



جامعة مؤتة  
عمادة الدراسات العليا

## إعراب الفعل المضارع

إعداد الطالبة  
بيان حسن الذنيبات

إشراف  
الأستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي الخليل

رسالة مقدّمة إلى عمادة الدراسات العليا  
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير  
في اللغة والنحو / قسم اللغة العربية

جامعه مؤتة، 2013 م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر  
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة



MUTAH UNIVERSITY

Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة  
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

## قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة بيان حسن الذنيبات الموسومة بـ:

### اعراب الفعل المضارع

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية.

القسم: اللغة العربية.

التوقيع	التاريخ	
	2013/12/22	مشرفاً ورئيساً أ.د. عبدالقادر مرعي الخليل
	2013/12/22	عضواً د. عادل سلمان البقاعين
	2013/12/22	عضواً د. عمر محمد ابو نواس
	2013/12/22	عضواً د. سيف الدين طه الفقراء

عميد الدراسات العليا  
د. علي الضمور



MUTAH-KARAK-JORDAN  
Postal Code: 61710  
TEL :03/2372380-99  
Ext. 5328-5330  
FAX:03/ 2375694  
e-mail:

<http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm>

[dgs@mutah.edu.jo](mailto:dgs@mutah.edu.jo)

[sedgs@mutah.edu.jo](mailto:sedgs@mutah.edu.jo)

مؤتة - الكرك - الاردن  
الرمز البريدي: 61710  
تلفون: 03/2372380-99  
فرعي 5328-5330  
فاكس 03/2 375694  
البريد الالكتروني  
الصفحة الالكترونية

## الإهداء

إلى والديَّ العزيزين اللذين تعلّمت منهما الجدَّ والطموح والتفأؤل  
إلى روح عمّ تي أم سياف التي آلمني فراقها وأحزنني غيابها  
إلى رفيق دربي وشريك حياتي سيّد أف.

## بيان حسن الذنبيات

## الشكر والتقدير

لَدَنْ قَالَ شَتَاَلَى: تَلُمُ َ لَأَزِيْدَ نَكْمُ َ {

الحمد لله حمد الشاكرين، ثمَّ إنَّ من حقِّ أستاذي الفاضل الدكتور عبد القادر مرعي الخليل، أن أعترف له بفضل رعايته هذه الدراسة، وأن أشكر توجيهاته التي لازمتنا قبل أن نبدأ بها وأثناء كتابتها.

والشكر إلى جميع أساتذتي في قسم اللغة العربية الذين أخذت من معين علمهم فبارك الله فيهم.

وأشكر السادة أعضاء هيئة المناقشة: الدكتور عادل البقاعين، الدكتور سيف الدين الفقراء ، الدكتور عمر أبو نواس الذين تكررَّ موا عليَّ بمناقشة رسالتي. وشكري الموصول لكلِّ من ساندني في هذا العمل.

بيان حسن الذنبيات

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	فهرس المحتويات
هـ	الملخص باللغة العربية
و	الملخص باللغة الإنجليزية
1	مقدمة
2	الفصل الأول: الفعل المضارع ودلالاته الزمنية
3	1.1 التعريف بالفعل المضارع
6	2.1 لالة الزمنية للفعل المضارع
8	1.2.1 الدلالة على الحال
11	2.2.1 الدلالة على الاستقبال
14	3.2.1 الدلالة على الماضي
18	الفصل الثاني: إعراب الفعل المضارع الصحيح الآخر
18	1.2 حالة الرفع
25	2.2 المضارع المنصوب
25	1.2.2 العوامل التي تنصب الفعل المضارع بنفسها
54	3.2 الفعل المضارع المجزوم
54	1.3.2 أدوات تجزم فعلا واحدا
57	2.3.2 الأدوات التي تجزم فعلين
65	الفصل الثالث: إعراب الفعل المضارع المعلن الآخر
79	الفصل الرابع: بناء الفعل المضارع
81	1.4 بناء الفعل المضارع على الفتح
81	1.1.4 نون التوكيد الثقيلة
90	2.1.4 نون التوكيد الخفيفة

96	2.4 بناء الفعل المضارع على السكون
105	الخاتمة
106	المراجع

## الملخص

### إعراب الفعل المضارع

بيان حسن الذنبيات

جامعة مؤتة، 2013

تناولت هذه الدراسة إعراب الفعل المضارع، فعلماء العربية القدامى وبعض علماء اللغة المعاصرين اضطربوا في إعراب الفعل المضارع ، وبخاصة الفعل المعتل الآخر في حالات الإعراب الثلاث، فلجأوا إلى تقدير علامات إعرابية في حالتي الرفع والنصب، وذهبوا إلى أن علامة جزم الفعل المضارع السكون في حالة الفعل الصحيح وحذف حرف العلة من آخر الفعل المعتل الآخر، وهذا يخالف النظر الصوتي الحديث لذلك حاولت هذه الدراسة الوقوف على أسباب هذه المشكلة وتفسيرها من خلال اتباعها المنهج الوصفي التفسيري.



**Abstract**  
**The desinential inflection of the present verb**

**Bayan hasan Althnabat**

**Mu'tah University, 2013**

This study tackles the desinential inflection issue among both ancient and current Arab scholars especially the present verb with a weak ending in the three cases of desinential inflection of rising and subjunctive cases of the verb. They advocates that the vowelless mark at the strong present verb is "al-sekoon" while it is the omission of the last vowel in the weak modern phonology so this issue through adopting the descriptive approach

## المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد

فقد تناولت هذه الدراسة إعراب الفعل المضارع، فعلماء العربية القدامى وبعض علماء اللغة المعاصرين اضطربوا في إعراب الفعل المضارع، وبخاصة الفعل المعتل الآخر، في حالات الإعراب الثلاثة، فلجأوا إلى تقدير علامات إعرابية في حالتي الرفع والنصب، مع أنّ هذا يخالف النّظر اللغوي الحديث، كما أنهم ذهبوا إلى أن علامة جزم الفعل المضارع هي السكون في حالة الفعل الصحيح، وحذف حرف العلة من آخر الفعل في حالة الفعل المعتل الآخر، وهذا يخالف النظر الصوتي الحديث، لذلك حاولت هذه الدراسة الوقوف على أسباب هذه المشكلة وتفسيرها. يهدف هذا البحث إلى دراسة الفعل المضارع من وجهة نظر العلماء القدامى وعلماء اللغة المعاصرين وبخاصة الفعل المضارع المعتل الآخر .

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التفسيري من خلال عرض آراء القدماء وآراء المعاصرين في إعراب الفعل المضارع. واعتمدت في ذلك على كتب النحو القديمة كالكتاب وشرح المفصل وشرح التسهيل و أوضح المسالك وشرح الرضي وهمع الهوامع وغيرها بالإضافة إلى كتب علم اللغة الحديث وكتب الأصوات.

## الفصل الأول

### الفعل المضارع ودلالته الزمنية

#### معنى الفعل وأقسامه

يرى سيبويه (185هـ) أن الفعل أمثلةٌ أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون، ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فـ"بَ" وسَمِعَ وَمَكَثَ مَدَّ، وأما بناء ما لم يقع، فإنه قولك آمراً ذهبوا قتلوا واضربوا، ومخبراً قتلوا ويذهب ويضرب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت (1). ويعرف الزجاجي (348هـ) الفعل: "ما دلَّ على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل نحو قامَ يقومُ وقعدَ يقعدُ وما أشبه ذلك" (2).

ويرى الزجاجي أن الأفعال ثلاثة: فعل ماضٍ وفعل مستقبل وفعل في الحال يسمى الدائم، فالماضي ما حسن فيه أمس، نحو "قام وقعد وانطلق"، والمستقبل ما حسن فيه غد (3).

ويرى الزمخشري (538هـ) أن الفعل ما دلَّ على اقتران حدث بزمان (4).

ويرى ابن الأنباري (577هـ) أن الفعل كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصل (5).

---

(1) سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب ببيروت، ج1، ص2.

(2) الزجاجي، أبو القاسم إسحاق، الجمل في النحو، صححه ابن أبي شنب، جول كريونل بالجزائر، 1926م، ص17، الزجاجي، أبو القاسم إسحاق الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط3، 1979، ص53.

(3) الزجاجي، الجمل في النحو، ص22.

(4) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد، المفصل في صناعة الإعراب، ص243، الطبعة المصرية.

(5) ابن الأنباري، عبد الرحمن محمد بن عبدالله، أسرار العربية تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ص28.

وقيل ما أسند إلى شيء، ولم يسند إليه شيء<sup>(1)</sup>.

ويرى ابن يعيش (643هـ) أن الأزمنة حركات الفلك، فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأت بعد، ومنها حركة تفصل بين الماضي والآتية كانت الأفعال كذلك ماض ومستقبل وحاضر<sup>(2)</sup>.

فالماضي ما عدم بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده، والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد بل يكون الإخبار عنه قبل زمانه وأما الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقبل ويسري منه الماضي فيكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده.

### 1.1 التعريف بالفعل المضارع:

هو ما أشبه الاسم بأحد حروف "نأيت"؛ لوقوعه مشتركاً، وتخصيصه بالسين، فالهمزة للمتكلم مفرداً، والنون له مع غيره، والتاء للمخاطبة مطلقاً وللمؤنث والمؤنثين غيبة، والياء للغائب غيرهما؛ وحرف المضارع مضموم في الرباعي، مفتوح فيما سواه، ولا يعرب من الفعل غيره إذا لم يتصل به نون تأكيد ولا نون جمع مؤنث<sup>(3)</sup>. فزيادة هذه الحروف على أول الماضي، مع تغيير بعض حركاته سبب محصل لجعل مشابهة المضارع للاسم<sup>(4)</sup>.

---

(1) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص28.

(2) ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، صححه وعلق عليه جماعة من العلماء بعد مراجعته على أصول خطية بمعرفة مشيخة الأزهر، ج7، ص4.

(3) الرضي الاستريادي، محمد حسن، شرح الرضى على الكافية تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنتغازي، ط2، 1996، ص15، وانظر الزجاجي، الجمل في النحو، ص22، الصنهاجي، أبو عبدالله محمد المعروف بابن آجروم، التحفة البهية بشرح المقدمة الأجرومية، تأليف عبد الرحمن هنداي، دار الكتب العلمية،

ص8، بيروت، لبنان، ط2، 2004، الأنباري، أسرار العربية، ص3، ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص6، السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال

سالم مكرم، مؤسسة الرسالة 1992، ج1، ص16.

(4) الرضي الاستريادي، شرح الرضى على الكافية، ج4، ص15.

وهذه الزوائد ليست هي التي أوجبت له الإعراب، وإنما لمّا دخلت عليه جعلته على صيغة صار بها مشابها للاسم، والمشابهة أوجبت الإعراب<sup>(1)</sup>.

وزيدت هذه الحروف دون غيرها؛ لأن الأصل أن تزداد حروف المد واللين وهي الواو والياء والألف، إلا أن الألف لما لم يكن زيادتها أولاً، أبدلوا منها الهمزة؛ لقرب مخرجيهما؛ لأنهما هواءان، يخرجان من أقصى الحلق، وكذلك الواو أيضاً، لمّا لم يكن زيادتها أولاً لأنه ليس في كلام العرب واوٌ، زيدت أولاً، فأبدلوا منها التاء، فهم يقولون ثراث و تْجَاه وتُخْمة "والأصل " وراث ووجاه ووخمة. وأما الياء فزيدت؛ لأنها لم يعرض فيها ما يمنع زيادتها، كما عرض في الألف والواو، وأما النون فإنها زيدت؛ لأنها تشبه حروف المد واللين وتزداد معها في باب الزيدتين<sup>(2)</sup>.

والفعل المضارع سمي مضارعاً؛ لمضارعه الاسم، ونعني بالمضاربة المشابهة، وأصل المضاربة تقابل السخلين على ضرع الشاة عند الرضاع، يقال تضارع السخلان، إذا أخذ كل واحد بحلمة من الضرع، فقليل لكل مشتبهي متضارعان، فاشتقاقه إذاً من الضرع لا من الرضع، والمراد أنه ضارع الأسماء، أي شابهها<sup>(3)</sup>.

واختلف النحويون في سبب إعراب الفعل المضارع، فيرى البصريون أن الفعل المضارع معرب؛ بسبب مشابهته الأسماء<sup>(4)</sup>. ويرى الكوفيون أن الفعل المضارع أعرب؛ لأنه تدخله المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة، ما لا يمكن التمييز بين بعضها وبعض إلا بالإعراب<sup>(5)</sup>.

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص6، ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن محمد بن عبدالله، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ج4، ص144.

(2) الأنباري، أسرار العربية، ص34.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص6، الأنباري، أسرار العربية، ص34، الرضي الاستربادي، شرح الرضي، ص17.

(4) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص144.

(5) ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص142، الأنباري، أسرار العربية، ص35.

ويرى الغرني أن سبب الإعراب هو أنه يصلح للأزمنة المختلفة من الحال والاستقبال والماضي نحو يضرب الآن ولن يضرب غداً ولم يضرب أمس<sup>(1)</sup>.

ووجه الشبه بين الفعل المضارع والاسم ما يلي:

**الوجه الأول:** دخول لام الابتداء<sup>(2)</sup>. نحو "زيداً ليخرج" كما تقول "زيداً لخارج" ولا يقال "إن زيداً لخرج" فإن هذه اللام الداخلة في حيز إن أصلها أن تدخل في المبتدأ، ثم تأخرت عن الابتداء؛ لدخول إن فهي تدخل على الاسم أو على ما أشبه الاسم، مراعاة لأصلها وهو المبتدأ<sup>(3)</sup> والأصح أن لا عبرة بدخول اللام في الشبه؛ لأنها دخلت بعد استحقاق الإعراب؛ لتخصيص المضارع بالحال، كما خصصته السين ونحوها بالاستقبال<sup>(4)</sup>.

**الوجه الثاني:** أن يكون شائعاً فيتخصص<sup>(5)</sup>. كما أن الاسم يكون شائعاً فيتخصص، ألا ترى أنك تقول: "يقوم فيصلح للحال والاستقبال، وإذا أدخلت عليه السين أو سوف اختص بالاستقبال، كما أنك تقول رجل فيصلح لجميع الرجال، فإذا أدخلت عليه الألف واللام اختص برجل بعينه، فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه، كما أن الاسم اختص بعد شياعه، فقد شابهه في هذا الوجه<sup>(6)</sup>.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، ص54، ج1.

(2) سيبويه، الكتاب ص15، الرضي، شرح الرضي ص17، ابن الناطم، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، شرح ابن الناطم للألفية، تحقيق محمد باسل عيون السود، بيروت لبنان، ط1، 2000 ص10، ابن هشام، أوضح المسالك ج4، ص145، السيوطي، همع الهوامع ص54، ج1، الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، ج1، ص114.

(3) الرضي، شرح الرضي، ج4، ص17.

(4) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص54.

(5) الأنباري، أسرار العربية، ص35، ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص146، السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص54، الصبان، شرح حاشية الصبان، ج1، ص114.

(6) الأنباري، أسرار العربية، ص35، الرضي، شرح الرضي ص17.

**الوجه الثالث:** أنَّهُ يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه، <sup>(1)</sup> ألا ترى أن "يضرب" على وزن ضارب، في حركاته وسكونه، ولهذا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل، فلما أشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الأوجه، استحقَّ جملة الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجزم. <sup>(2)</sup>

**الوجه الرابع:** أنَّهُ يشترك فيه الحال والاستقبال، ثم تقوم قرينة تخصصه بأحدهما، <sup>(3)</sup> فأشبهه الأسماء المشتركة، كالعين تطلق على العين الباصرة، وعلى عين الماء، وعلى غير ذلك <sup>(4)</sup>.

**الوجه الخامس:** أنه يقع مواقع كثيرة يقع فيها الاسم، فالاسم يقع خبراً نحو "زيد قائم" والفعل المضارع يقع خبراً نحو "زيد يقوم" والاسم يقع صفة نحو "هذا رجل جواد" والفعل المضارع يقع صفة نحو هذا "رجل يجود" والاسم يقع صلة مع كلمة أخرى نحو "جاءنا الذي قام أبوه" وكذلك الفعل المضارع يقع صلة نحو "جاءنا الذي يقوم أبوه" والاسم يقع حالاً والفعل المضارع يقع حالاً "جاء زيد يركب" فلما وقع الفعل المضارع في هذه المواقع التي يقع فيها الاسم، كان شبيهاً به <sup>(5)</sup>.

## 2.1 الآلة الزمنية للفعل المضارع

في زمن المضارع خمسة أقوال

---

<sup>(1)</sup> ابن الناطم، شرح ابن الناطم للألفية، ص10، انظر ابن هشام، أوضح المسالك، ص27،

ج1، الصبان، شرح الصبان، ج1، ص114.

<sup>(2)</sup> الأنباري، أسرار العربية، ص35.

<sup>(3)</sup> ابن هشام، أوضح المسالك، ص27.

<sup>(4)</sup> الأنباري، أسرار العربية، ص35، شرح الصبان، ج1، ص114.

<sup>(5)</sup> ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص144، السيوطي، همع الهوامع، ص54، ج1.

**القول الأول:** أن لا يكون إلا للحال، وعليه ابن الطراوة<sup>(1)</sup>. قال لأن المستقبل غير محقق الوجود، فإن قلت زُيد يقوم غداً، فمعناه ينوي أن يقوم غداً<sup>(2)</sup>.

**القول الثاني:** أن لا يكون إلا للمستقبل، وعليه الزّجاج، وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصره، فلا يسع العبارة لأنك بقدر ما تتطرق بحرف من حروف الفعل صار ماضياً<sup>(3)</sup>.

**القول الثالث:** أنه صالح لهما حقيقة، فيكون مشتركاً بينهما<sup>(4)</sup>. لأن إطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوغ، وإن ركب بخلاف إطلاقه على الماضي، فإنه مجاز لتوقعه على مسوغ<sup>(5)</sup>. وهذا رأي الجمهور وسيبويه.

**القول الرابع:** أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال<sup>(6)</sup>. وهو أقوى القرائن؛ لأنّه إذا خلا من القرائن، لم يحمل إلا على الحال، ولا ينصرف إلى الاستقبال إلا لقريضة، وهذا شأن الحقيقة والمجاز<sup>(7)</sup>.

**القول الخامس:** أنه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال<sup>(8)</sup>. لأنّ أصل أحوال الفعل أن يكون منتظراً، ثم حالاً، ثم ماضياً، فالمستقبل أسبق، فهو أحق بالمثال<sup>(9)</sup>.

---

(1) أبو الحسين، سليمان بن محمد بن عبد الله المالقي (438-528)، أديب نحوي أندلسي له مصنفات في النحو منها المقدمات على كتاب سيبويه. انظر الفيروز آبادي، أبو طاهر مجد الدين، *البلغة في تاريخ أئمة اللغة*، تحقيق محمد المصري، دمشق، 1972.

(2) السيوطي، *همع الهوامع*، ج1، ص16.

(3) المصدر نفسه.

(4) الرضي، شرح الرضي، ص16، ج4، السيوطي، *همع الهوامع*، ص16، ج1.

(5) السيوطي، *همع الهوامع*، ص17، ج1.

(6) الرضي، شرح الرضي، ص16، ج4، السيوطي، *همع الهوامع*، ج1، ص17.

(7) الرضي، شرح الرضي، ج4، ص16.

(8) الرضي، شرح الرضي، ج4، ص16، السيوطي، *همع الهوامع*، ج1، ص17.

(9) السيوطي، *همع الهوامع* ج1، ص17.



## 1.21 الدلالة على الحال:

يرى ابن مالك في كتابه شرح التسهيل أنه ما قارن وجود لفظه جزء من معناه، كقولنا " هذا زيد يكتب" فيكتب مضارع بمعنى الحال. (1).

يعرّف ابن يعيش الحال بقوله: ما يصل إليه المستقبل، ويسري منه الماضي، فيكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده. (2)

وهو ما جرى وقوعه عند المتكلم واستمرّ واقعاً، كقولك مخاطباً، "أراك في حيرة من أمرك"، فيقال لك أحسبك مدركاً أمري (3).

أو أن يدل على العمل الذي بدأ حدوثه في زمان المتكلم ولما يتم بعد (4).  
نحو: (لِلَّهِ) وَمَ أَنْتُمْ مُّؤْمِنُونَ (5).

وقيل إنّ الحال ليس بزمان موجود، بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زماناً لكان التصنيف تثليثاً (6).

وقيل إن ليس المراد بالحال عند أهل العربية (الآن)، وهو الزمن الفاصل بين الزمان الماضي والمستقبل، بل أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل، مع ما بينهما من (الآن)، ولهذا تسمّعهم يقولون " يصلي" من قول القائل "زيد يصلي" حال مع أن بعض أفعال صلاته ماض، وبعضها باق، فجعلوا الصلاة الواقعة في الآيات المتتالية واقعة في الحال (7).

---

(1) ابن مالك، جمال الدين بن عبد الله الطائي الجبالي الأندلسي، شرح التسهيل، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط1، 1990، ج1، ص18.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص4.

(3) السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، ط3، 1983، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ص32.

(4) المخزومي، مهدي، لبنان النحو نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986، ص124.

(5) سورة البقرة: آية 216.

(6) الرضي الاستريادي، شرح الرضي، ج4، ص16.

(7) الرضي، شرح الرضي، ج4، ص17، الصبان، حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج3، ص114.

ويرى الزجاجي أن المقصود بالحال هو الماضي غير المنقطع لا الآن  
الفصل بين الماضي والمستقبل (1).

وذكر ابن يعيش أن هناك من ينكر فعل الحال، وقال إن كان قد وجد فيكون  
ماضيًا لا فهو مستقبل، وليس ثمَّ ثالث (2).

### القرائن الدالة على الحال:

يتعين الفعل المضارع للدلالة على الحال بعدد من القرائن منها:

لام الابتداء: فيرى الكوفيون أن لام الابتداء الدالة على المضارع مخصصة له  
بالحال، فلذلك لا يجوزون إنَّ زيدا لسوف يخرج " للتناقض والبصريون يجوزون  
ذلك لأن اللام عندهم باقية على إفادة التوكيد فقط، كما كانت تقيده لما دخلت على  
الابتداء (3).

وجاء في التسهيل والهمع أن الفعل المضارع يتعين بالدلالة على الحال بعدد  
من القرائن منها لام الابتداء (4).

ويتعين المضارع للحالية بـ (الآن) وأنفاً، وما في معناها من الظروف الدالة  
على الحال، كالحين والساعة (5).

ويتعين كذلك بنفيه بليس (6). نحو " ليس زيد يقوم"  
وكقول الشاعر (7):

لكنَّ مَنْ يَمْشِي سَدَ يَرْضَى بِمَا رَكِبَ  
اللهُ أَرْضَى بِمِثْلِهَا

(1) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص16.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص4.

(3) الرضي الاستربادي، شرح الرضى، ج4، ص17.

(4) ابن مالك، التسهيل، ج1، ص21، السيوطي، الهمع ص22.

(5) السيوطي، الهمع، ج1، ص19.

(6) الرضي الاستربادي، شرح الرضى، ج4، ص28، ابن مالك، شرح التسهيل، ج1

ص21، السيوطي، همع الهوامع، ص18

(7) عبدالله بن العباس، ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص22، انظر هارون ، عبد السلام ،

معجم شواهد العربية، مكتبة الخانجي القاهرة، 2002، ط3، ص31

ومن القرائن (ما) <sup>(1)</sup>. كقوله تعالى <sup>(2)</sup>. قُلْ مَا كُنْتُ بِدُ عَمَّا يُرْسُ وَلِ مَا  
أَدْرِيهِ فَعَلْ لِي وَيْلَ لَكُمْ ( )

ومن القرائن نفيه بـ ( ) <sup>(3)</sup>. مثل والله إن أفهم ما تقول <sup>(4)</sup>

ومن القرائن على الحال وقوعه في موضع نصب على الحال <sup>(5)</sup>.

ويرى ابن مالك أن (لا) للنفي من القرائن الدالة على الحال <sup>(6)</sup>. كقوله تعالى  
تعالى لَا أَقُولُكُمْ عِنْدِي إِذْنُ اللَّهِ إِلَّا لِمَا يُب ( ) <sup>(7)</sup>.

وإذا تجرد الفعل من القرائن ترجح جعله دالاً على الحال لأنه لمّا كان من  
الماضي والمستقبل صيغة تخصه، ولم يكن للحال صيغة تخصه، جعلت دلالاته  
راجحة عند تجرّده من القرائن، جبراً لما فاتته من الاختصاص بصيغة <sup>(8)</sup>.

وعلله السيوطي بأنه إذا كان اللفظ صالحاً للأقرب والأبعد، فالأقرب أحق به،  
والحال أقرب من المستقبل <sup>(9)</sup>.

وإذا كان التجرد من قرائن الحال وقرائن الاستقبال مرجحاً للحال، فوجدان  
قرينة من قرائنه تؤكد الترجيح <sup>(10)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> الرضي الاستربادي، شرح الرضى ج4، ص28، ابن مالك، شرح التسهيل ص22،  
السيوطي، همع الهوامع، ج1 ص18.

<sup>(2)</sup> سورة الأحقاف آية 9 .

<sup>(3)</sup> الرضي الاستربادي، شرح الرضى، ج4، ص28، ابن مالك، شرح التسهيل، ج1،  
ص22، السيوطي، همع الهوامع، ص18.

<sup>(4)</sup> الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البخلاء، تحقيق طه الحاجري، دار المعارف،  
ص66.

<sup>(5)</sup> السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص19.

<sup>(6)</sup> الرضي الاستربادي، شرح الرضى، ج4، ص29.

<sup>(7)</sup> سورة هود آية 31.

<sup>(8)</sup> ابن مالك، التسهيل، ج1، ص7، انظر السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص19.

<sup>(9)</sup> السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص19.

<sup>(10)</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، ج1 ص21.

## 2.2.1 الدلالة على الاستقبال:

يرى ابن يعيش أن المستقبل ما لم يكن له وجود بعد، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده <sup>(1)</sup>.

فيدل العمل الذي يكون مستقبلاً بالنسبة إلى ما حدث في الزمن الذي سبق زمان المتكلم <sup>(2)</sup>. كقوله تعالى <sup>(3)</sup>: ﴿إِن تَحُدَّ وَاهُ مُّتَمَدِّدًا شَيْءٌ يَسْتَدِقُّ بِهِ أَعْيُنُ﴾ وقوله <sup>(4)</sup>: ﴿جِئْنَا بِهَذَا كُتُوبٍ﴾

القرائن الدالة على الاستقبال:

1. يتخلص للاستقبال بظرف مستقبل <sup>(5)</sup>. نحو "أضرب غداً" ونحوه سواء أكان معمولاً له أو مضافاً إليه، نحو "أزورك إذا تزورني" فالفعلان مستقبلان في

(إذا) إضافة إذا إلى الثاني

2. الإسناد إلى متوقع <sup>(6)</sup> "كتقوم القيامة".

3. وباقتضائه طلباً <sup>(7)</sup>. نحو <sup>(8)</sup>: ﴿لَا يَدْرَأُ تَضِلُّونَ لَا دَهْنَ﴾ وقوله <sup>(9)</sup>:

لَا يَنْفَقُ سُدُوءَ تَمْسِنَ عَتَاهُ

وقوله <sup>(10)</sup>: ﴿بَدَلَاؤُ أَذْذَانٍ نَّسَبٍ يَنَالُ أَخْطَانًا﴾

---

(1) ابن يعيش ، شرح المفصل، ج7، ص4.

(2) المخزومي، النحو نقد وتوجيه، ص124.

(3) القصص: آية 25.

(4) سورة يوسف: آية 16 .

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، ص23 ، الرضي الاستربادي، شرح الرضي، ج4، ص28، السيوطي، همع الهوامع، ص20.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص24، الرضي ، شرح الرضي، ج4، ص28، السيوطي، همع الهوامع، ج1 ص20.

(7) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص24 ، الرضي ، شرح الرضي، ج4، ص28، السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص21.

(8) سورة البقرة: 233 آية.

(9) سورة الطلاق: آية 7 .

(10) سورة البقرة آية 286 .

4. ويتخلص للاستقبال بأداة ترج<sup>(1)</sup>. نحو قوله تعالى <sup>(2)</sup>لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَنْجِيَهُ إِلَى النَّاسِ

النَّاسِ لَهُمْ لَمْ يُنَ (

5. وبأداة إشفاق<sup>(3)</sup>.. كقول الشاعر

كَيْسٌ فَذَجَا وَلَكِنْ عَسَى يَغْتَرُّ بِي حَمَقٌ لَيْمٌ<sup>(4)</sup>.

6. ويكونه وعدا<sup>(5)</sup>. كقوله تعالى (بِمَنْ نَشَاءُ غُفْرَانٍ نَشَاءُ)<sup>(6)</sup>

7. التوكيد كالنونين<sup>(7)</sup>. لأنه إنما يليق بما لم يحصل<sup>(8)</sup>. كقوله تعالى<sup>(9)</sup>.

وَلَذَبْ لَوْ تَكْبُثْ فِي الْإِنْذَارِ وَالْجُوعِ نَقْصُ الْإِنْمَاءِ وَالْأَوْدَانِ نَقْصُ رَاتِ (

8. التخلص بحرف التنفيس<sup>(10)</sup>. كقوله تعالى<sup>(11)</sup> لَسَدَ (وَيَفْعُ طِيكَ بِكَ

فَدَرَضَى) ؛ وذلك أنها نقلت المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن

الواسع وهو الاستقبال<sup>(12)</sup>. والفعل المضارع إذا أردت أن تخلصه للاستقبال

---

(1) الرضي ، شرح الرضي، ج4، ص28، السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص21، ابن مالك،

شرح التسهيل، ج1، ص24 .

(2) سورة يوسف: آية 46 .

(3) الرضي الاستريادي، شرح الرضي، ج4، ص28، ابن مالك، شرح التسهيل، ج1 ص24.

(4) البيت على الوافر، وينسب لمرار الأسدي، ديوانه 114 انظر هارون، معجم شواهد العربية،

ص457.

(5) الرضي ، شرح الرضي، ج4، ص28، السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص21

(6) سورة المائدة: آية 40.

(7) الرضي ، شرح الرضي، ج4، ص28، السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص21، ابن مالك، شرح

التسهيل، ج1 ص24.

(8) الرضي ، شرح الرضي، ج4، ص28، السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص21

(9) سورة البقرة: آية 155 .

(10) الرضي ، شرح الرضي، ج4، ص28، ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص24، السامرائي

،الفعل زمانه وأبنيته، ص33.

(11) سورة الضحى: آية 5.

(12) الرضي ، شرح الرضي، ج4، ص28، ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص24، الفعل زمانه

وأبنيته، ص33.

أدخل عليه السين أو سوف، فنقول "سيقوم وسوف يقوم" فيصير مستقبلاً لا غير (1).

9. أداة مجازة جازمة (2): كقوله تعالى (3) **إِنِّي شَهِدْتُكُمْ يَ أْتِ بِذَلِكَ يَدٍ** ( **جَدِيدٍ** ) ويستثنى من أدوات الشرط (لو) لأنها موضوعة للشرط في الماضي (4)

10. مصاحبة ناصب من نواصبه (5). وليست المصاحبة للناصب مقصورة على الظهور، بل تتناول المصاحبة ظهور الناصب، نحو قوله (6) **أَقْصِدْ وَمَا تَصَدُّ وَمَذْوَإِرْ لَكُمْ** (

وقوله (7) **يَدِ (وَلَكَيْهَمْ دِي كُمْ )** أي لأن يبين وأن يهدي، فالاستقبال متخلص بمصاحبة ناصب مقدر، كتخلصه بمصاحبة ناصب ظاهر (8).

وقد تجيء لام الابتداء مع المضارع للدلالة على المستقبل (9). نحو قوله (10) **لَا يَنْجِي زُنْدٍ يَأْتِي ذَهَبٌ وَلِيهِ** ( فيحزن مقرون بلام الابتداء، وهو مستقبل؛ لأن فاعله الذهاب، وهو عند نطق يعقوب عليه السلام بحزن غير موجود، فلو أريد يبحزن الحال، لزم سبق معنى الفعل لمعنى الفاعل في الوجود وهو محال (11).

---

(1) الزجاجي، الجمل في النحو، ص22.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص25، الرضي، شرح الرضي، ج4، ص29، السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص21.

(3) إبراهيم آية 19، فاطر آية 16.

(4) الرضي، شرح الرضي، ج4، ص29.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص24، الرضي، شرح الرضي، ج4، ص29، السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص21.

(6) سورة البقرة: آية 184 .

(7) سورة النساء: آية 26.

(8) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص24.

(9) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص22، السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص20.

(10) سورة يوسف: آية 13 .

(11) ابن مالك، شرح التسهيل، ص22.

وقد تجيء (ما وليس وإن) مع المضارع للدلالة على الاستقبال لا الحال <sup>(1)</sup>.  
 كقوله تعالى: <sup>(2)</sup> (مِمَّا دُونَ ذَلِكَ لِيَأْذَنَ لِقَاءَ غُفَسِي) وقول حسان في وصف  
 الزبير <sup>(3)</sup>.

وما مثله فيهم ولا كان قبلًا وليس يكون الدهر ما دام يذبل  
 أي ما في هذا العصر مثله، ولا كان فيما مضى، ولا يكون فيما يستقبل <sup>(4)</sup>  
 وقول أبي ذؤيب الهذلي <sup>(5)</sup>:

أَوْ دَى بَنِيٍّ وَأَعْقُبُونِي حَسْرَةً  
 عند قُلُوبِ عِبْرَةٍ مَا تَقْلَعُ

وزعم بعضهم أنه يجوز بقاء المقرون ب(الآن) ونحوه مستقبلًا لاقتتران ذلك  
 بالأمر وهو لازم الاستقبال نحو <sup>(6)</sup> (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) ويرى السيوطي أن استعمالها  
 في المستقبل والماضي مجاز وأذ ما تخلص للحال إذا استعملت على حقيقتها <sup>(7)</sup>.

### 3.2.1 الدلالة على الماضي:

يعرف ابن يعيش الماضي بقوله: ما عدم بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه في  
 زمان بعد زمان وجوده <sup>8</sup>.

وهو الفعل الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك، أي قبل زمان إخبارك،  
 ويراد بالاقتران وقت وجود الحدث لا وقت الحديث عنه <sup>9</sup>

### القرائن الدالة على الماضي:

<sup>(1)</sup> السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص21، ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص22.

<sup>(2)</sup> سورة يونس: 15 .

<sup>(3)</sup> حسان بن ثابت، ديوانه، تحقيق وليد عرفان ، ط1، ص319.

<sup>(4)</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، ج1 ص22 .

<sup>(5)</sup> الهذليون ، ديوان الهذليين، دار الكتب القومية للطباعة والنشر، القاهرة،

1965، ص2، هارون،، معجم الشواهد العربية، ص293.

<sup>(6)</sup> سورة البقرة: 187.

<sup>(7)</sup> السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص19.

<sup>(8)</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص4.

<sup>(9)</sup> السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته ، ص18.

وينصرف الفعل المضارع إلى الماضي بلم ولما الجازمة<sup>1</sup>: وقال بعضهم هما يدخلان على لفظ الماضي، فيقلبانه إلى لفظ المضارع، ويبقى المعنى على ما كان والأول أولى؛ لأن قلب المعنى أظهر وأكثر في كلامهم<sup>2</sup>

وتدل لم على نفي الحدث في الزمان الماضي نحو "لم يف خالد بوعده"، أما لما فتدل على نفي حدوث الفعل نفيًا مستمرًا إلى زمن المتكلم<sup>3</sup> مثل قوله تعالى<sup>4</sup> (لَمَّا أَقْضَاهُ رَاَهُ)

وذهب الجزولي<sup>(5)</sup> وغيره أن مدخوليها كان ماضيًا، فغيرت صيغته، ونسب إلى سيبويه، ووجهه أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ<sup>6</sup>

فالمضارع المنفي بلم ولما ماض بلا خلاف، ولكن هل كان ماضي اللفظ فتغير لفظه دون معناه؟ أم لم يزل مضارعاً فتغير معناه دون لفظه؟ ففي ذلك خلاف والأقوال قول ضعيف لا نظير له، والثاني هو الصحيح؛ لأنه نظير ما أجمع عليه في الواقع بعد لو وربما وإذا<sup>7</sup> كقوله تعالى<sup>8</sup> (لَوْ وَآخِذًا لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ مَا كُنْتُمْ بِأَعْيُنِنَا) تر عَذَابُهُمْ أَشَدَّ

---

(<sup>1</sup>) الرضي، شرح الرضى، ج4، ص29، ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص27، السيوطي، همع الهوامع ج1 ص22، السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته ص124 .

(<sup>2</sup>) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص27 .

(<sup>3</sup>) السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص124.

(<sup>4</sup>) سورة عبس: آية 23 .

(<sup>5</sup>) أبو عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت الجزولي البربري المراكشي، والجزولي بضم الجيم والزاي نسبة إلى جزولة ويقال أيضا كزولة بالكاف وهي بطن من البربر ولد في مراكش سنة 540هـ وهو من علماء العربية ومن كتبه رسالة في النحو وشرح أصول ابن السراج والأمالي في النحو ومختصر شرح ابن جني لديوان المتنبي أنظر في ترجمته الزركلي ، خير الدين ،الأعلام، دار العلم للملايين ،ط15، 5/ 104.

(<sup>6</sup>) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص22 .

(<sup>7</sup>) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص27.

(<sup>8</sup>) سورة النحل: آية 61.



وينصرف المضارع إلى الماضي بل (وا إذا وقد)<sup>1</sup>

كقول الزبير بن بكّار في ربّ<sup>2</sup>:

لَا يُضِيعُ الْأَمِينَ سِرًّا وَلَكِنْ رِيًّا يُدْسِبُ الْمَضِيعَ أَمِينًا

والانصراف إلى الماضي بإذ نحو قوله تعالى<sup>3</sup> (إِذْ قَوْلُ الْأَذِيِّمْ أَلَّا عَ لَيْهَ )

عَ لَيْهَ (بمعنى وا إذ قلت .

وينصرف المضارع إلى الماضي بـ (رب)؛ لأن رب قبل اقترانها بما مستعملة

في الماضي، فاستصحب لها بعد الاقتران ما كان لها، بل هي بذلك أحق<sup>4</sup>

ومن الدلائل كذلك على انصراف الفعل إلى الماضي (قد) فهي كـ (ما في التقليل

والصرف إلى الماضي<sup>5</sup>، وهو ظاهر قول سيبويه؛ لأنه قال في باب عدة (ما يكون

عليه الكلم)<sup>6</sup> .

ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص<sup>7</sup>:

رَنْ مَصْفَرًّا أَنَامَ لَهُ كَأَنَّ َ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرِّ صَادِ

كأنه قال ربما

فإطلاقه بالتسوية في التقليل والصرف إلى الماضي فإن خلت من الصرف إلى

معنى الماضي وحينئذ للتحقيق والتوكيد كقوله تعالى<sup>8</sup> (لَمْ يَأْتِكُمْ زُنُكًا لَّذِي

يَقُولُونَ ) .

(<sup>1</sup>) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص27، السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص18.

(<sup>2</sup>) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص143 انظر هارون ، معجم شواهد العربية، ص494.

(<sup>3</sup>) سورة الأحزاب: آية 37 .

(<sup>4</sup>) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص28 .

(<sup>5</sup>) المصدر نفسه.

(<sup>6</sup>) سيبويه، الكتاب، ج2 ص28 .

(<sup>7</sup>) سيبويه، ج2، ص307، ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص29، انظر هارون، معجم شواهد

العربية، ص150 .

(<sup>8</sup>) سورة الأنعام: آية 33 .

وقد تخلو من التقليل وهي صارفة لمعنى الماضي<sup>1</sup> كقوله تعالى ﴿لَا رَدَّ قَوْلُ بَ وَ جَ هَكَ فَالْيَمَّاءِ﴾ .

وينصرف المضارع إلى الماضي بـ (لما الجوابية)<sup>2</sup> نحو لما يقوم زيد قام عمرو .

وينصرف إلى المضارع كذلك إذا عطف على حال أو مستقبل أو ماضٍ لاشتراط اتحاد الزمان في الفعلين المتعاطفين<sup>3</sup> نحو قوله تعالى ﴿الَّذِينَ رَأَوْا اللَّهَ أَذْزَلَهُنَّ السَّمَّ لَمْ فَاقَةَ صَدِّ الْإِحْرَ مَضُخْ رَّةً﴾ أي فأصبحت الأرض.

فالدلالة الزمنية للفعل المضارع متعددة فهو يدلّ على الحال ويتعين بعده قرائن منها لام الابتداء ، الآن ، إن ، ولا التي للنفي ، وتجرده من القرائن . ويدل على الاستقبال ويتعين بعده قرائن منها الظرف المستقبل كقد وا إذا ، الإسناد إلى متوقع ، اقتضائه طلباً ، أداة ترج ، التوكيد بالنونين ، أداة المجازاة الجازمة ، وحرف التنفيس .

ويدل على الماضي ، ويتعين بلم ولمّا الجوابية ، لو ، إذا ، قد ، وربّ .

---

(<sup>1</sup>) سورة البقرة: آية 144 .

(<sup>2</sup>) الرضي ، شرح الرضي، ج4، ص29، السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص22 .

(<sup>3</sup>) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص22 .

(<sup>4</sup>) سورة الحج: آية 63 .

## الفصل الثاني

### إعراب الفعل المضارع الصحيح

#### 1.2 حالة الرفع:

أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نوني التوكيد والإناث كان مرفوعاً وإنما اختلفوا في تحقيق الرفع له على عدة وجوه:

1- يرى سيبويه وجمهور البصريين أن رافع الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم<sup>(1)</sup>. وفي ذلك قال سيبويه: "اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو موضع اسم مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ، أو موضع اسم مجرور، أو منصوب فإنها مرتفعة، وكنونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها"<sup>(2)</sup>.

فأما ما كان موضع مبتدأ فقولك: "يقول زيد ذاك" وأما ما كان في موضع غير المبتدأ ولا المبني عليه فقولك: "مررت برجل يقول ذاك وهذا زيد يقول ذاك" ومن ذلك أيضاً: "يقول زيد ذاك" فيقول في موضع ابتداء وهلاً لا تعمل في اسم ولا فعل، فإنك قلت: يقول زيد ذاك وإلا أن من الحروف ما يدخل إلا على الأفعال التي في موضع الأسماء المبتدأة، وتكون الأفعال أولى من الأسماء؛ حتى لا يكون بعدها مذكور يليها إلا الأفعال"<sup>(3)</sup>.

---

(<sup>1</sup>) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص12، ابن مالك، شرح التسهيل، ج4، ص5، ابن النائم، شرح ابن النائم، ص473، ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص146، الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2000، ص356، الصبان، حاشية الصبان، ج3، ص405، السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص273.

(<sup>2</sup>) سيبويه، الكتاب، ص9-10، ج3

(<sup>3</sup>) المصدر نفسه .

واعْتَرَضَ على هذا القول بأن المضارع قد وقع في مواقع كثيرة مرفوعاً، مع أن الاسم لا يقع فيها، وبيان ذلك أنك تقول (سيقوم زيد)، (وسوف يقوم زيد) هَلَا يزورنا زيد (ما لزيد لا يزورنا).

فنجد في كل جملة من هذه الجمل فعلاً مضارعاً مرفوعاً، فالاسم لا يقع في المكان الذي وقع فيه المضارع في كل جملة من هذه الجمل، فبطل القول بأن الذي يرفع المضارع هو كونه حالاً محل الاسم؛ لأن الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض والتنفيس، وكذلك الرفع بعد كاد ونحوها؛ لأنه موضع ليس للاسم في الاستعمال، وكذلك الجزم بعد إن الشرطية، كقوله تعالى<sup>(1)</sup> (إِنَّا دَعَلْنَا مِنْ شَرِّ رَافِعِينَ تَجَارِكُ فَأَجِرُهُ) فلو كان رافع المضارع ليس وقوعه موقع الاسم، ما كان بعد إن الشرطية إلا مرفوعاً فلمّا لم يرفع علم أن رافع المضارع ليس وقوعه موقع الاسم<sup>(2)</sup>

وأجاب قوم عن هذا الاعتراض بأن المراد بقوله حلولة محل الاسم، أنه يقع موقعه في الجملة، وليس المراد أن كل موقع وقع فيه المضارع هو حال فيه محل اسم، وهذا جواب ضعيف لا يحل الإشكال عند ابن هشام<sup>(3)</sup>

2- ويرى الفراء وغيره من حذاق الكوفيين والأخفش من البصريين، أن الذي يرفع المضارع لفظاً وتقديراً أو محلاً، هو تجرده من النواصب والجوازم<sup>(4)</sup>، وإلى هذا يشير ابن مالك<sup>(5)</sup>:

ارفع مضارعاً إذا تجرد من ناصب وجازم كتسعد

---

(1) سورة التوبة: آية 6.

(2) انظر ابن مالك، شرح التسهيل، ج4، ص6، ابن الناطم، شرح ابن الناطم، ص473، ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص146، الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص356، الصبان، حاشية الصبان ج3، ص405.

(3) ابن هشام، أوضح المسالك ج4، ص147.

(4) انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص12، ابن مالك، شرح التسهيل، ج4، ص6، ابن الناطم، شرح ابن الناطم، ص473، ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص146، الأزهرى، شرح التصريح، ج2، ص356، السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص273، الصبان، حاشية الصبان، ج3، ص405.

(5) ابن الناطم، شرح ابن الناطم، ص473.

واعترض على هذا القول بأن التجرد أمر عدمي، والرفع أمر وجودي، والأمر العدمي لا يكون علة للوجودي<sup>(1)</sup>.

وما قاله الفراء يقضي بأن أول أحوال الفعل المضارع النصب والجزم والأمر بعكسه<sup>(2)</sup>.

ووصف المحققون هذا الاعتراض، بأنه مبني على فهم خاطئ؛ وذلك أن المعارض فهم أن معنى التجرد عدم وجود الناصب والجازم، لكن المحققين لا يفسرون التجرد بذلك، إنما يفسرونه بأنه كون الفعل خالياً من الناصب والجازم، أي وجود الفعل على هذه الحالة، وهذا الجواب محصلة منع كون التجرد أمراً عديمياً، وقد يجاب بمنع كون الأمر العدمي لا يكون علة في الأمر الوجودي، بأن هذا ليس على إطلاقها، إنما هو خاص بما كان عديمياً مطلقاً، لكن إذا كان عديمياً مقيداً صح أن يكون علة للوجودي، وهنا التجرد من قبيل العدمي المقيد؛ لأنه عدم عامل النصب وعامل الجزم<sup>(3)</sup>.

3- ويرى الكسائي أن الفعل المضارع ارتفع بحروف المضارعة، فيكون عامله لفظياً<sup>(4)</sup> قال الكسائي يرى أن الفعل قبل الزوائد الأربعة كان مبنياً، وبها صار مرفوعاً، فأضيف العمل إليها ضرورة، إذ لا حادث سواها، وهو قول واه عند ابن يعيش<sup>(5)</sup>.

واعترض على هذا بأن جزء الشيء لا يعمل فيه<sup>(6)</sup>، كما أن الناصب يدخل عليه فينصبه والجازم يجزمه، وحروف المضارعة موجودة فيه، فلو كانت هي

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص12، ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص147، الأزهرى شرح التصريح، ج2، ص356.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ص12، ج7.

(3) ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص147.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص12، الأزهرى شرح التصريح، ج2، ص356، السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص273.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص12.

(6) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص12، الأزهرى، شرح التصريح، ج2، ص357.

العاملة الرفع، لم يجر أن يدخل عليها عامل آخر، كما لم يدخل ناصب على جازم، ولا جازم على ناصب<sup>(1)</sup>.

فإن قيل فأنت قد تقول: "إن لم يفعل فلان كذا وكذا فعلت كذا وكذا" فتدخل حرف الشرط على لم وهي جازمة مثله، وغلب أحدهما على الآخر، فكذلك حرف المضارعة، يعمل الرفع في الفعل، فإذا دخل عليه ناصب أو جازم، غلب فصار العمل له، فالجواب إن الفرق بينهما أن (إن الشرطية) بطل عملها، بعامل بعدها لقربه من المعمول فيما نحن فيه، يبطل العمل بعامل قبله وكلاهما لفظي فبان الفرق بينهما<sup>(2)</sup>.

4- ويرى الزجاج أن الذي يرتفع به المضارع هو مضارعة، أي مشابهته للاسم<sup>(3)</sup> وقد اعتُرض على هذا القول، بأن مشابهة الفعل المضارع للاسم، اقتضت إعرابه بوجه عام، ونحن نريد سبب الرفع لا مطلق الإعراب، وقد يرفع هذا الاعتراض بأن أبا العباس ثعلبا من علماء الكوفة، وهم يرون أن إعراب الفعل المضارع راجع إلى ما هو الأصل في الأفعال عند الكوفيين، فلم يصح قول المعترض عليه إن مشابهة المضارع للاسم اقتضت إعرابه على وجه العموم، وهذا الجواب لا يصح ما ذهب إليه الزجاج؛ لأنه يقول مقالة الكوفيين أن الأصل في الأفعال الإعراب<sup>(4)</sup>.

والفعل المضارع الصحيح الآخر، يعرب بالضممة الظاهرة لقول ابن مالك (فارفع بضم)<sup>(5)</sup> ويرفع بثبوت النون في حالة الأفعال الخمسة لقول ابن مالك<sup>(6)</sup>

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص12.

(2) المصدر نفسه.

(3) ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص147، السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص273.

(4) ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص147.

(5) ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص17، الأزهرى، شرح التصريح، ج1، ص57، ابن عقيل، أبو الوفاء

علي بن عقيل بن محمد، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محيي الدين عبد

الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1998 ج1، ص43.

(6) ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص30، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص78.

واٍنما أعرب هذا بالنون؛ لما اشتغل محل الإعراب وهو اللام بالضمة لتتناسب الواو، وبالفتحة لتتناسب الألف وبالكسرة لتتناسب الياء لم يكن دوران الإعراب عليه، ولم يكن فيه علة البناء حتى يمتنع الإعراب بالكلية، فجعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة للواو، وإنما خص هذا الإبدال بالفعل اللاحق به الواو والألف والياء دون غيره نحو يدعو ويرمي ويخشى والقاضي وإِن كان الإعراب في جميعها مقدراً لمانع مع كونها معربة، ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير، كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون، وذلك لكون ألف يضربان مشابها لألف ضاربان و واو يضربون مشابها لواو ضاريون، وإِن كان بينهما فرق من حيث إن اللاحق للاسم حرف، وحمل الياء في تفعيلين على أخويه: الألف والواو في إلحاق النون بهما<sup>1</sup> والأفعال الخمسة وهي أفعال مضارعة اتصل بها ألف اثنتين غائبين كانا أو مخاطبين، أو اتصل بهما واو الجماعة، أي جماعة الذكور غائبين كانوا أو مخاطبين، أو اتصل به ياء المؤنثة المخاطبة

ويذكر ابن هشام بعض الأمثلة نحو "الزيدان يفعلان" فهذا مثال المضارع المتصل به ألف الاثنين الغائبين، ونحو "أنتما تفعلان" والمرأتان تفعلان" فالأول مثال المضارع المتصل به ألف الاثنين المخاطبين، والثاني مثال المضارع المتصل به ألف الاثنين الغائبين نحو "الزيدون يفعلون" ومثال المضارع المتصل به واو الجماعة للذكور الغائبين، ونحو: "أنتم تفعلون"، مثال المضارع المتصل به واو الجماعة للذكور المخاطبين، ونحو "أنت تفعلين" مثال المضارع المتصل به ياء

---

(<sup>1</sup>) الرضي، شرح الرضي، ج4، ص22 .

المؤنثة المخاطبة<sup>(1)</sup> وحكمها أن ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة، وتنصب بحذف النون نيابة عن الفتحة، وتجزم بحذف النون نيابة عن السكون.<sup>(2)</sup>

يقول الأخفش: الأفعال الخمسة لها حرف إعراب، وهي الألف في يفعلان، والواو في يفعلون والياء في تفعلين، وإنها أعربت ولا حرف إعراب لها على خلاف الأصل،<sup>(3)</sup> ويرد الأنباري عليه بقوله: إننا لو قد رنا لها حرف إعراب إما أن تكون اللام أو الضمير أو النون. وهذا باطل؛ لأن من الإعراب الجزم فلو جعلنا اللام لوجب تسكينه في الجزم، فيؤدي إلى حذف ضمير الفاعل، وهذا لا يجوز، وعلى هذا تخرج الألف والواو والياء في تثنية الأسماء وجمعها، فإنها حروف لا تقوم بنفسها، ولا موضع لها من الإعراب، فجاز أن تكون حروف الإعراب كذلك، بطل أن تكون النون حرف الإعراب؛ لأنها ليست كحرف من الفعل، ولو كانت حرف الإعراب، لما حذفت مع تحركها، ولأخل حذفها بمعنى الفعل، وكان الإعراب جارياً عليها، فلذلك لم يجز أن تكون حرف الإعراب، وعلى هذا نخرج الألف والواو والياء في التثنية والجمع، فإنها بمنزلة حروفها ويختل معناها بحذفها<sup>(4)</sup> وذهب الأخفش إلى أن الأفعال الخمسة تعرب بحركات مقدرة قبل الألف والواو والياء، والنون دليل عليها<sup>(5)</sup>.

والإشيلي يقول: رفعت الأفعال الخمسة بالنون؛ لمّا تعذر رفعها بالواو المجانسة للضمة كراهة للاجتماع، أي لاجتماع حرفي العلة، لأن النون تشبه الواو في أنها من حروف طرف الفم، وفي أن في الواو لنا، وفي النون غنة، والغنة شبيهة

---

(1) ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق عبد الغني الدقر. الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط1، 1984، ص154.

(2) الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيدة الله، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين، 1998 ج2، ص17.

(3) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص17.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.





## 2.2 المضارع المنصوب:

### 1.2.2 العوامل التي تنصب الفعل المضارع

1 أنْ : وهي الأصل في حروف النصب، وسائر الحروف محمولة عليها <sup>(1)</sup> وهي

أم الباب تعمل ظاهرة ومضمرة <sup>(2)</sup>

وجعلت أن ناصبة للفعل المضارع؛ لأنها أشبهت أَرِ ( العامل في الأسماء من

عدَّة وجوه منها:

1. الشبه بينهما من جهة اللفظ والمعنى، لقول ابن يعيش:

وأما عمل النصب فلشبه أن الخفيفة بأن الثقيلة الناصبة للاسم، ووجه  
المشابهة من وجهين من جهة اللفظ والمعنى، فأما اللفظ فهما مثلان، وإن كان لفظ  
هذه أنقص من تلك.

وأما المعنى فمن قبل أن أَرِ ( وما بعدها من الفعل في تأويل المصدر، كما

أنَّ أَرِ ( المشددة وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة اسم واحد، فكما كانت المشددة

ناصبة للاسم جعلت هذه ناصبة للفعل <sup>(3)</sup>

2- أنها وما عملت فيه مصدر، مثل أن الثقيلة <sup>(4)</sup> فإن قيل هلاً ينصبون بـ(ما)

المصدرية في قولك "يعجبني ما تصنع" وهي مع ما بعدها مصدر كما كانت (أن)

كذلك، فالجواب الفرق بينهما من وجهين أحدهما أن أَرِ ( إنما نصبت لمشابهة أن

الثقيلة بعد استحقاق العمل بالاختصاص، فأما (ما) فلم تستحق به العمل؛ لأنه

اختصاص لها بالفعل، فيقع بعدها الفعل والاسم فكما يقال: "يعجبني ما تصنع"

بمعنى صنيعك ويقال "يعجبني ما أنت صانع" في معنى صنيعك أيضاً، فلما لم

يكن لها اختصاص واستحقاق لنفس العمل، لم يؤثر فيها شبه أن وأما الوجه الثاني

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص15 .

(2) المرادي، الحسين بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ونديم

فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ص217 .

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص15 .

(4) العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله

نبيهان، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان ج2، ص30 .

فإن (أ) ( ) المخففة أشبهت أن<sup>١</sup> الثقيلة من وجهين اللفظ والمعنى، أما (ما) فإنها أشبهت من جهة واحدة، وهي كونها مع ما بعدها مصدراً<sup>(1)</sup>.

3\_ أنها مختصة بالأفعال كما أن<sup>٢</sup> تلك مختصة بالأسماء، فكل واحدة منها تدخل على جملة<sup>(2)</sup>

4\_ أن<sup>٣</sup> كل واحدة منهما معمولة لغيرها<sup>(3)</sup>

وتدخل أن<sup>٤</sup> المصدرية على الماضي والمضارع باتفاق، يقول ابن يعيش " وأما (أن) فهي حرف بلا خلاف، وهي تدخل على الفعل الماضي والمضارع، فإذا وقع بعدها المضارع خلصته للاستقبال، كالسين وسوف، وتصير أن في تأويل مصدر لا يقع في الحال، إنما تكون لما لم يقع، كما كان المضارع بعدها كذلك، والماضي إن وقعت على ماض " <sup>(4)</sup>

#### مواقع أن المصدرية:

1. تقع أن المصدرية في بداية الكلام وأعلم أن<sup>٥</sup> أن المصدرية تقع في بداية الكلام، فيكون المصدر المؤول منها ومن دخولها (مبتدأ)<sup>(5)</sup>

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص15 .

(٢) الخباز، أحمد بن الحسين ، توجيه اللمع، تحقيق فايز زكي محمد دياب ، دار السلام للطباعة ، ط1، 2002، ص357 .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص143 وانظر المالقي، أحمد عبد النور، رصف المباني، تحقيق أحمد بن محمد الخراط، دار القلم ، دمشق ، ص196، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد القادر عزيمة، القاهرة، 1399هـ ص29، ج2 .

(٥) سيبويه، الكتاب/ ج3، ص166، المبرد، المقتضب، ج2، ص29، ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص77، الزجاجي، الجمل في النحو، ص197-198، الرضي، شرح الرضي، ج4، ص33-35، أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، القاهرة، ج4، ص1637، السيوطي، همع الهوامع، ج3 ص92، ابن هشام أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبدالله، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، 1992، ج1، ص163، ابن هشام، أوضح المسالك ص15،

نحو قوله تعالى<sup>(1)</sup>: (أَنْصَدْ وَمَذْيًا رَلْدُكُمْ )

2- تقع في وسط الكلام، فيكون المصدر فاعلا، نحو قوله تعالى<sup>(2)</sup> (أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا خُشُوعَ قُلُوبِهِمْ، أَوْ أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ مَفْعُولًا بِهِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(3)</sup>: (دَتِ الْأَعْيَادَ هَـ) والتقدير أردت عيبتها، وفي موضع آخر نحو قوله تعالى<sup>(4)</sup> (نَقَبُ لَيْلٍ أَنْتِي ) (5)

3- أن يقع بعد فعل دال على الظن، وفي هذه الحالة يجوز الرفع على أنها مخففة من الثقيلة ويجوز النصب على أنها مصدرية، لكنَّ النصب هو الأكثر.<sup>(6)</sup> ومن شروط نصب المضارع بعد "أن" أن لا يقع بعد فعل يقين، كعلم وتحقق وتيقن، فإنها حينئذ مخففة من الثقيلة؛ لأن الناصبة تدخل على ما ليس بمستقر ولا ثابت، فإنها تخلص المضارع للاستقبال، فلا تقع بعد أفعال التحقيق بخلاف المحققة، فإنها تقضي تأكيد الشيء وثبوته واستقراره<sup>(7)</sup>، أما الفراء فأجاز أن تلي أن الناصبة

---

ج4، عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، دار المعارف، القاهرة، ط5 ص282، ج4 .

(1) سورة البقرة: آية 184 .

(2) سورة الحديد: آية 16 .

(3) سورة الكهف: آية 79 .

(4) سورة البقرة: 254، سورة إبراهيم: آية 31، سورة الشورى: آية 47، سورة الروم: 43، سورة المنافقون: آية 10 .

(5) ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص164، ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص15 .

(6) انظر ابن النازم، شرح ابن النازم ص476 وانظر المبرد، المقتضب ج2 ص30 .

(7) السيوطي، همع الهوامع ج4، ص88 وانظر الصبان، حاشية الصبان ج3، ص413، وانظر الماقي، رصف المباني ص196 .

للمضارع لفظ العلم وما في معناه مستدلاً بقوله <sup>(1)</sup> (يَأْفَلَا وَ نَبِالًا جِلْجِلُهُمْ ) <sup>(2)</sup> فقد قرئت بالنصب <sup>(3)</sup> وقول جرير <sup>(4)</sup>:

ضَدَى عَنْ اللَّهِ أَنْ النَّاسَ قَدْ عَلاموا أَلَا يَفْلَحُ نَحْلُ لَقَهْ أَحَدُ

ويرى السيوطي "بأن العلم يمتنع وقوع أن الناصبة بعده إذا بقي على موضعه الأصلي، إذا أوّل بالظن، واستعمل استعماله، فإنه يجوز فيه ذلك" <sup>(5)</sup> وتأتي أن مفسرة وزائدة ومخففة، فلا تنصب الفعل المضارع <sup>(6)</sup> فالمفسرة: "هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه" <sup>(7)</sup>: نحو قوله تعالى <sup>(8)</sup>: (يَلَيَّهْ أَلَصْدُ نَعْلُكَ) وهي بمعنى أي، وتكون إما للطلب، وإما للكلام، نحو "أمرت أن تقوم وانطلقت أن مشيت" <sup>(9)</sup>

وتتحقق بأربعة شروط: أن تسبقها جملة، فإن كان السابق عليها مفرداً لم تكن مفسرة، والثاني أن تكون الجملة المتقدمة على أن من معنى القول وليست من لفظ القول، والشرط الثالث أن تتأخر عنها جملة، والشرط الرابع أن لا يدخل على أن

(1) السيوطي، همع الهوامع ج4، ص88؛ وانظر الصبان، حاشية الصبان، ج3، ص413  
(2) سورة طه: آية 89.

(3) ابن خالويه، أبو عبدالله الحسن بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، 1979، ط3، ص134.

(4) البيت على البحر البسيط، جرير بن عطية الخطفي، ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر 1986 ص261.

(5) السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص89.

(6) ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص475، الصبان، حاشية الصبان، ج3، ص418، الأزهري، شرح التصريح، ص363، ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص158، ابن هشام، مغني اللبيب، ص192، المرادي، الجنى الداني، ص221.

(7) المصدر نفسه

(8) سورة المؤمنون آية 27.

(9) الماقي، رصف المباني ص196.

هذه حرف جر، فإن دخل عليها حرف الجر كأن تقول كتبت إليه بأن قم " فهي في هذا المثال أن المصدرية. (1) "

"أن الزائدة: وهي التي تتبع لمّا نحو قوله تعالى (2): (فَلَمَّا أَخَذَ لِلْمَاءِ شَيْراً) الواقعة بين الكاف ومجرورها نحو (3):

فَيَوماً تُوَافِينَا بِوَجْهِ مَقْسَمٍ كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُلِي وَارِقَ السَّلامِ  
أو الواقعة بعد إذا كقول علباء بن أرقم (4):

فَأَمَّا أَنَّهُ حَكَّيْتُ لِفِ مَعْطِي يَدٍ فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَارِفُ

أو تقع قبل (لو) (5) كقوله تعالى (6): (أَنْ لِّسَوْتَقَامُ وَلَهُ لَالِطَرِيقَةٌ)

"وقد تأتي الزائدة لتقوية المعنى، وهي الواقعة بين فعل متعد ومفعوله كقول

كثير عزة :

أُرِيدُ لَأَنْ نُسِي ذِكْرَها فَكَأَنَّمَا تَمَثَّلَ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلٍ (7)

---

(1) ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص158، وانظر ابن الناظم، شرح ابن الناظم ص475، الصبان، حاشية الصبان، ج3، ص418، الأزهرى، شرح التصريح، ص363، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ص192، المرادي، الجنى الداني، ص221 .

(2) سورة يوسف آية 96.

(3) ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص158؛ وانظر ابن الناظم، شرح ابن الناظم ص475، الصبان، حاشية الصبان، ج3، ص419، الأزهرى، شرح التصريح، ص364، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ص209، الرادي، الجنى الداني، ص221، المالقي، رصف المباني، ص196.

(4) البيت لأوس بن حجر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1، ص210، الأزهرى، شرح التصريح، ج2، ص365 .

(5) المالقي، رصف المباني، ص197 .

(6) سورة الجن: آية 16 .

(7) الأخضر بن هبيرة الضبي، البيت على الطويل ، ص282، انظر هارون، معجم شواهد العربية، ص44 .

وزعم الأخفش أنَّ (أن) الزائدة تنصب الفعل وهي زائدة، واستدل بالسماع والقياس، أما السماع فقوله تعالى<sup>(1)</sup> ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ وقوله<sup>(2)</sup> ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾، وأما القياس فهو أنَّ الزائد قد عملت في نحو (ما جاءني من أحد، وليس يزيد بقائمٍ) ولا حجة له بذلك<sup>(3)</sup> أما السماع، فيحتمل أن تكون أن فيه مصدرية دخلت بعد (ما لنا)، المتضمنة معنى ما منعنا، وأما القياس؛ فلأن حرف الجر الزائد مثل غير الزائد في الاختصاص بما عمل فيه، بخلاف أن فإنها قد وليها الاسم في نحو<sup>(4)</sup>:

فَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مَقْسَمٍ كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعُطِّلِي وَارِقَ السَّلَامِ  
 أن المخففة: "وهي الواقعة بعد علم"<sup>(5)</sup> نحو قوله تعالى<sup>(6)</sup> ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ ومن ذلك  
 مَنِكُمْ رَضَى (وجاء في شرح التصريح أن المخففة الواقعة بعد علم خالص احترازه  
 من إجراءاته مجرى الإشارة، نحو قولهم (ما علمت إلا أن تقوم) فقد أجاز سيبويه فيه  
 النصب؛ لأنه كلام خرج مخرج الإشارة نحو قولك أشير عليك أن تقوم.<sup>(7)</sup>

(1) سورة المائدة: آية 84 .

(2) سورة المائدة: آية 84 .

(3) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 223 .

(4) ابن هشام، أوضح المسالك، ج 4، ص 158، وانظر ابن الناظم، شرح ابن الناظم ص 475،  
 الصبان، حاشية الصبان ج 3، ص 419، الأزهرى، شرح التصريح، ص 364، ابن هشام  
 الأنصاري، مغني اللبيب، ص 209، المرادي، الجنى الداني، ص 221، المالقي، رصف  
 المباني، ص 196.

(5) ابن هشام، أوضح المسالك، ج 4، ص 161، الأزهرى، شرح التصريح، ج 2، ص 366، ابن  
 هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج 1، ص 168، ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص 475،  
 ابن الحاجب، أبو عمرو، الأمالي لابن الحاجب، تحقيق فخر صالح سليمان  
 قدارة، ج 2، ص 727، أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج 4، ص 1693 .

(6) سورة المزمل: آية 20 .

(7) انظر الأزهرى، شرح التصريح، ج 2، ص 366، وانظر ابن الناظم، شرح ابن الناظم  
 ص 475.

أو بعد ظن، ويجوز في تالية الظن أن تكون ناصبة وهو الأرجح، ولذلك أجمعوا عليه في قوله تعالى<sup>(1)</sup> **لَهُ بِالنَّاسِ يُنْتَرَكُوا** واختلفوا في **(سَبُّهُ وَأَلَا تَكُونُ فَتَنَةً مَوْصِئًا)** <sup>(2)</sup> فقرأه أبو عمرو والكسائي وحمزة بالنصب<sup>3</sup>.

أو أن تدخل على جملة اسمية مسبقة بجزء من جملة لا بجملة كاملة فيكون المصدر المؤول من أن المخففة وما دخلت عليه متمماً لسابقه<sup>4</sup> كقوله تعالى<sup>5</sup> **وَأَنزَعُوا أَهُمُ الْآخِ مَ دُلُّوا لِبِ الْمَمِينِ** .

أو أن تكون داخلة على فعل مقصود بالدعاء نحو صانك الله ورعاك وأن هياً لك حياة سعيدة<sup>6</sup>.

## 2- لن

وهي حرف ينفي الأفعال المضارعة، ويخلصها للاستقبال معنى وإن كان اللفظ باقياً على احتماله للحال والاستقبال<sup>7</sup>

(1) سورة العنكبوت: آية 2 .

(2) سورة المائدة: 71 .

(3) القاضي، عبد الفتاح، البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية، مكتبة أنس بن مالك، مكة المكرمة، ط 2002، ص1، 117 وانظر ابن هشام، أوضح المسالك ج4، ص161، الأزهرى، شرح التصريح ج2، ص-366\_365، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1، ص186، ابن الناطم، شرح ابن الناطم ص-476\_475، ابن الحاجب، أبو عمرو بن عثمان، أمالي ابن الحاجب، تحقيق فخر صالح سليمان قدادة، ج2، ص727، أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب ج1693، ص4، حسن عباس، النحو الوافي، ج4، ص281 .

(4) عباس، النحو الوافي، ج4، ص291 .

(5) سورة يونس: آية 10 .

(6) عباس، النحو الوافي ص291 .

(7) المبرد، المقتضب ج2، ص، شرح الرضي على الكافية، ص386، ابن هشام، أوضح المسالك ج4، ص148، الأزهرى، شرح التصريح ج2، ص355، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج3، ص501 السيوطي، الصبان، حاشية الصبان ج3، ص47، همع الهوامع ج4، ص94، المرادي، الجنى الداني ص270، أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب



ونفي لن للفعل في الزمان المستقبل على وجهين:

2. إما أن يكون لهذا النفي غاية ينتهي إليها، نحو قوله تعالى <sup>1</sup> (قَالَتِ الْمَلَأَتُ رَحْلِي لِيَهْـؤَلَ أَخِي يَوْسُفَ فَلْيَبْرَأْ لِي الْآخَرُ ضَحِيَّتِي أَذْنُ لِي أَبِي) فإن نفي براءة الأرض مستمر إلى أن يجيئه الإذن من أبيه <sup>2</sup>

3. أو أن يكون نفي لن مستمر إلى غير غاية، نحو قوله <sup>3</sup> (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَبَوًا لَوْ أَجْتَمَعُوا عَلَيْهِ) فإن انتفاء خلقهم الذباب مستمر لقيام الدليل العقلي على أن خلقهم إياه محال، والمحال لا يقع، فإنه لو وقع لانقلب ممكنا وهو لا يجوز <sup>4</sup> يرى الزمخشري أن لن تدل بحسب وضعها على تأييد النفي، وأنه لا غاية له ينتهي إليها <sup>(5)</sup>، وقد استدل على ما ذهب إليه بقوله تعالى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَبَوًا لَوْ أَجْتَمَعُوا عَلَيْهِ) وهذه الدعوى تخالف ما ذكرناه سابقا .

ونسب إلى هذه الدعوى عدم الصحة وفقدان الدليل، فأما عدم الصحة، فيدل له عدة أمور: منها أن لن لو كانت دالة على تأييد النفي في كل مثال ترد فيه، لكان ذكر طرف دال على وقت معين معها تناقضا، ومثال ذلك لفظ اليوم في قوله تعالى (قُلْ أَكْأَلَمَ يَوْمَ إِذْ نَسِيَّا) وأن لن كذلك لو كانت تدل على تأييد النفي

---

4، ص 1644، الخباز، توجيه اللمع ص 358، المالقي، رصف المباني ص 355، عباس،

النحو الوافي، ج 4، ص 299 .

(<sup>1</sup>) سورة طه: آية 91 .

(<sup>2</sup>) ابن هشام، أوضح المسالك ج 4 ص 148، الأزهرى، شرح التصريح ج 2، ص 357 .

(<sup>3</sup>) سورة الحج 73 .

(<sup>4</sup>) ابن هشام، أوضح المسالك، ج 4 ص 148، الأزهرى، شرح التصريح، ج 2، ص 357 .

(<sup>5</sup>) الزمخشري ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر ، شرح الأنموذج في النحو ، تحقيق حسن

عبد الجليل يوسف ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ص 190 .

(<sup>6</sup>) سورة الحج: 73 .

(<sup>7</sup>) سورة مريم: آية 26 .

لكان ذكر لفظ (أبدا) معها تكرارا <sup>1</sup> نحو قوله تعالى <sup>2</sup> (لَمَنْ ذُو الْعَرْشِ مَا قَدَّمَ أَيْتَدِيهِمْ ) وكذلك أنها لو كانت دالة على تأييد النفي، لم يصح أن يذكر معها ما يدل على انتهائه <sup>3</sup> نحو قوله <sup>4</sup> (قَالَ الَّذِينَ رَأَوْهُ لَيْعَةً أَعْدَيْنَ ) ويرى ابن هشام أن استدلال الزمخشري بقوله <sup>5</sup> (لَمْ يَذْكُرُوا أَبَا ) على أنها تدل تدل على تأييد النفي غير صحيح، لقوله: " وأما استدلاله على أنها تدل على تأييد النفي فغير صحيح؛ لأن الدلالة على استمرار عجزهم عن خلق الذباب لم تدل عليه لن وإنما دل عليه دليل عقلي <sup>6</sup> .

واختلف العلماء في أصل (لن) أهي بسيطة أم مركبة .

فيرى سيبويه أنها بسيطة، فهو يقول: إنه ليس في لن زيادة، وليست من كلمتين، ولكنها بمنزلة شيء على حرفين وليست فيه زيادة، وأنها في حروف النصب بمنزلة لم في حروف الجزم في أنه ليس واحد من الحرفين زائد <sup>7</sup> ويرى الخليل أن (لن) أصلها (لا أن) ولكنهم حذفوا لكثرة في كلامهم <sup>8</sup> .

(<sup>1</sup>) ابن هشام، أوضح المسالك ج4، ص149، الأزهرى، شرح التصريح، ج2، ص357، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1، ص505 السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص94.

(<sup>2</sup>) سورة البقرة: آية 95 .

(<sup>3</sup>) ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص149 .

(<sup>4</sup>) سورة طه: آية 91 .

(<sup>5</sup>) سورة الحج: 73 .

(<sup>6</sup>) ابن هشام، أوضح المسالك، ص149 .

(<sup>7</sup>) سيبويه، الكتاب، ج3، ص5 وانظر المرادي، همع الهوامع، ج4، ص93، الجنى الداني ص271، السيوطي .

(<sup>8</sup>) سيبويه الكتاب، ج3، ص5، المبرد، المقتضب ج2، ص8، الرضي، شرح الرضى ج4، ص38، ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص15، الماقي رصف المباني ص355، الأزهرى، شرح التصريح، ص358، السيوطي، همع الهوامع ج4، ص93، الصبان، حاشية الصبان ج3، ص407، المرادي، الجنى الداني ص271، أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج4، ص1637، الخباز أحمد بن الحسين ، توجيه اللمع، تحقيق فايز زكي محمد دياب ، دار السلام ، مصر ، ط2، 1428هـ، ص358.

وخففت همزة (أن) بالتسهيل بالحذف فصار (لا أن)، ثم حذفت الألف لانتقاء الساكنين، كما فعل في قراءة (لحدى الكبير)<sup>1</sup> في قوله تعالى ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (ر) على قراءة من حذف الهمزة من القراءة في الشاذ (قراءة جرير وابن كثير ويرى ابن يعيش أن هذا الرأي ضعيف، إذ لا دليل عليه، والحرف إذا كان مجموعة يدل على معنى فإذا لم يدل على تركيب وجب أن يعتقد فيه الإفراد، إذ التركيب على خلاف الأصل<sup>3</sup>.

ورد هذا المقال بجواز تقديم معموله عليه، ولو كانت مركبة من (لا أن)؛ لأن ذلك ممتنع كامتناع زيدا لا أن أضرب<sup>4</sup>.  
ورد القول بالتركيب، أن البساطة أصل والتركيب فرع، فلا يدعى إلا بدليل قاطع<sup>5</sup>.

وأنها لو كانت مركبة من (لا أن)، لكانت (لا) داخلة على مصدر مقدر من (أن) والفعل، فيكون المعنى في قولك مثلاً (لن يقوم زيد) لا قيام زيد، فتدخل لا على المعرفة من غير تكرير، ولا بد لها إذا دخلت على المعارف أو ما في تقديرها من التكرير، مع أن المبتدأ لا يكون له خبر، والمبتدأ لا بد له من الخبر، ولم يسمع هنا ولا في الكلام ما ينوب منابه، كخبر مبتدأ (لولا) عند بعضهم فبطل القول بالتركيب<sup>6</sup>.

---

(<sup>1</sup>) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1999، ج1، ص120 و ص273.

(<sup>2</sup>) المدثر آية: 35.

(<sup>3</sup>) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص15.

(<sup>4</sup>) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص15، الماقي، رصف المباني، ص355، السيوطي، همع الهوامع، ص96، المرادي، الجنى الداني، ص271.

(<sup>5</sup>) المرادي، الجنى الداني، ص271.

(<sup>6</sup>) المرادي، الجنى الداني، ص271، الماقي، رصف المباني، ص356.

واحتج أصحاب الخليل للوجه الأول بأن قالوا: إن الشيء قد يحدث له مع التركيب حكم لم يكن له قبل، ألا ترى أن (لو) حرف امتناع لامتناع وتليها الأفعال فإذا ركبت مع (لا) فقل لولا فصارت حرف امتناع لوجوب ووليتها الأسماء<sup>1</sup>.

رد المالقي على هذا بأنه "ليس حكم التركيب هنا حكم لولا؛ لأن لو قبل لا بقي حكمها من أنها حرف امتناع لامتناع، ودخلت (لا) التي للنفي عليها، فأزالت الامتناع الواحد، وصيرته إيجاباً فكأن كل واحد منهما باق على معناه، و(لا) فيها عوض من الفعل، وليس لن من هذا القبيل، لأن (لن) و (لا أن) في المعنى واحد، وليس فيهما إلا التسهيل خاصة، ولا تدخل إحداهما على الأخرى لتحديث معنى زائدا فلا يتناظران"<sup>2</sup>.

ويرى الفراء أن الأصل في (لن) لا، وإنما أبدل من الألف في (لا) النون في لن<sup>3</sup>.

وبعلل المالقي الإبدال، بأن الألف والنون في البدل أخوان، فكما تبدل النون ألفا في الوقف نحو (فَعَلًا) كذلك تبدل النون ألفا في نحو "زيداً"<sup>5</sup>. وجعل الفراء (لا) أصلاً؛ لأنها أقعد في النفي من (لن) لأن لن لا تنفي المضارع<sup>6</sup>.

وردّ مذهب الفراء من حيث إبدال الثقيل من الخفيف؛ لأن النون مقطع والألف صوت، والصوت أخف من المقطع، فإذا أبدلت النون من الألف خرج من خفة إلى

---

(<sup>1</sup>) المالقي، رصف المباني، ص 356.

(<sup>2</sup>) المالقي، رصف المباني، ص 356.

(<sup>3</sup>) المالقي، رصف المباني، ص 355، ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7، ص 15، الرضي، شرح الرضي، ج 4، ص 38، أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج 4، ص 1643، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج 3، ص 501، الأزهرى، شرح التصريح ج 2، ص 35، السيوطي، همع الهوامع، ج 4، ص 94، المرادي، الجنى الداني، ص 271، الصبان، حاشية الصبان، ص 407

(<sup>4</sup>) سورة العلق: آية 15.

(<sup>5</sup>) المالقي، رصف المباني، ص 355.

(<sup>6</sup>) الصبان، حاشية الصبان، ج 3، ص 407.

ثقل وا إذا أبدلت الألف من النون خرج من الثقل إلى الخفة، فلا ينبغي أن يقاس أحد الموضعين على الآخر مع أن ذلك البذل مختص بالوقف ولن مستعملة في الوصل والوقف، فلا منافرة بينهما، ولا علة جامعة، فبطل القياس<sup>1</sup> ووجه آخر أن (لا) لم توجد ناصبة في موضع من المواضع، ولن لم توجد غير ناصبة في موضع فكيف تقاس (لن) على لا، مع تناقض عملها وعدم عمل لا ؟<sup>2</sup>.

ويرى بعض العلماء أن لن تقع دعائية فقد ذهب ابن السراج وابن عصفور وتبعهما جماعة من النحويين إلى أن لن تقع دعائية، أي أن العمل الذي يليها يكون مقصودا به الدعاء<sup>3</sup> واستدلوا على ما ذهبوا إليه بقوله تعالى<sup>4</sup> (بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى) فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِمَنْ يَرِيءُ .

ويرى ابن هشام بأن هذا الكلام عجيب؛ لأن الآية الكريمة لا يتعين فيها هذا المعنى، بل ليس هذا أفضل ما ينبغي أن تحمل عليه، فإن أحسن من هذا أن تكون لن دالة على النفي المحض، ويكون قائل هذه الجملة يعاهد ربه على ألا يظاهر مجرماً شكراً لتلك النعمة التي أنعم بها عليه<sup>5</sup>. واستدلوا لذلك بقول الشاعر<sup>6</sup>:

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكَمْ ثُمَّ لَا زَلْ تُمْ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

(<sup>1</sup>) المالقي، رصف المباني، ص 357 .

(<sup>2</sup>) المالقي، رصف المباني، ص 357، الجنى الداني، ص 272 .

(<sup>3</sup>) الأزهري، شرح التصريح، ص 357، السيوطي، همع الهوامع، ج 4، ص 96، ابن هشام، أوضح المسالك ج 4، ص 150، الصبان، حاشية الصبان ص 408، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج 3، ص 505 .

(<sup>4</sup>) سورة القصص: آية 17 .

(<sup>5</sup>) ابن هشام، أوضح المسالك، ص 150 .

(<sup>6</sup>) البيت من الخفيف للأعشى في ديوانه حققه فوزي عطوي، الشركة اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان ص 28، وانظر ابن هشام، أوضح المسالك ج 4، ص 150، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب ج 3، ص 505، الأزهري، شرح التصريح ج 2، ص 35، السيوطي، همع الهوامع، ج 4، ص 96، الصبان، حاشية الصبان ج 3، ص 408، وانظر عبد السلام هارون، معجم شواهد العربية، ص 419 .

فلن في صدر هذا البيت تحتل أن تكون دالة على النفي المحض، حتى لو قلنا أن لا بعدها دالة على الدعاء، فإنه لا يشترط اتحاد المعطوف مع المعطوف عليه خبراً أو إنشاء<sup>1</sup>.

وبعض العرب من يجزم بلن تشبيها لها بلم؛ لأنها لنفي مثلها وأن النون أخت الميم في اللغو ولذلك تبدل منها نحو قول الشاعر<sup>2</sup>:

أَيَادِي سَدَا يَا عَزَّ مَا كُتُّدَنُكُمْ      فَلَنْ لِّلْعَحَائِلِ نِينَ بَعْدَكَ مِنْظَرٌ

كي:

وهي حرف بالاتفاق، وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنها مشتركة بين الناصبة والجاره حيث تكون جارة بمعنى اللام، وناصبة للمضارع<sup>3</sup>.

وذهب الكوفيون إلى أنها مختصة بالفعل، فلا تكون جارة<sup>4</sup>.

ويرى الأخفش أنها جارة دائماً، وأن النصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة<sup>5</sup> وتقع كي في كلام العرب في موضعين<sup>6</sup>:

---

(1) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب ج1، ص506، الصبان، حاشية الصبان ص408، الأزهر، شرح التصريح، ج2، ص357.

(2) البيت من الطويل لكثير عزة وهو في ديوانه حققه إحسان عباس، نشر دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1971، ص338.

(3) سيبويه، الكتاب، ج3، ص5-7، المبرد، المقتضب، ج2، ص8-9، ابن يعيش، شرح المفصل، ج9 ص14-16، أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب ج4، ص1645، الرضي، شرح الرضي على الكافية ج4، ص48، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1، ص183.

(4) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج4، ص1645، الصبان، حاشية الصبان، ج3، ص280، المرادي، الجنى الداني، ص262.

(5) ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص150، الرضي، شرح الرضي، ج4، ص41، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج3، ص31.

(6) سيبويه، الكتاب، ج3، ص6، حاشية الصبان، ج3، ص278-280، المبرد، المقتضب، ج8، ص2-9، الأنباري الإنصاف، ج570، ص2-574، العكبري، أبو عبدالله بن الحسن، اللباب في علل البناء والإعراب العكبري، ج2، ص33، ابن يعيش، شرح المفصل ج7، ص18، شرح

فالحرف كي مقارب لمعنى اللام، فأما من قال كيمه في الاستفهام، فإنه جعلها حرفا مثل لمه يقول ابن يعيش: " من العرب من يقول كيمه، فيدخل كي على ما الاستفهامية، ويحذف ألفها؛ تخفيفا وفرقا بينها وبين الخبرية، ثم يدخل عليها هاء السكت؛ لبيان الحركة، فلو كانت كي غير حرف جر لم تدخل على ما الاستفهامية؛ لأن عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء <sup>1</sup>.

وأشار سيبويه إلى كي الجارة، فهو يرى أن بعض العرب يجعل كي بمنزلة حتى، وذلك أنهم يقولون كيمه في الاستفهام، فيعملونها في الأسماء كما قالوا حتى مه، وحتى متى، ولمه، فمن قال كيمه فإنه يضمّر أن بعدها ومن قال كيمه جعلها بمنزلة اللام <sup>2</sup>.

وعلى هذا إذا دخلت كي على الأفعال المضارعة، ولم تدخل عليها اللام، فهي تعليلية جارة وانتصب ما بعدها بإضمار أن، كما ينتصب بعد اللام وكان المصدر من أن وما عملت فيه في موضع الجر بها؛ وذلك لأن حرف الجر لا يعمل في الفعل فتضمّر معه أن لتصير داخلة على الاسم تقديراً .

وتفسير ذلك أن من قلبي مَه في الاستفهام، فإنه جعلها مثل لمه فقياس ذلك أن يضمّر أن بعد كي إذا قال: كي يفعل لأنه قد أدخلها على الأسماء <sup>3</sup>. ويرى السيوطي أن إضمار أن بعد الجارة على وجه الوجوب، فلا يجوز إظهارها عند البصريين إلا في ضرورة الشعر وجوز الكوفيون في السعة <sup>4</sup>.

**كي الناصبة:** وتقع كي ناصبة بنفسها فهي مصدرية ناصبة، وذلك إذا دخلت عليها اللام ولا تأتي بعدها أن فإن دخلت اللام على كي وجب أن تصير بمعنى أن؛ لأن

---

ألفية ابن مالك لابن الناطم، ص 666، ابن هشام، أوضح المسالك، ج 3، ص 150،

المرادي، الجنى الداني، ص 261-262 .

(<sup>1</sup>) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7، ص 18 .

(<sup>2</sup>) سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 6 .

(<sup>3</sup>) ابن السراج، الأصول، ج 2، ص 147، المقتضب، ج 2، ص 8، المالقي، رصف المباني

ص 216، العكبري اللباب، ج 2، ص 34 .

(<sup>4</sup>) السيوطي، همع الهوامع، ج 3، ص 100.

حرف الجر لا يدخل على مثله لذلك هي ناصبة بنفسها، فقد قال سيبويه: " وأما من أدخل عليها اللام ولم يكن من كلامه كيمه فإنها عنده بمنزلة أن، وتدخل عليها اللام كما تدخل على أن"<sup>1</sup>.

ويقول المبرد: " وأما كي ففيها قولان: أما من أدخل عليها اللام فقال لكي تقوم يا فتى، فهي عنده والفعل مصدر كما كان ذلك في أن "<sup>2</sup> نحو قوله تعالى<sup>3</sup> لِيْلَ . لَا تَأْسَ وَ هُ لَهَفَاتَاكُمْ ) وقوله تعالى<sup>4</sup> لِيْلَ لَا كُونُ لَهْمُ مَنِجَرَجْ ) .

وهي حينئذ حرف مصدري ونصب مثل أن، وتكون هي والفعل بعدها في تأويل مصدر مجرور باللام ولو كانت كي حرف جر لجمعت بين جارين، وحرف الجر لا يدخل على مثله في الفصيح بلا ضرورة إليه .

ويرى ابن مالك أن ما يؤيد مصدرية كي، صحة حلول أن محلها، وأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل<sup>5</sup> .

ويرى المالقي كي تعمل بنفسها، لأن الأصل في كل ما ولي شيئاً وطلبه وأثر فيه العمل أن يحكم بالعمل له ما لم يمنعه مانع من اختصاص أو غيره، ووجب تقدير اللام قبلها لأنه لا يستقيم تقدير غيرها إذ تظهر قبلها في بعض المواضع<sup>6</sup> كما كما ذكر في قوله تعالى<sup>7</sup> تَأْسَ وَ هُ لَهَفَاتَاكُمْ ) .

وإذا لم تدخل اللام على كي احتملت وجهين:

إذا قدرت اللام قبلها فهي الثقيلة الجارة، وهنا تنصب الفعل باضمار أن

---

(<sup>1</sup>) سيبويه، الكتاب، ج3، ص6 .

(<sup>2</sup>) المبرد، المقتضب، ج2، ص8 .

(<sup>3</sup>) سورة الحديد: آية 23 .

(<sup>4</sup>) سورة الأحزاب: آية 37 .

(<sup>5</sup>) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1، ص182 .

(<sup>6</sup>) المالقي، رصف المباني، ص217 .

(<sup>7</sup>) سورة الأحزاب: آية 23 .



وإن قدرنا أن فهي الناصبة بنفسها ومثاله في الوجهين قوله تعالى **كَلَّا لَا يَكُونُ دُولًا لَّأَنَّ غَدًا يَطْعَمُكُمْ** .  
ومنها قول الشاعر<sup>2</sup>:

لَكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقَرْبِي فَتَتَرُكَهَا شَذًّا بَدِيدًا بَلَقَعَ

واعتبر ابن الناظم هذا البيت من قبيل الشاذ الذي يجب اجتنابه فهو يقول: " وتتعين الناصبة بعد اللام إلا إذا اضطر الشاعر فأظهر (أن) بعدها كقول الشاعر: أردت لكيما أن تطير..... لأنه إذا لم تظهر أن بعد كي وكان قبلها اللام فليس في جعلها الناصبة وهي وصلتها في موضع الجر باللام مخالفة لأصل ولا ارتكاب لشذوذ وفي جعلها جارة مؤكدة للام بنصب الفعل بعده بإضمار (أن) وهو خلاف الأصل، وتوكيد الحرف بالحرف هو في غاية الشذوذ فوجب اجتنابه<sup>3</sup> .  
وقد أورد العلماء عللاً لترجيح احتمال كون كي مصدرية أن (أر) أم الباب فلو جعلت مؤكدة لكي لكانت (كي) هي الناصبة فيلزم تقديم الفرع على الأصل والثاني: أن ما كان أصلاً في بابه لا يكون مؤكداً لغيره والثالث: أن (أن) لاصقت الفعل فترجح أن تكون هي العاملة<sup>4</sup> .  
إذن:

وتقع في الكلام بمعنى الجواب والجزاء معاً، وهذا ما نفهمه من قول سيبويه: " وأما إذن فجواب وجزاء " <sup>5</sup>.

(<sup>1</sup>) سورة الحشر: آية 7 .

(<sup>2</sup>) البيت من الطويل وهو للنجاشي، البغدادي، المالقي، رصف المباني ص216، الصبان ، حاشية الصبان، ج3، ص549، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1، ص182، ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص19، شرح الرضی، ج4، ص49، ابن مالك، شرح التسهيل ج4، ص17، الأزهری، شرح التصريح ج2، ص231، المرادي الجنی الداني، ص265، انظر هارون، معجم شواهد العربية، ص296 .

(<sup>3</sup>) ابن مالك، شرح التسهيل، ج4، ص7 .

(<sup>4</sup>) الصبان، حاشية الصبان، ج3، ص280، السيوطي، همع الهوامع، ص110 .

(<sup>5</sup>) سيبويه، الكتاب، ج3، ص14 .

أما الفارسي فيرى أنها تارة تكون للجواب، وتارة تكون للجواب والجزاء، فالأولى مثل: أن يقول لك القائل: أحبك، فتقول إذن أظنك صادقاً، والثانية نحو: أزورك، فتقول: إذن أكرمك، والتقدير إن تزرني أكرمك، فهذا جواب وجزاء<sup>1</sup>

ويرى المالقي: أنها شرط في موضع وجواب في موضعها إذا كانت شرطاً فلا تكون إلا جواباً، وهذا هو المفهوم من كلام سيبويه؛ لأنه لم ينص على أنهما معا في موضع واحد، وشهد لذلك كلام العرب فمنه قوله تعالى<sup>2</sup> **قَالَ فَذُتْهُ إِنْ أَوْ أَمَانِ الضَّالِّينَ** ( فهذا جواب وجزاء؛ لأنه تصديق لقول فرعون إلا أنه زيادة عليه " <sup>3</sup> .

ويرى ابن هشام الأنصاري أن إذن تكون جواباً لـ (إن) أو (لو) ظاهرتين أو مقدرتين.<sup>4</sup> ويقول ابن يعيش: واعلم أن (إذا) من نواصب الأفعال المستقبلية، ومعناه الجواب والجزاء يجوز أن يقول القائل: "أنا آتيك" فتقول في جوابه: "إذا أكرمك" فقولك "إذا أكرمك" جواب لقوله وجزاء لفعل الإتيان<sup>5</sup>.

ويقول رضي الدين: "واعلم أن (إذن) إذا وليها المضارع، واحتمل أن يكون للشرط في المستقبل كـ (إن) وأن يكون للحال، فلا ينتصب معنى الجزاء كما تقول لمن يحدّثك بحديث: إذن أظنك كاذباً، فإنه لا معنى للجزاء هنا " <sup>6</sup> .  
وهنا تفيد الجواب دون الجزاء.

وتعمل إذن بعدة شروط منها:

1- ما أشار إليه سيبويه بقوله: "واعلم أن (إذن) إذا كانت جواباً، وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل أرى في الاسم، إذا كانت مبتدأة وذلك قولك: إذن أجيئك، وإذن آتيك"<sup>7</sup>

---

(<sup>1</sup>) المالقي، رصف المباني، ص 62 .

(<sup>2</sup>) سورة الشعراء: آية 20 .

(<sup>3</sup>) المالقي، رصف المباني، ص 63 .

(<sup>4</sup>) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج 1، ص 63 .

(<sup>5</sup>) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7، ص 16 .

(<sup>6</sup>) الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج 4، ص 42 .

(<sup>7</sup>) سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 14 .

أي أن تقع في بداية الجملة، فلا يرتبط ما بعدها بما قبلها في الإعراب، على الرغم من ارتباطها في المعنى وإذا تأخرت (إذن) ألغى عملها، كما يقول العكبري " فإذا قلت: أنا إذن أكرمك، فقد وقعت (إذن) بين المبتدأ وخبره فيبطل عملها ويعتمد الفعل على (أنا)، وكذلك إن قلت: أنا أكرمك إذن فإن قيل: إذن هنا يلزم إلغاؤها، وظننت في مثل هذا لا يلزم، قيل الفرق بينهما أن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، خصوصاً إذا كانت أفعالاً، وعامل الفعل لا يكون إلا حرفاً<sup>1</sup> .

ويقول المبرد " والوضع الذي لا تكون فيه عاملة البتة، قولك "إن تأتني إذن آتاك"؛ لأنها داخلة بين عامل ومعمول فيه، وكذلك إذا كانت في القسم بين المقسم به والمقسم عليه، نحو قولك: " والله إذن لا أكرمك، لأن الكلام معتمد على القسم، فإن قدمتها كان الكلام معتمداً عليها فكان القسم لغواً نحو: إذن والله أضربك لأنك تريد: إذن أضربك والله " <sup>2</sup> .

2-: أن يكون الفعل المضارع بعدها مستقبلاً، إن كان حالاً فلا ينصب، وأكد سيبيويه هذا الشرط بقوله: " ولو قلت والله إذن أفعل، تريد أن تخبر أنك فاعل لم يجز، كما لم يجز: والله أذهب إذن أخبرتك أنك فاعل " <sup>3</sup> .

ويقول المبرد: " ويجوز أن تقول إذن أكرمك، إذا أخبرتك أنك في حال إكرام؛ لأنها إذا كانت للحال خرجت من حروف النصب، لأن حروف النصب إنما معناها لما لم يقع " <sup>4</sup> .

3- ألا يفصل بين (إذن) والفعل بفاصل، فإذا فصلت بفاصل بطل عملها، إلا أن يفصل بواحد من اثنين، هما الفصل ب ( لا ) والفصل (بالقسم )

وقد بين ابن السراج جواز الفصل بين (إذن) ومنصوبها بالقسم، فهو يقول: " واعلم أنه لا يجوز أن تفصل بين الفعل وبين ما ينصبه بسوى إذن، وهي تلغى

(<sup>1</sup>)العكبري، اللباب، ج2، ص36 .

(<sup>2</sup>) المبرد، المقتضب، ج2، ص11 .

(<sup>3</sup>) سيبيويه، الكتاب، ج3، ص15 .

(<sup>4</sup>) المبرد، المقتضب، ج2، ص12 .

وتقدم وتؤخر، تقول: إذن والله أجيبك فتفصل<sup>1</sup>.

وقد أشار ابن مالك إلى الشروط الثلاثة بقوله<sup>2</sup>:

المُونَصَّدَقِيَّوَالْإِذْنَ (إِذْنَ) إِنْ صَدَرَتِ الْفِعْلُ بَعْدَ مَوْصِلٍ لَا

4\_ أن لا يكون الفعل بعدها معتمداً على ما قبلها، وإلى هذا الشرط أشار سيبويه<sup>3</sup>

"واعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه فإنها

ملغاة لا تنصب البتة، كما لا تنصب (أرى) إذا كانت بين الفعل والاسم في

قولك: (كان لي زيدٌ ذاهباً)، وكما لا تعمل في قولك: إني أرى ذاهباً، فإذا

لا تصل في ذا الموضع إلى أن تنصب كما لا تصل أرى إلى أن تنصب".

واختلف العلماء في بساطتها وتركيبها

فذهب جمهور النحاة إلى أنها بسيطة يقول العكبري<sup>4</sup>: "أما إذن فحرف مفرد"

وهناك من يرى أنها مركبة من (إذاً وأن) فحذفت همزة أن وألف إذاً لالتقاء الساكنين<sup>5</sup>.

ويرى الخليل أنها حرف مركب من (ذُ) (وَأَرْ) (وَأَرْ)، وغلب عليها حكم الحرفية،

ونقلت حركة الهمزة إلى الذال وحذفت، والتزم هذا النقل، فتدل على الربط كـ (إذا)

وتنصب بـ (أن)<sup>6</sup>.

ويرى المالقي أن (إذن) بسيطة، وذلك أن الأصل في الحروف البساطة، ولا

يدعى التركيب إلا بدليل قاطع، وأنها لو كانت مركبة من (إذ) و(أن) لكانت

ناصبة على كل حال تقدمت أو تأخرت<sup>7</sup>

---

(<sup>1</sup>) ابن السراج، الأصول، ج2، ص149.

(<sup>2</sup>) الصبان، حاشية الصبان ج3، ص287، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص343، ابن

الناظم، شرح ألفية ابن الناظم ص665.

(<sup>3</sup>) سيبويه، الكتاب، ج3، ص14.

(<sup>4</sup>) العكبري، اللباب، ج2، ص34.

(<sup>5</sup>) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج4، ص1650، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب،

ج1، ص201، حسن عباس، النحو الوافي، ج4، ص308.

(<sup>6</sup>) العكبري، اللباب، ج2، ص34، الرضي، شرح الرضي، ج4، ص46، أبو حيان الأندلسي،

ارتشاف الضرب، ج4، ص1650، المرادي، الجنى الداني، ص363.

(<sup>7</sup>) المالقي، رصف المباني، ص69-70.

واختلف النحاة في عمل (إذن) هي ناصبة بنفسها أم أن (أن) مضمرة بعدها ذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى أنها ناصبة بنفسها، وهو ما نلمسه من قوله: "واعلم أن (إذن) إذا كانت جواباً ومبتدأة عملت في الفعل عمل أرى في الاسم إذا كانت مبتدأة، وذلك قولك: إذن أجيتك وإذن آتيك" <sup>1</sup>.

"وذهب الخليل فيما رواه عنه أبو عبيدة إلى أنها ليست ناصبة بنفسها، بل الفعل بعد (إذن) منصوب بـ (أن) مضمرة" <sup>2</sup>.

وروى أبو عبيدة عن الخليل أنه قال: لا ينصب شيء من الأفعال إلا بأن مظهرة أو مضمرة في كي ولن وإذن وغير ذلك" <sup>3</sup>.

يقول سيبويه: "وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال: (أن) مضمرة بعد إذن ولو كانت مما يضمّر بعده أن فكانت بمنزلة (اللام وحتى) لأضمرتها إذا قلت: عبدالله إذن يأتيتك، فكان ينبغي أن تنصب إذن يأتيتك؛ لأن المعنى واحد ولم يغير فيه المعنى الذي كان في قوله: إذن يأتيتك عبدالله، كما يتغير المعنى في (حتى) في الرفع والنصب، فهذا ما روي. وأما ما سمعت منه فالأول" <sup>4</sup>.

ويقول المبرد: "كان الخليل يقول إن (أ) بعد إذن مضمرة" <sup>5</sup>.

ويرد ابن مالك على رواية أبي عبيدة بقوله: "وليس في هذا نص على أن انتصاب المضارع بعد (إذن) عند الخليل بأن مضمرة، لجواز أن تكون مركبة مع (إذن) التي للتعليل، وأن محذوف همزتها بعد النقل على نحو ما يراه في انتصابه بعد (لن) للقول على ضعفه أقرب من القول بأن إذن غير مركبة، وانتصاب المضارع بعدها بأن مضمرة؛ لأنه لا يستقيم إلا أن يكون ما بعد إذن في تأويل مبتدأ لازم حذف خبره، أو (إذن) قبله ليست حرفاً بل ظرفاً مخوراً به عن المبتدأ،

(<sup>1</sup>) سيبويه، الكتاب، ج3، ص12 .

(<sup>2</sup>) المرادي، الجنى الداني، ص634 .

(<sup>3</sup>) السيرافي، أبو محمديوسف بن سعيد ، شرح أبيات سيبويه ، تحقيق محمد علي سلطاني ، مطبعة الحجاز ، دمشق، ج1، ص84 .

(<sup>4</sup>) سيبويه، الكتاب، ج3، ص16 .

(<sup>5</sup>) المبرد، المقتضب، ج2، 7 .

وأصلها (إذا) فقطعت عن الإضافة وعوض عنها التتوين، وكلاهما في غاية من التكلف والقول بأن (إن) مركبة من إذ وأن أسهل منه " <sup>1</sup>.

ويرى المالقي أن من نصب بإضمار أن قاسها على (حتى) وكي ولامها ولام (البحود) ولا يصح القياس على ذلك، لأن حتى وكي ولامها ولام (البحود) إنما تنصب بإضمار أن، لجواز دخولها على المصادر ولما كانت (إن) لا يصح دخولها على مصدر ملفوظ به ولا مقدر، ولا يصح إظهار (أن) بعدها في موضع من المواضع، لم يجز القياس في نصب ما بعدها على ما ذكر <sup>2</sup>.

**العوامل التي ينصب الفعل المضارع بعدها بأن مضمرة:**  
**حتى:**

تأتي (حتى) بمعنى الغاية، على معنى (إلى أن) وتأتي للتعليل بمعنى كي أو مرادفة لها <sup>3</sup>

ويرى ابن مالك أن من معاني حتى كذلك إلا أن فتكون بمعنى الاستثناء المنقطع <sup>4</sup>

كقول الشاعر <sup>5</sup>:

أَمْ مِنْ الْفُضُولِ سَمَادَةٌ      وَحَاتَى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

فحتى هنا بمعنى (إلا أن) فتكون بمعنى الاستثناء المنقطع

وعامل النصب في حتى عند جمهور النحاة كما هو معروف (أن) مضمرة،

ولا يجوز إظهارها والمصدر المؤول في محل جر بحرف الجر (حتى)

---

(<sup>1</sup>) ابن مالك، شرح التسهيل، ج4، ص20.

(<sup>2</sup>) المالقي، رصف المباني، ص69.

(<sup>3</sup>) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1، ص144.

(<sup>4</sup>) ابن مالك، شرح التسهيل، ج4، ص24.

(<sup>5</sup>) المقنع الكندي، البيت من الكامل، السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص113، ابن هشام

الأنصاري، مغني اللبيب، ج1، ص125، المرادي الجني الداني ص555، ابن مالك، شرح

التسهيل، ج4، ص24، حاشية الصبان، ج3، ص297، انظر عبد السلام هارون، معجم

شواهد العربية، ص387.

ويوضح المبرد سبب إضمار (أن) بقوله وعلم أن الفعل ي نصب بعدها بإضمار أن وذلك لأنَّ (حتى) من عوامل الأسماء الخافضة لها تقول: ضربت القوم حتى زيد ودخلت البلاد حتى الكوفة فإذا وقعت عوامل الأسماء على الأفعال لم يستقم وصلها بها إلا على إضمار (أن)؛ لأنَّ (أن) الفعل اسمٌ مصدر، فتكون واقعة على الأسماء وذلك قولك: أنا أسير حتى تمنعني<sup>1</sup>

ويرى الكوفيون، أن الفعل المضارع بعد حتى ينصب من غير تقدير لـ (أن) نحو "أطع الله حتى يدخلك الجنة" ولو أظهرت أن فقل أطع الله حتى أن يدخلك الجنة لكانت حتى الناصبة وأن للتوكيد<sup>(2)</sup>

ويشترط للفعل المنصوب بـ (حتى) أن يكون مستقبلاً، إما باعتبار زمن المتكلم بما قبلها، وهو المستقبل الحقيقي، كقوله تعالى<sup>3</sup> فَذَرَاتِ لُوَالَّتِيْ غِيْثَ تَفِيْءٍ ( ) أو مؤولاً بالمستقبل، كقوله تعالى<sup>4</sup> زُلْزِلُوا ذُنُوبَكُمْ قَوْلَ الرَّسُولِ ( ) فقول الرسول صلى الله عليه وسلم مستقبل بالنسبة إلى الزلزال لا بالنظر إلى قص القصة

**لام الجحود:**

وسميت لام الجحود عند ابن هشام؛ لملازمتها الجحد أي النفي فهو يقول (ويسميتها أكثرهم لام الجحود لملازمتها الجحد أي النفي)<sup>5</sup>

وقال الهرمي: وأما لام الجحود فمعناها تأكيد النفي في قوله تعالى<sup>6</sup> مَا كَانَ لِإِيْمَانِكُمْ بِهِمْ ( ) فليس لها معنى ههنا إلا تأكيد النفي للعذاب<sup>7</sup>

(<sup>1</sup>) المبرد المقتضب، ج2، ص37 .

(<sup>2</sup>) الأنباري، الإنصاف، 297/2 .

(<sup>3</sup>) سورة الحجرات: آية 9 .

(<sup>4</sup>) سورة البقرة: 214 .

(<sup>5</sup>) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1، ص211 .

(<sup>6</sup>) سورة الأنفال: آية 33 .

(<sup>7</sup>) الهرمي، عمر بن عيسى بن اسماعيل المحرر في النحو، ج1، ص108، تحقيق منصور علي محمد عبد السميع، دار السلام للطباعة والنشر.

وجاء في شرح التصريح: وتسمى هذه اللام لام الجحود من تسمية العام بالخاص، فإن الجحود عبارة عن إنكار الحق، لا عن مطلق النفي، والنحويون أطلقوه وأرادوا الثاني<sup>1</sup>

وسميت لام الجحود مؤكدة " لصحة الكلام بدونها، كما تقول في نحو: ما كان زيد ليفعل: ما كان زيد يفعل، لا لأنها زائدة لا معنى لها، إذ لو كانت كذلك لما كان لنصب الفعل بعدها وجه صحيح "<sup>2</sup> ووجه التوكيد فيها عند البصريين أن الأصل ما كان قاصداً للفعل، ونفي القصد أبلغ من نفيه<sup>3</sup>

واختلف النحويون في عامل النصب للفعل بعد لام الجحود : فيرى البصريون أن الفعل المضارع ينصب بأن واجبة الإضمار بعد (لام الجحود)؛ وذلك لأن لام الجر تختص بالأسماء، فلذا وجب في المضارع نصبه بأن مضمرة، لتكون هي والفعل في تأويل مصدر مجرور باللام<sup>4</sup> وذلك في قوله تعالى<sup>5</sup> ﴿كَأَن لَّآلِيَهُ ضِإِيعَ ۖ إِن كُنتُمْ﴾ وفي هذه الآية جاءت لام الجحود مؤكدة لنفي خبر كان الناقصة ماضية لفظاً، وقد تأتي لام الجحود مؤكدة لنفي خبر كان الناقصة الماضية<sup>6</sup> معنى كقوله تعالى<sup>7</sup> ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ﴾. (سَدَّ بَيْلًا).

(<sup>1</sup>)الأزهري، شرح التصريح، ج2، ص236 .

(<sup>2</sup>)ابن مالك، شرح التسهيل، ج4، ص23، السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص109، الصبان، حاشية الصبان، ج3، ص292 .

(<sup>3</sup>)ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1، ص211 .

(<sup>4</sup>)الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص575، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1، ص211، ابن هشام، أوضح المسالك، ج3، ص170، ابن مالك، شرح التسهيل، ج4، ص23، السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص108 .

(<sup>5</sup>)سورة البقرة: 143 .

(<sup>6</sup>)السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص108، المرادي، الجنى الداني، ص116 .

(<sup>7</sup>)سورة النساء: 137.



ويرى الكوفيون أنها عاملة بنفسها، وهي زائدة لتوكيد النفي<sup>1</sup>.

وحجة الكوفيين في ذلك أن لام الجحود بمعنى كي، وكي تعمل بنفسها، وكذلك ما هو في معناها وأن جعلها جارة يفسد من جهة دخولها على الفعل وتقدير أن لا يصح ذلك<sup>2</sup>.

### لام التعليل:

وهي لام الجر غير المؤكدة للنفي، وتسمى لام كي، وهي التي يكون ما بعدها سببا وعلة لما قبلها، مثل قولك: جئت لأتعلم وأسلمت لأدخل الجنة" وتأويل ذلك جئت لأن أتعلم، وأسلمت لأن أدخل الجنة"، إن شئت أظهرت فقلت لأن في جميع ذلك<sup>3</sup>.

واختلف النحويون في عامل الذّ صب للفعل المضارع بعد (لام التعليل)، فذهب جمهور البصريين<sup>4</sup> إلى أن ناصب المضارع بعد (لام) التعليل هو أن المضمرة جوازا فهو حرف يجوز إظهاره وإضماره فقوله تعالى: ﴿لِنُفَسِّحَ لِمِ رِجَالِ الْإِيمَانِ﴾ هو شاهد على الإضمار وقوله: ﴿رَبِّ تِلْكَ الْأَنْهَارِ﴾ شاهد للإظهار.

ويرى الكوفيون، أن الناصب للمضارع لام التعليل نفسها بطريق الأصلية، وقالوا مع ذلك إذا ذكرت أن بعد اللام فهي مؤكدة للام<sup>7</sup>.

---

(<sup>1</sup>) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص575، الباب، ج2، ص38، ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص19، ابن مالك، شرح التسهيل، ج4، ص23، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1، ص211، السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص108.

(<sup>2</sup>) العكبري، علل البناء والإعراب، ج2، ص29.

(<sup>3</sup>) الأصول ج2، ص150.

(<sup>4</sup>) المبرد، المقتضب، ج2، ص7، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1، ص210، ابن هشام، أوضح المسالك، ج3، ص191.

(<sup>5</sup>) سورة الأنعام: آية 71.

(<sup>6</sup>) سور لقنّ مر: آية 12.

(<sup>7</sup>) ابن هشام، أوضح المسالك، ج3، ص192.

ويرى السيرافي وابن كيسان أن الناصب للمضارع (أن) مضمرة، أو كي المصدرية مضمرة، بدليل ظهورها بعد اللام في بعض التراكيب، ويوضح ابن الحاجب سبب ظهور أن بعد (لام كي)؛ حتى يفرق بينهما وبين لام الجحود عند قصد الإيضاح من أول الأمر<sup>1</sup> وينبه ابن السراج على ذلك هو خاص باللام دون غيرها؛ للمقاربة التي بين كي واللام في المعنى<sup>2</sup>.

وقال ابن الأنباري: "والذي يدلّ على أنها بمنزلة اللام في المعنى، ألا ترى أنه لا فرق بين قولك: جئت كي تكرمني، وبين قولك جئت لتكرمني"<sup>3</sup>  
**فاء السببية:**

سميت بهذا الاسم لأنها تدلّ على أنّ ما قبلها سبب في حصول ما بعدها، وهي غير فاء العطف أو الاستئناف وذلك كما في لا تظلم فتظلم<sup>4</sup>  
"ويشترط لها أن تسبق بنفي محض أو طلب محض، ولا ينتصب الفعل بعد الفاء مسبوقه بغير نفي أو طلب إلا لضرورة"<sup>5</sup>

وإذا كان النفي غير محض، فإن الفعل لا ينصب بل يجب رفعه، والنفي غير المحض هو المنتقض بإلا والملتو بنفي، نحو: "ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا، وما تزال تأتينا فتحدثنا" وكذلك النفي التالي تقريراً نحو: ألم تأتني فأحسن إليك"، إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي<sup>6</sup>

---

(<sup>1</sup>) ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ج2، ص600 .

(<sup>2</sup>) انظر ابن السراج، الأصول، ج2، ص150 .

(<sup>3</sup>) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص573 .

(<sup>4</sup>) ابن الناظم، شرح ابن الناظم ص679 .

(<sup>5</sup>) ابن الناظم شرح ابن الناظم، ص679، ابن هشام، أوضح المسالك، ج3، ص178، الأزهري، شرح التصريح، ج2، ص238 .

(<sup>6</sup>) ابن هشام، أوضح المسالك، ج3، ص184، الصبان، حاشية الصبان، ج3، ص304، الخصري، حاشية الخصري، تحقيق تركي فرحان المصطفى ، دار الكتب العلمية ، ط1، ج1، ص115 .

والطالب المحض هو الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والتمني، الترجي، العرض، التحضيض

وذهب بعض النحويين ومنهم المبرد وابن هشام والمرادي إلّ أن الفاء حرف مهمل، خلافاً لبعض الكوفيين في قولهم إنها ناصبة في مثل قولك: ما تأتينا فتحدّثنا، وأن الأصل فيها أن ترد عاطفة، حين تقول: أنا أزورك فأحسن<sup>1</sup> إليك<sup>1</sup>، وقد تفيد معنى السببية في بعض المواضع، كما في قوله تعافى<sup>2</sup>: (كَزَمَ هُوسٌ وَفَقَضَعَى لِيَهُ).

ويرى البصريون أن الفعل المضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء، والفاء في ذلك عاطفة مصدراً مقدراً على مصدر متوهم، فإذا قلت أكرمني فأحسن إليك، فالتقدير: ليكن منك إكرام لي فأحسن مني<sup>3</sup>.

وحجتهم في ذلك الفاء لا تنفك عن معنى العطف والربط ولا تختص<sup>4</sup>، بل تدخل على الاسم والفعل والحرف وعند ذلك تحتاج إلى إضمار لاستحالة العطف هنا على اللفظ<sup>4</sup>.

ويرى الكوفيون أن ناصب المضارع هو الخلاف بين ما تقدم على الفاء وما تأخر عنها؛ لأنه لمّا لم يصح عطفه على الأول لمخالفته له في المعنى نصب، وهذا ما أشار إليه المبرد بقوله: وإنما يكون إضمار أن إذا خالف الأول الثاني، لو قلت: لا تقم فتضرب<sup>5</sup> زيداً لجزمت، إذا أردت لا تقم ولا تضرب زيداً، فإذا أردت: لا تقم فتضرب زيداً، أي فإنك إن قمت ضربته لم يكن إلا النصب، لأنك لم ترد بـ تضرب النهي فصار المعنى: لا يكن منك قيام، فيكون منك ضرب لزيد<sup>5</sup>.

---

(<sup>1</sup>) المبرد، المقتضب، ج2، ص13، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1، ص161، المرادي، الجنى الداني، ص61.

(<sup>2</sup>) سورة القصص: آية 15.

(<sup>3</sup>) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص557، المرادي، الجنى الداني، ص74، ابن هشام، أوضح المسالك، ج3، ص177، اللباب، ج2، ص38، ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص21، الصبان، حاشية الصبان، ج3، ص258.

(<sup>4</sup>) العكبري، اللباب، ج2، ص38.

(<sup>5</sup>) المبرد، المقتضب، ج2، ص14.

فالمضارع المنصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية مؤول بمصدر معطوف على مصدر منتزع من الفعل قبلها؛ وذلك لأن الفعل لا يعطف على الاسم فإذا أضمرنا أن قبل الفعل صار مصدرًا؛ فجاز لذلك عطفه على ما قبله، وكان من قبيل عطف الاسم على الاسم<sup>1</sup>.

وردَّ ابن الأنباري على رأي الكوفيين بقوله: لو كانت هي الناصبة بنفسها، وأنه قد خرجت عن بابها لكان ينبغي أن يجوز دخول حرف العطف عليها نحو: إيتني و فأكرمك وفأعطيك، وفي امتناع دخول حرف العطف عليها دليل على أن الناصب غيرها<sup>2</sup>.

### واو المعية:

وسميت بواو المعية لأدّها بمعنى (مع) أي أن حصول ما قبلها وما بعدها في وقت واحد، ولا يسبق أحدهما الآخر، ولا يتأخر عنه فهي تفيد معنى المصاحبة أي مصاحبة ما بعدها لما قبلها ويصحّ أن تضع مكانها كلمة (مع)<sup>3</sup>.

ويشترط في عمل واو المعية، وهو نصب الفعل المضارع بعدها بأن مضمرة أن تسبق بنفي محض وطلب محض، ومثال النفي المحض قوله تعالى<sup>4</sup> (لِمَعَا لِمِ الدُّنْيَا يَنْفَكُ مِنْهَا هَذَا كَأَنَّهُ لَمَصَّابِرِينَ) أي ولما يجتمع علم الجهاد وعلم الصبر ولم يكن لله علم بجهادكم مصاحباً للعلم بصبركم، لعدم الصبر فلا يعلم إلا الله<sup>5</sup>.

واختلف النحويون في ناصب الفعل المضارع بعد واو المعية:

فذهب البصريون إلى أن انتصاب المضارع بعد واو المعية هو بأن المصدرية مضمرة؛ وذلك لأن الواو الأصل منها أن تكون حرف عطف لا يختص وليس له

(1) انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص27.

(2) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص559.

(3) الخوارزمي، القاسم بن الحسين شرح المفصل في صناعة الإعراب، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، 1990، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ج3، ص234.

(4) سورة آل عمران: آية 142.

(5) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج4، ص1679، الخضري، حاشية الخضري، ج1، ص117، السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص127.

الحق في العمل، فوجب لذلك تقدير ناصب، فقدرت أن المصدرية لأنها الأصل في عوامل النصب في الأفعال.<sup>1</sup>

أما نصبه عند الكوفيين (فعلى الصرف)، وهو معنى الخلاف وذهب أبو عمر الجرمي من الكوفيين أنها عاملة بنفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف<sup>2</sup>. وردّ ابن الأنباري على هذا الرأي بقوله:

إنها لو كانت هي العاملة كما زعم، لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف، وفي امتناعه من ذلك دليل على بطلان ما ذهب إليه<sup>3</sup>.

أو: وتكون ناصبة بإضمار أن، فيكون معناها معنى (إلا) مع (أن) نحو قولك لألزمك أو تقضيني حقي، أي إلا أن تقضيني حقي، فإذا قضيت فافارقك ولأسيرن في البلاد أو استغني ونحو: يقتل المتهم بالخيانة أو تثبت براءته، و(أو) الناصبة تقتضي مخالفة ما قبلها لما بعدها في الشك حيث إن (أو) التي يليها المضارع على وجهين:

أحدهما أن يكون مساوياً للفعل الذي قبلها في الشك، فيتبعه في الإعراب كقولهم: هو يقيم أو يذهب والثاني أن يكون مخالفاً، فيكون هو على الشك، والفعل الذي قبل أو على اليقين فلا يتبعه في الإعراب، لأنه لم يشاركه في حكمه<sup>4</sup>.

وتكون غاية بمعنى (حتى) أو (إلا) نحو قولك لا تبرح أو أخرج إليك وكقولك: سأزورك أو تمنعني، لأنك وفق المعنى، أي سأزورك إلا مع منعك، أو إلا عند منعك، ولو رفعت لصارت لأحد الشيئين أي سأزورك أو ستمنعني<sup>5</sup>. وذكر بعضهم أن (أو) تنصب على معنى (إلى أن) وبمعنى (كي).

(<sup>1</sup>) العكبري، اللباب، ج2، ص40، الأنباري، الإنصاف، ج2، ص555-557.

(<sup>2</sup>) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص557، أوضح المسالك، ج3، ص177.

(<sup>3</sup>) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص557.

(<sup>4</sup>) ابن مالك، شرح التسهيل، ج4،

ص25، ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص22.

(<sup>5</sup>) العكبري، اللباب، ج2، ص43.

ويقول المبرد: فأما الموضع الذي تنصب فيه بإضمار أن فقولك: لألزمناك أو تقضي، أي إلا أن تقضي<sup>1</sup>.

ويرى الكسائي أن أو تنصب المضارع بنفسها<sup>2</sup>

ويرى الفراء أنه انتصب بالخلاف<sup>3</sup>

ويرى البصريون أنها ناصبة للمضارع بأن مضمرة

**الفعل المضارع المنصوب عطفاً:**

وينصب الفعل بعد الواو والفاء وثم وأو بشرطين<sup>4</sup>:

1- أن يتجرد كل من هذه الحروف من المعنى الذي يوجب إضمار أن بعدها

السببية مع الفاء والمعية مع الواو والغاية أو التقليل أو الاستثناء مع أو

2- أن يكون المعطوف عليه اسماً خالصاً من التقدير بالفعل، أي غير مقصود

به معنى الفعل سواء أكان مصدراً أم اسم ذات

نحو: يعجبني ضرب زيد ويغضب، والتقدير: وأن يغضب فهذا إظهار أن فيه

أحسن ويجوز إضمارها

ومثل قوله تعالى<sup>5</sup>: ﴿كَأَنَّهُ بِشَرِّ رَأْيٍ لَّمَّ سَلَ لِّلَّهِ وَلَآدٍ يَ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾

ح د ج ا ب ي و ز ح ط ظ ث ذ ر ز ه ح ك ا ن ب ش ر ا ع ل م ه اللّٰه و ل ا د ي ل ل م و ن ر ا ع

ففي قراءة السبعة لا نافعاً بنصب يرسل عطفاً على وحيداً والأصل أن يرسل

وذلك أنه عطفه على معنى (لا د ي ا) لأنه بمعنى أن يوحى أو يرسل رسولاً

فيوحى، فيعطف بعضاً على بعض ب (أو) وبالفاء<sup>6</sup>.

أما من رفع فحجته أنه استأنف ب (أو) فخرج من النصب إلى الرفع .

(<sup>1</sup>) المبرد ، المقتضب ، ج 2 ، ص 27

(<sup>2</sup>) المرادي، الجنى الدّاني، ص 232 حاشية الصّدّان، ج 3، ص 296 .

(<sup>3</sup>) المصدر السابق .

(<sup>4</sup>) الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج 4، ص 78، حسن عباس، النحو الوافي، ج 4، ص 287 .

(<sup>5</sup>) سورة الشورى: آية 51 .

(<sup>6</sup>) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص 319 .

وعلاوة نصب الفعل المضارع الصحيح الآخر الفتحة، إذا كان مجرداً من ضمير بارز للتنبيه والجمع والخطاب المؤنث، أما المتصل به ذلك ، فينصب بحذف النون<sup>1</sup>

### 3.2 الفعل المضارع المجزوم:

واختص الجزم بالأفعال دون الأسماء، وبين العلماء ذلك بأن الاسم يختلّ بحذف تنوينه إذا سُدَّ كَن آخره، أو لاستحالة دخول معنى النفي أو النهي أو الجزاء أو الأمر على الأسماء<sup>2</sup>، أو لأن الأسماء ثابتة موجودة ولا يصح تعليق وجود شيء على وجودها<sup>3</sup>

وبجزم الفعل المضارع بأدوات معينة جعلها العلماء في قسمين:

- 1- أدوات تجزم فعلاً واحداً وهي (لم، لما، لام الأمر، لا الناهية)
- 2- أدوات تجزم فعلين مضارعين وهي أدوات الجزاء: (إن، من، ما، أي، متى، إذما، أيان، أين، حيثما، أينما، مهما) أما (إذا، لو) فقد اختلف في كونهما جازمتين لفعل الشرط وجوابه أم لا

#### 1.3.2 أدوات تجزم فعلاً واحداً:

لم: انعقد إجماع النحاة على أن دخول لم على الفعل المضارع يفيد المضي<sup>4</sup>، ولا تفيده إن دخل عليها حرف جزاء، إن لم تقم<sup>5</sup>.

ويرى النحاة أن لم حرف نفي وجزم وقلب<sup>6</sup>، فنحن حين نقول (لم يرجع زيد) ننفي وقوع الفعل في الماضي، وبذلك يكون معنى الفعل المضارع انقلب من الحال

(<sup>1</sup>) انظر الرضي، شرح الرضي، ج4، ص 22 .

(<sup>2</sup>) للزجاجي، الإيضاح، ص102 .

(<sup>3</sup>) ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص9 .

(<sup>4</sup>) سيبويه، الكتاب ج3، ص117 .

(<sup>5</sup>) الأزهري، شرح التصريح ص396 .

(<sup>6</sup>) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1، ص305، ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص202

الأزهري، شرح التصريح ص395، الرضي، شرح الرضي، ج4، ص824 .

أو الاستقبال إلى الماضي المنفي، ودخل عليه الجزم، والجزم جاء هنا من معنى الانقضاء ولو ذ في المترتب قُلب زمن الفعل إلى الماضي<sup>1</sup> وعلل الأنباري الجزم بعد (لم) باختصاصه بالفعل واختصاصه بالمضارع بلزوم عمله أو بدخوله على الفرع دون الأصل<sup>2</sup>.

وتتفرد لم بجواز انقطاع نفي منفيها<sup>3</sup> نحو قوله تعالى<sup>4</sup> (لَا تَعْلَمُ لِي الْإِنْسَانُ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَهُدًى وَنُبًى كُتِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ الصَّيْدَ إِذَا رَمَيْتَهُ فَفَتْحَتْ وَلَا يُلَاقِيَهُ إِذَا لَاقَى النَّجْمَ فَكُنَّ كَالْعَنَاقِ الْوَحِيدِ) (الأنعام: 102).

لمّا أوهي حرف نفي وجزم وقلب، فهي تشابه لم بهذه الصّفة<sup>5</sup>، ونفيها مستمر إلى زمن الحال<sup>6</sup>.

وهي لا تقتزن بأداة شرط فلا يقال (إن لمّا تقوم) " لأن الشرط يليه مثبت نحو (إن قام زيد قام عمرو، ولا يليه مثبت لما، لا تقول إن قد قام زيد، فعدول بين النفي والإثبات وإنما لم تقع بعد الشرط؛ لأنها تقضي وقوعه وتقريبه من الحال، والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه وقلبه إلى الاستقبال <sup>7</sup>.

2 أن منفيها مستمر النفي إلى الحال كقوله<sup>8</sup>:

خَيْرَ أَكْلٍ وَإِلَّا فَأَذْزِكُنِي وَلَمْ أُمَزَّقِ

(<sup>1</sup>) الأزهرى، شرح التصريح ص 396.

(<sup>2</sup>) ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص110، أسرار العربية ص333-334.

(<sup>3</sup>) الأزهرى، شرح التصريح ص396، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ، الناشر جامعة أمّ القرى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ج3، ص1573 .

(4) سورة الإنسان آية 1.

(<sup>5</sup>) ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص202.

(<sup>6</sup>) الأزهرى، شرح التصريح ص 396 .

(7) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1، ص278-280، الأزهرى، شرح التصريح، ج2 ص396 .

(<sup>8</sup>) البيت من الطويل، الممزق العبدى، عبد السلام هارون، معجم شواهد العربية، ص 324 .



ومنفي لم يحتمل الاتصال نحو <sup>1</sup>لَمْ أَكُتِبْ عَائِلًا بِشَقِيًّا) والانقطاع نحو <sup>2</sup>لَمْ أَكُتِبْ عَائِلًا بِشَقِيًّا (أ)

3- إن منفي لم لا يكون إلا قريباً من الحال، ولا يشترط ذلك في منفي لما

بقول: لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً، ولا يجوز لما

4- إن منفي لما متوقع ثبوته، بخلاف منفي لم

5- إن منفي لما جائز الحذف لدليل

فناديت القبور فلم يجِبْ به

وتنفرد (لما) بجواز حذف مجزومها كقوله (بت المدينة ولمَّ أَلِيَّ ولمَّ أَدْخَلَهَا

وتنفرد (لَمْ) كذلك بتوقع ثبوته أي ثبوت منفيها نحو قوله تعالى <sup>3</sup>(لَمْ يَدْخُلِ

الْإِيمَانُ أَنْ قُلُوبِكُمْ) أي إلى الآن ما دخل في قلوبكم ولكنه سوف يدخل.

لام الأمر:

لاحظ النحاة الصلة بين فعل الأمر وبين لام الأمر مع المضارع، فالأنباري

يذكر أن الكوفيين كانوا يجعلون الأصل في قم واذهب: لتقم ولتذهب وأنهم استشهدوا

بقوله تعالى <sup>4</sup>(فَلْيَكْفُرْ) (وا) عند من قرأ بالتاء للخطاب <sup>5</sup>.

يجزم المضارع الغائب بعد لام الأمر إذا كان دالاً على الأمر أو الدعاء أو

الالتماس <sup>6</sup>، فمثل الأمر قوله تعالى <sup>7</sup>(فَقِ سَوْءَ مَسْنِ عَتِه) والدعاء <sup>8</sup>(يَقْضِ

لِيَقْضِيَ لِي نَوَابُكَ) والالتماس: أن تقول لمن يسأوك ليفعل فلان كذا، إذا لم ترد

الاستعلاء عليه.

(<sup>1</sup>) سورة مريم: آية 4 .

(<sup>2</sup>) سورة الإنسان: آية 1 .

(<sup>3</sup>) سورة الحجرات: آية 14 .

(<sup>4</sup>) سورة يونس: 58 .

(<sup>5</sup>) ابن جني، المحتسب، ج2، ص51، ص106 .

(<sup>6</sup>) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1، ص395، الأزهرى، شرح التصريح، ص395 .

(<sup>7</sup>) سورة الطلاق: آية 8 .

(<sup>8</sup>) سورة الزخرف: 77 .

## 2.3.2 الأدوات التي تجزم فعلين

أشار ابن الناظم إلى فعل الشرط وجوابه في قوله<sup>(1)</sup>:

فعلين يقتضين شرطاً قد ما يتلو الجزاء وجواباً وسما

فالفعل مرتبط بتحقيقه بالآخر في المستقبل، أي إن إمكانية التحقق كامنة فيما

يمكن تحقيقهما أو لا يمكن، ويرتبط حصول الثاني بحصول الأول أي أن جواب

الشرط يرتبط حصوله بفعل الشرط ومن ذلك قوله تعالى<sup>2</sup>: (إِنْ تَدْرُوهُ أَذْفَبِ كُمْ

أَوْ تَخْفَوْهُ سَبِّكُمْ بِهِ اللَّهُ) وقوله<sup>3</sup> (تَفْعَلْ لَهُ إِنْ خِيعَ لِمَهُ اللَّهُ) ففي الآيتين

ارتباط للفعلين أحدهما مشروط بالآخر، وإمكانية التحقق كافية فيها، والحدث مشروط

بالزمن المستقبلي.

أجمع علماء النحاة على أن أسلوب الشرط يدل على زمن المستقبل وإن جاء

على صيغة فعل في شرطه وجوابه، أو الاستمرار للفعل الواقع في الشرط وجوابه،

فيجوز عطف الماضي على المضارع والمضارع على الماضي<sup>4</sup>.

ويرى مهدي المخزومي أن الفعل بعد أداة الشرط يخلو من الدلالة على

الزمن<sup>5</sup> ومن هذه الأدوات:

إن: وهي أم حروف الجزاء يقول سيبويه: زعم الخليل أن (إن) هي أم حروف الجزاء

فسألته، لم قلت ذلك؟ قال من قبل إني أرى حروف الجزاء قد يتصرف فن فيكن

استفهاماً ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء وهذه على حال واحدة أبداً لا

تفارق المجازاة<sup>6</sup>

(1) ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص 496

(2) سورة البقرة: 231.

(3) سورة البقرة: 197.

(4) الفراء، معاني القرآن، ج 1، ص 180.

(5) المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه ص 227.

(6) سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 63.

ويقول المبرد **وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنَّا** ( أصل الجزاء؛ لأنك تجازي بها في كل ضرب منه، تقول **إِنْ تَأْتَيْتَنِي أَتَيْتُكَ** إن تركب حماراً ركبت به ثم تصرفها منه في كل شيء وليس هكذا سائرهما <sup>1</sup>.

وأما **إِنْ** الشرطية فتجزم ما بعدها، وهي أم حروف الشرط، ولها من التصرف ما ليس لغيرها، ألا تراها تستعمل ظاهرة ومضمرة ومقدرة ويحذف بعدها الشرط، ويقوم غيره مقامه وتليها الأسماء على الإضمار <sup>2</sup>.

وتعمل **إِنْ** كما أشار ابن يعيش ظاهرة نحو قوله تعالى **إِن تَبُذْهُمَا فَاِذِ** **أَنْفُسِكُمْ أَوْتَّخِذْ فُجُورَهُمْ بِرِئْسَةِ اللَّهِ** ( ومقدرة وذلك في الأمر والنهي والإستفهام والعرض والتمني <sup>4</sup>.

وتختص **إِنْ** بأمور منها:

1- يجوز أن يليها الاسم على إضمار فعل يفسد به ما بعده، بشرط مضي فعل الشرط <sup>5</sup> نحو قوله تعالى **إِن أَدَّ لِلَّذِينَ شَرَّهُمْ حَيْثُ جَارِفَ الْجَرَادُ** (

2- اقترانها مع لام الإبتداء فتصبح (لئن) وتسمى لام الشرط أو اللام الموطئة لجواب القسم وذلك نحو قوله تعالى **إِن أَخْرُجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ** (

من:

من الشرطية وضعت للدلالة على من يعقل، ثم ضمنت معنى الشرط <sup>8</sup> ولإبهامها تؤدي معنى المفرد والمثنى والجمع، ويفرق بين هذه المعاني الضمير العائد

(<sup>1</sup>) المبرد، المقتضب، ج2، ص50 .

(<sup>2</sup>) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص41 .

(<sup>3</sup>) سورة البقرة: 284 .

(<sup>4</sup>) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص41 .

(<sup>5</sup>) ارتشاف الضرب، ج4، ص1869 .

(<sup>6</sup>) سورة التوبة: 6 .

(<sup>7</sup>) سورة الحشر: 12 .

(<sup>8</sup>) سورة الحشر: 12 .

إليها كقوله تعالى<sup>1</sup> (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَأُوا الْقُرْآنَ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَيْكُمْ) فمن تدلّ على المفرد المؤنث بدليل الضمير لها. ولا تدل بذاتها على زمن معين معروف البداية والمقدار لربطها الجواب بالشرط<sup>2</sup>

متى: وتكون شرطية وتستخدم في الجزاء فيجزم بها إعلان فعل الشرط وجوابه<sup>3</sup> كما في قول طرفة<sup>4</sup>:

وَلَسْتُ بِحِلَالِ الدَّلَاعِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسُدُّ تَرْفَدَ الْقَوْمِ فَدُ  
وقد تجزم متى سواء اقترنت بها ما أو لم تقترن فيمكن القول متى تذهب  
أذهب ومتى ما تذهب أذهب .

أي: اسم شرط يجزم فعلين، أحدهما فعل الشرط والآخر جواب الشرط، وهو اسم باتفاق النحاة، وجازم باتفاقهم كذلك<sup>5</sup> ويكون بحسب ما يضاف إليه وفي ذلك يقول ابن هشام: أي بحسب ما تضاف إليه فهي في قولهم يقيم أقم معه، من باب (من)، وفي أقول الله وأب تركب أركب من باب (ما) وفي قولك أي يوم تصم أصم من باب (هي) أي مكان تجلس أجلس من باب أين<sup>6</sup> وهذا ما ذهب ذهب إليه ابن يعيش<sup>7</sup> والسيوطي<sup>8</sup>.

ما: أداة تستخدم لغير العاقل غالباً، فإذا تضمنت معنى الشرط صارت أداة شرطية لغير العاقل جازمة<sup>9</sup>، أما بالنسبة لدلالاتها على الزمن، فقد اختلف النحاة في ذلك،

(1) سورة الأحزاب: 30 .

(2) حسن عباس، النحو الوافي، ج4، ص428 .

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص46 .

(4) البيت على بحر الطويل، طرفة بن العبد، ديوان طرفة بن العبد، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، 2002، ط3، ص17 .

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، ج4، ص74 .

(6) الجوهري، محمد عبد المنعم، شرح شذور الذهب، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، ج1، ص363 .

(7) انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص44 .

(8) السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص318 .

(9) حسن عباس، النحو الوافي، ج4، ص428 .

فمنهم من قال تأتي للزمان، ومنهم من نفى ذلك، فابن مالك يقول: " جميع النحويين يجعلون (ما) مثل (من) في لزوم التجرد عن الظرفية، مع أن استعمالها ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب<sup>1</sup>.

وقد استدلل ابن مالك على ما ذهب إليه بأبيات من أشعار العرب منها:

فَمَا تَكُ يَا ابْنَ عَدَالَةٍ فِيْنَا      فَلَا ظُلْمًا نَخَافُ وَلَا افْتِقَارًا<sup>2</sup>

إلا أن بعض النحاة لم يروا في هذا البيت حجة أو دليلاً<sup>3</sup>

وقد جزم الرضي بمجيء ما للزمان فقال تجلس ° أجلس ° أي ما تجلس من

الزمان أجلس فيه<sup>4</sup>، وتأتي ما الشرطية زمانية كقوله تعالى<sup>5</sup>: ﴿تَفْعَلْ لَهَا زَيْرٌ

يَعْلَمُ لَهُ اللَّهُ﴾ فدلالة ما على الزمان أو غير الزمان تكون حسب السياق الذي تكون

فيه، فالمعنى هو الذي يحدد كونها دالة على الزمان أو لا<sup>6</sup>.

إنما: وهي حرف شرط جازم لامحل له من الإعراب وهي لمجرد تعليق الجواب على

الشرط مثل (إن) واتصالها بما الزائدة شرط في جزمها نحو: إذا تفعل شراً تتدم.

أين: اسم شرط جازم ويحسن اتصالها ب(ما) ليتمكن الشرط وهي موضوعة للدلالة

على المكان ثم ضمنت معنى الشرط فتكون في محل نصب على الظرفية المكانية

نحو قولوتعطى (بِ اللَّهِ رُثْلًا جَدًّا لِيَحْنَدُ هُؤْلَاءُ مِ يَلْقَدِرُ عَشِيٍّ وَعَهْ وَ كَلُّ

مَعْلَى لَا أَيْذُو لَجَّهُ هُؤْلَاءُ أُنْبِذِي رِ)<sup>7</sup>.

أدنى: اسم شرط موضوع للدلالة على المكان ثم ضمنت معنى الشرط نحو أدنى ينزل

ذو العلم يكرم .

(<sup>1</sup>) ابن مالك ، شرح الكافية، ج3، ص1625 .

(<sup>2</sup>) البحر الوافر، الفرزدق، ديوانه 232، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج4، ص41، انظر:

عبد السلام هارون، معجم شواهد العربية، ص171 .

(<sup>3</sup>) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج4، ص41-42 .

(<sup>4</sup>) شرح الكافية، ج4، ص92 .

(<sup>5</sup>) سورة البقرة: 197 .

(<sup>6</sup>) عباس، حسن، النحو الوافي، ج4، ص428 .

(<sup>7</sup>) سورة النحل: آية 76 .

أيان: اسم شرط موضوع للدلالة على مطلق الزمان ثم ضمنت معنى الشرط نحو:  
أيان يكثر فراغ الشباب يكثر فسادهم.

مهما: اسم شرط جازم وهي لغير العاقل ثم ضمنت معنى الشرط مثق (فَطْلُوها مَ مَ  
تَأْتِ دَلِيلَهُمُ رَأَيْتَهُ دَرَّ نَبَاهُ فَلَمَّحَ نَهْطُكُومِ مَنِينَ)<sup>1</sup>.  
أدوات مختلف في جزمها:

إذا: اتفق النحويون على أن (إذا) تحتاج إلى فعلين، فعل الشرط وفعل الجزاء،  
ولكنهم اختلفوا في كون (إذا) جازمة لفعل الشرط وجوابه أم لا.  
فالمبرد يصرح بأن إذا منع من أن يجازى بها؛ لأنها مؤقتة وحروف الجزاء  
مبهمة<sup>2</sup> ووافقه ابن السراج<sup>3</sup> وابن عصفور<sup>4</sup>.

وصرح ابن مالك بجواز الجزم بها في الشعر حملاً على متى، حيث قال:  
وشاع الجزم بإذا في الشعر واستدلّ بقول الفرزدق<sup>5</sup>:  
ترفعُ لي خِزْيُ اللهِ يَرُفَعُ لي هَرَامٌ إِذْ لَقَا نِيرَانُهَا تَقْدِرُ  
وأجاز أبو حيان الجزم بإذا الشرطية أن تضاف إليها (ما)، لأن اتصالها بما  
يقطعها عن الإضافة وأجاز الجزم بها دون اتصالها بما، وذلك في ضرورة الشعر<sup>6</sup>.  
أما الصغاني فأجاز الجزم بها إذا اتصلت بها ما<sup>7</sup>.

(<sup>1</sup>) سورة الأعراف: آية 132 .

(<sup>2</sup>) المبرد، المقتضب، ج2، ص54 .

(<sup>3</sup>) ابن السراج، الأصول، ج2، ص160 .

(<sup>4</sup>) ابن عصفور، ضرائر الشعر، تحقيق إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر ، ط1،  
1980، ص297 .

(<sup>5</sup>) بحر البسيط، الفرزدق، البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق  
عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، 1997، ط4، ج7، ص22، المقتضب، ج2،  
ص56، انظر عبد السلام هارون، معجم شواهد العربية، ص146 .

(<sup>6</sup>) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج4، ص1876 .

(<sup>7</sup>) الصغاني ،محمد بن علي بن أحمد ،التهذيب في الوسيط في النحو، تحقيق فخر صالح قدارة  
، دار الجيل ، بيروت ، 1991، ص290 .

لو: وقد ترد شرطية امتناعية حيث تعقد السببية بالمسببية فتفيد الشرط بالزمن الماضي؛ لأن الثاني يقف وجوده على وجود الأول، فالأول سبب وعلة للثاني، وبهذا الوجه فارقت إن فإن لعقد السببية والمسببية في المستقبل، ولهذا قالوا الشرط بأن سابق على الشرط بلو وذلك لأنَّ الزمن المستقبل سابق على زمن الماضي<sup>1</sup>.

ويصنف المالقي لو في هذا المعنى (شرطية امتناعية) على اعتبار الأصل فيقول: "إنها تكون حرف امتناع لامتناع، إذا دخلت على جملتين موجبتين نحو: لو قام زيد لأحسنْتُ إليك، وحرف وجوب لوجوب، إذا دخلت على جملتين منفيتين، نحو: لو لم يقم زيد لم يقم عمرو، وحرف امتناع لوجوب إذا دخلت على جملة موجبة، ثم منفية، نحو لو يقوم زيد لما قام عمرو، وحرف وجوب لامتناع، إذا دخلت على جملة منفية ثم موجبة نحو: لو يقوم زيد لما قام عمرو، وحرف وجوب لامتناع، إذا دخلت على جملة منفية ثم موجبة نحو: لو لم يقم زيد لقام عمرو<sup>2</sup>.

#### الشرط الطلبية:

وهو نوع من الشرط ولكن الأداة التي يحصل بها الشرط لا تكون صريحة، بل مضمرة يمكن تقديرها ويقصد بها جزم الفعل المضارع في جواب الطلب، ومن الطلب: الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والجدد وهي التي يجوز تقدير الشرط بعدها.

ففي الأمر تقول: اقصد زيداً يحسن إليك، وتقديره: اقصد زيداً<sup>3</sup> تقصد زيداً يحسن إليك<sup>3</sup>.

وفي الاستفهام تقول: أين بيتك أزرِك؟، والتقدير: إن علمت مكان بيتك أزرِك ونحو متى تخرج أخرج معك فكأنك قلت إن علمت زمن خروجك أخرج معك، والتمني كقولك ليت لي مالاً أنفق منه والتقدير إن كان لي مال أنفق منه. والعرض كقولك: ألا تنزل عندنا نحدُّك، والتقدير إن تنزل عندنا نتحدُّ معك<sup>4</sup>

(1) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج3، ص367 .

(2) المالقي، رصف المباني، ص358 .

(3) الزجاجي، الجمل في النحو، ص210 .

(4) ابن عصفور شرح جمل الزجاجي، ص291 .

أما النهي ، فقد اختلف البصريون والكوفيون في متى يجزم جواب النهي فمذهب أهل البصرة أنه لا يجوز جزم جواب النهي حتى يسوغ فيه دخول حرف الشرط عليها مع أداة النهي نحو: لا تعص الله فيغفر لك ولا يجوز: لا تعص الله تتدم لأنه لا يصوغ أن تقول: إن لا تعص الله تتدم ومذهب الكوفيين أنه يجوز جزم جواب النهي إذا صحّ معنى الشرط وصحّ وقوع الفعل المنهي عنه مع أداة النهي أو دونها بعد أداة الشرط فيجيزون: لا تعص تتدم لأنه قد ضمن لا تعص الله معنى إن تعص الله تتدم<sup>1</sup>

**جازم الفعل الواقع في جواب الطلب:**

زعم الخليل أن الأمر والاستفهام والعرض والتمني والنهي كلها فيها معنى إن ،<sup>٥</sup> فلذلك انجزم الجواب.

وذهب سيبويه إلى القول<sup>2</sup>: إن الفعل الواقع في جواب الطلب انجزم كما انجزم جواب (إن)؛ لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء، وذهب الزبيدي إلى القول<sup>٣</sup> إن عامل الجزم في الفعل المضارع الواقع في جواب الشرط مقدّر تضمنه الطلب<sup>3</sup>

ويضيف ابن يعيش إلى الطلب ما كان في معنى الأمر والنهي إذا أجيب، فيكون مجزوماً ؛ لأن العلة في جزم جواب الأمر كانت من جهة المعنى لا من جهة اللفظ، ولما كان من جهة المعنى لزم في كل مكان معناه معنى الأمر، نحو قولك: اتقى الله امرؤ وفعل خيراً يثب عليه، أي ليتق الله وليفعل خيراً يثب عليه ويقدر بعده حرف الشرط مثله في ذلك الأمر الصريح.<sup>4</sup>

(١) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص192 .

(٢) سيبويه ، الكتاب، ج3، ص87 .

(٣) الزبيدي، الواضح في علم العربية، دار المعارف ، ط1، 1975 ، ص226 .

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص49-50 .



وعلاوة جزم الفعل المضارع الصحيح الآخر المجرد من ضمير بارز للتنبيه والجمع والمخاطب المؤنث بالسكون، والمتصل به ذلك بحذف النون.<sup>1</sup>

---

(<sup>1</sup>) انظر الرضي، شرح الرضي، ج4، ص22 .

## الفصل الثالث

### إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر

الفعل المضارع المعتل الآخر هو ما آخره ألف، كـيخشى أو ياء كيرمي أو واو كيدعو (1).

وقاس علماء العربية المضارع المعتل اللام على أبواب المضارع الصحيح، ويرى الحملوي أن الناقص إن كان بالألف في الماضي، بالواو في المضارع، فهو من باب نصر كدعا يدعو وإن كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع، فهو من باب ضرب كرمى يرمي، وإن كان بالألف فيهما فهو من باب فتح كسعى يسعى، وإن كان بالواو فيهما فهو من باب شرف كسرو يسرو، وإن كان بالياء فيهما فهو من باب حسب، كولي يلي، وإن كان بالياء في الماضي والألف في المضارع، فهو من باب فرح كرضي يرضى (2).

وقد نحا هذا محمد بحر عبد الحميد، ولكن بالنظر صوتياً إلى حركة العين، فقال: "أما الناقص من الأفعال فتتبع لامها في العربية حركة عينها، فإذا ضمت عينها كانت لامها واو مد، مثل: يدعو يرجو وإن كسرت عينها كانت لامها ياء مد، مثل يرمي وإن فتحت عينها كانت لامها ألف مد مثل يسعى يرضى" (3).

#### المضارع المعتل اللام بالألف:

والأفعال المعتلة اللام بالألف ثلاثية المقطع، هذه الألف رآها العلماء أحد حروف المد، وهي حروف ساكنة عندهم، تدرج ضمن طائفة الصوامت التي تقبل السكون كما تقبل الحركة، فهذه الأفعال يسعى يرضى يخشى ثلاثية الأصول ثنائية المنطوق والتفسير الصوتي المقبول، هو سقوط الياء فطال المقطع المفتوح على سبيل التعويض، ومن خلال الحركتين القصيرتين هكذا

(1) الرضي، شرح الرضي، ج4، ص76.

(2) الحملوي، أحمد شذا العرف في فن الصرف، شرحه محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 2001م، ص36.

(3) محمد بحر عبد الحميد، بين العربية ولهجاتها والعبرية، القاهرة، 1980، ص141.

يسعى yas/a/ya صارت yas/<aa

ويرى حسيني أن اللام في مثل يسعى محذوفة، وعند إسناد الفعل إلى ضمير الرفع في الماضي فإنها تعود، نقول سعبت فاللام قابلت الياء، وهو ما غاب في صيغة الماضي المجرد، فهو يرى أنها اختيار صوتي سار عليه العرب في الكثير من أداءاتهم اللغوية، وقد عوض هذا الحذف بإشباع حركة الحرف الذي يسبق المحذوف وبهذا الإجراء يبقى النظام الحركي مستقراً، أي مكوناً من ثلاث حركات توازي في تعدادها حركات الفاء والعين واللام، كما يتصورها القدماء.

وهذا التصور يقود إلى إعراب يسعى بطريقة أخرى فيسعى فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على اللام المحذوفة والمعوضة بإشباع حركة ما قبله لهذا تمّت المحافظة على الحركة الأصلية للإعراب والوضع الصوتي المنطوق (1)

وقد عبر عن ذلك ابن جني بقوله: ومن ذلك حذفهم الأصل؛ لشبهه عندهم بالفرع ألا تراهم حذفوا الحركات ونحن نعلم أنها زوائد في نحو لم يذهب ولم ينطلق تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا للجزم أيضاً الحروف الأصول فقالولم يخش (2) ويؤخذ من كلام ابن جني أن العرب عدّوا الألف على أنها صامت، أي حرف حسب تعبيرهم اعتماداً على الشكل الكتابي، ومن هنا فإن الألف تعد الأصل الثالث الذي حذف عند الجزم، في حين أن علماء اللغة المحدثين عدوا الألف حركة طويلة، وحدث أن قصرت هذه الحركة عند الجزم، ولا يتعارض هذا مع رأي علمائنا القدامى في أن الأصل التاريخي للأفعال المعتلة إنما هو الثلاثي، والعبرة لدينا في التحليل الصوتي بالنطق لا بالرسم.

فيرى جمهور النحاة أن الفعل يسعى يعرب فعلاً مضارعاً مرفوعاً وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وهذا يخالف النظر اللغوي الحديث، فالألف هنا حركة طويلة، ولا تقدّر حركة على حركة، والذي نراه أن تقول إن

(1) حسيني، أبو بكر، تقدير الحركات الإعرابية رؤية في ضوء التفكير الصوتي الصرفي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلة الأدب واللغة، عدد 5، مارس 2006.

(2) ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، بغداد 1990، ج1، ص311.

الفعل مرفوع بضمة مقدّرة على لام الفعل المحذوفة، وفي حالة النصب منصوب بالفتحة المقدّرة على لام الفعل المحذوفة، وفي الجزم مجزوم بتقصير الحركة الطويلة.

### المضارع المعتل اللام بالواو أو الياء:

يقول سيبويه<sup>(1)</sup>: (واعلم أن الواو في يفعلُ تعتل إذا كان قبلها ضمة، ولا تقلب ياء، ولا يدخلها الرفع كما كرهوا الضمة في فعُل؛ وذلك نحو البون والعون، فالأخف أجدر أن يكرهوا ذلك فيه ولكنهم ينصبون؛ لأن الفتحة فيها أخف عليهم، كما أن الألف أخف عليهم من الواو..... والضمة فيها كواو بعدها، والفتحة فيها كألف بعدها، وذلك قولك يغزوك ويريد أن يغزُوكَ).

فلو نظرنا إلى (يغزُوكَ) جملة هو يغزو فالأصل أن تكون يغزوُ ، فقرة المقطع الأخير وهو مزدوج حذفت، وقد أسهم هذا في اتحاد نصف الصائت (u) مع قمة المقطع الثاني (zu) ليكون قمة صائت طويل (u) لتصبح yagzuwu. فحذفت شبه الحركة (w) فالتقى ضمتان فدمجتا فأصبحت ضمة طويلة .

ويرى سيبويه أن قمة المقطع الأخير من يغزو حذفت؛ لأن اللام في موضع إعراب، وعليه ينتابها ضعف باعتبار الموضع فضلاً عن ضعفها باعتبار الإعلال، إذ عليها يقع الاعتماد في التنوين والإضافة<sup>(2)</sup>.

فالواو أفرغت من قمتها في حالة الرفع؛ لأنها شكلت مع حركة الصيغة يفعل وهي من جنسها صائناً طويلاً، ذلك الصائت الطويل له القدرة على الانشطار، ليعيد الواو إلى سابق عهدها، لو أن يغزو أريد له النصب، وعليه يمكن القول إن الواو نصف الصائت أفرغت من قمتها الصوتية في حال الرفع، لأنها من جنس ما يجب أن تتحرك به، ولتكون متوثبة لاستقبال ما يلحقها، وما يترتب على ذلك من متغيرات صوتية<sup>(3)</sup>.

(1) سيبويه، الكتاب، ج4، ص482.

(2) سيبويه، الكتاب، ج4، ص481 .

(3) الحساني ، عادل نذير بيرى ،التعليق الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث قراءة في كتاب سيبويه، العراق، ط1، 2009، ص332 .

لو وجدت القمة (الضمة) مع الواو في موضع اللام لتوصلنا إلى نسق صوتي ثقيل؛ لما يعتريه من توالي حركي متماثل وإذا ردّ ما نزعمه بأن الواو في هذا النسق إنما هي نصف صائت وهي ذات قيمة صامتة في التحليل الصوتي فالجواب حينئذ بأن التوالي المتماثل قائم باعتبار الجنس إذ إن الضمة من الواو.

أما في حال النصب أن يغزو فمسموح به وعلّة ذلك متأتية من الفسحة الأدائية التي يمنحها النسق للمؤدي ولا سيما أن ذلك النسق ينتهي بالفتحة وهي بعض الألف وهذا الأمر من الخفة أشبه بالنفس<sup>(1)</sup> وإن القمة الأخيرة لهذا النسق أن( يغزو ) تشكل خرقاً للرتابة التي قد يحققها نسق ثقيل مثلي(غو ) ويرى الدرس الصوتي الحديث في يغزو<sup>(2)</sup> ما يلي:

- 1- قاعدة حذف المزدوج الصاعد: بحذف المزدوج الصاعد مع إطالة المصوت القصير
- 2- قاعدة اتحاد المصوتين وهنا ضعفت الواو قاعدة المقطع الأخير فسقطت واتحد المصوتان السابق لها واللاحق وهما من جنس واحد = الواو وأعيد تشكيل البناء المقطعي
- 3- قاعدة اتحاد المزدوج يغزو<sup>(3)</sup> حذفت قمة المقطع الأخير للتخفيف فانكسرت البنية المقطعية إذ بقيت القاعدة بمفردها وقد توافر في النهاية مزدوج هابط فجاز له الاتحاد لأن القاعدة والقمة من جنس واحد فكان وليد ذلك الاتحاد قمة طويلة لقاعدة المقطع الثاني

(<sup>1</sup>) سيبويه، الكتاب، ج4، ص336 .

(<sup>2</sup>) عبد التواب، رمضان التطوير النحوي مظاهره وعلله وقوانينه، دار الرفاعي، الرياض / 1983، ص48، فليش، هنري العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، تعريب الدكتور عبد الصبور شاهين، بيروت، ط2، 1983، 246-248، كانتيو، جان، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة صالح القرمادي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 1966م، ص137-138، شاهين، عبد الصبور المنهج الصوتي للبنية العربية، بيروت لبنان، دار الرسالة، 1980، ص84، النعيمي، حسام سعيد، أبحاث في أصوات العربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1989، ص45-58 .

4- قاعدة الانشطار: حتى إذا ثبت أن الفعل ينتهي بمد واوي فإن الدرس الصوتي الحديث لا تعدم معطياته في تعليل ما يجري فيها في حال النصب وذلك لتعرض القمة في يغزو إلى الانشطار إلى مصوت قصير ونصف الصائت يعدّ صامتاً له القدرة على استيعاب قمة جديدة هي وليدة الحالة الإعرابية النصب

### في حالة النصب أن يغزو

هذا النسق الصوتي مسموح به في يغزو إذا كان في حالة النصب، وعلة ذلك متأتية:

1- الفسحة الأدائية التي يمنحها النسق للمؤدي، ولا سيما أن ذلك النسق ينتهي بالفتحة، وهي بعض الألف، وهذا الأمر من الخفة أشبه بالنفس<sup>(1)</sup>

2- إن القمة الأخيرة لهذا النسق تشكل خرقاً للرتابة التي قد يحققها نسق ثقيل وحسب الدراسة الصوتية تنتشر قمة المقطع الثاني والصائت يبقى هنا قمة للمقطع الثاني، أما نصف الصائت فسوف يكون قاعدة للمقطع الجديد في حال النصب قمته الفتحة وتعاد هيكله المقاطع الصوتية للفعل في حال النصب على النحو التالي: غ ز و .

### في حال الجزم لم يغز

الفعل المضارع المعتل الآخر يحذف حرف العلة منه في حالة الجزم، نحو: لم يرم ويعلل ابن عصفور ذلك فيقول: إنما حذفت الياء والواو في الجزم؛ لئلا يكون لفظ المرفوع كلفظ المجزوم، لو أبقيت الياء والواو، وأيضاً فإن الياء والواو لما عاقبتا الضمة فلم تظهر معهما أجريتا مجرى الضمة فحذفتا للجزم كما تحذف الضمة<sup>(2)</sup> واعلم أن الآخر إذا كان سكن في الرفع حذف في الجزم؛ لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع. وذلك قولك لم يرم ولم يغز وهو في الرفع ساكن الآخر، نقول هو يرمي ويغزو<sup>(3)</sup>

(1) سيبويه، الكتاب، ج4، ص336 .

(2) الإشبيلي، الممتع في التصريف، فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص72 .

(3) سيبويه، الكتاب، ج1، ص23 .

وجاز حذف الواو والياء والألف في الجزم؛ لأن الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر، والرفع في المعتل محذوف للاستئصال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في آخر الكلمة إلا حرف العلة المشابهة للحركة فحذفه<sup>(1)</sup>

وقد لا تحذف الأحرف الثلاثة في الضرورة مثل قول رؤية بن العجاج:  
إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقُ<sup>(2)</sup>

فقد قال إن الحروف حذفت للجزم والحروف الموجودة الآن للاشباع<sup>(3)</sup>  
أَلَمْ وَقَالْتِ بَكَ وَالْأَذْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَا قَتَ لِبُونُ بَنِي زِيَادٍ<sup>(4)</sup>

وذهب كثيرون إلى أن هذه الياء هي لام الكلمة، وأنها تثبت مع الجازم بتقدير أن هذا الفعل كان مرفوعاً بحركة ظاهرة، فلما دخل الجازم حذفت هذه الحركة كما هو شأن الفعل المضارع الصحيح الآخر، ويكون يأتي مجزوماً وعلامة جزمه السكون<sup>(5)</sup> معاملة للمعتل معاملة الصحيح، وهؤلاء قالوا إن الحرف المعتل قد عهد ظهور حركة الإعراب عليه ضرورة

ومنهم من ذهب إلى أن هذه الياء ليست لام الفعل التي يجب حذفها للجزم، بل لام الفعل قد حذفت فعلاً للجزم، فصارت العبارة (ألم يأتك) بغير ياء، ثم أشبع كسرة التاء فنشأت عن إشباعها ياء أخرى غير اللام.

يرى غالب المطلبي أن: صوت المدّ الطويل يساوي نصف صوت المدّ القصير ولمّا كانت علامة جزم الفعل المضارع الصحيح الآخر سقوط صوت المدّ القصير (علامة الرفع) كذلك سقط نصف صوت المدّ الطويل من آخر الفعل المضارع الناقص - في حال الجزم وبعبارة أوضح أن انكماش صوت المدّ

(1) الرضي، شرح الرضي، ج4، ص25 .

(2) رؤية بن العجاج ، ديوان رؤية ، تصحيح وليم بن الورد البروسي ، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت ، ص97 .

(3) الرضي، شرح الرضي، ج4، ص24 .

(4) قيس بن زهير، البيت على البحر الوافر، ابن مالك، شرح التسهيل، ص56، ابن هشام أوضح المسالك، ج1، ص76، أنظر هارون، معجم شواهد العربية، ص126 .

(5) ابن هشام أوضح المسالك، ج1، ص78 .

الطويل - في آخر الفعل المضارع - إلى نصفه جاء قياساً على سقوط صوت المدّ القصير في حال جزم الفعل المضارع الصحيح الآخر، أنْ انكماش صوت المدّ الطويل في آخر الفعل المضارع الناقص حدث قياساً على انكماش صوت المدّ الطويل في الأفعال المضارعة الجوفاء، ما سوَّغ هذا الانكماش تظرفاً ف أصوات المدّ الطويلة. (1)

فنحن أمام ثلاثة احتمالات:

1- قياس انكماش صوت المد الطويل إلى نصفه في آخر الفعل المضارع الناقص على حذف صوت المد القصير (الحركة) في آخر الفعل المضارع الصحيح الآخر، وعلى هذا القياس فقدت أصوات المد الطويلة نصفها في الأفعال الناقصة (2)

2- قياس انكماش صوت المد الطويل في آخر الفعل المضارع الناقص في حال الجزم على انكماش صوت المد الطويل (عين الفعل) في حال جزم الفعل المضارع الأجوف في مثل لم يبيع

فالأفعال المضارعة: يقول، يبيع، ينام يتكون كل منهما من ثلاثة مقاطع يـ

/قو/ل، ي/بي/ع، ي/نا/م

وعند جزمها قطع من المقطع الأخير منها قمته؛ لتوالي الحركات فأصبحت: يقول يبيع يفام ، فانضمت قاعدة المقطع الأخير إلى المقطع الذي قبلها، وقد شكلت معه مقطعاً مديفلياً غير موضعه، فهو وإن تظرف ف إلا أن سكون قاعدته الأخيرة ليس من أجل الوقف وإنما سكونها علامة إعراب يهول ، يبيع ، ي/نام

وقد فرّقت العربية منه بانكماش قمته الواو في الأول والياء في الثاني والألف

في الثالث إلى نصفها (الضمة، الكسرة، الفتحة) فأصبحت هذه الأفعال:

لم يقل ي قُلْ

لم يبيع: ي يبع

لم ينام ي نم/

(1) المطلبي، غالب فاضل في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد واللين، دار الشؤون الثقافية للنشر، العراق، 1984، ص 293-294 .

(2) النحاس، مصطفى من قضايا اللغة العربية، الكويت 1995، ص 52 .



وبسبب فرار العربية منه فلانتقاء الساكنين فيه إذ إنّ الأصل لم يقول فلا بد من حذف أحدهما لا تحذف اللام؛ لأنها جذر أساسي في الفعل ولا بديل له لذا حذف الواو؛ لوجود نصف الواو ليتحول المقطع المديد إلى مقطع طويل مغلق<sup>(1)</sup> فظهر أنّ أصوات المد الطويلة في المضارع الناقص المجزوم إذ إنّ أصوات المد المتطرفة أكثر عرضة للانكماش أو السقوط، إذ يضعف تيار الهواء الخارج معها من الرئتين<sup>(2)</sup>

ويرى الجبوري أنّ انكماش أصوات المد الطويلة في آخر الفعل المضارع الناقص المجزوم هو تحول المقطع المديد (ص ح ح) إلى مقطع مغلق (ص ح ص) يتحول المصوت الطويل في المد إلى مصوت قصير في الطويل المغلق<sup>(3)</sup> وما ذهب إليه الجبوري يمكن أن يحصل إذا جاء بعد الفعل المضارع الناقص ملجزوم صوت صامت غير متلوّ بصائت قصير في السلسلة الكلامية تحو (لم يسمع المؤمن إلى الشر) ففي هذا الحال يحصل في الدرج مقطع مديش / عال فينكمش صوت المد الطويل الألف في المقطع عال إلى نصفه الفتحة، فيتحول إل مقطع طويل مغلق (ل) ويحصل مثل هذا أيضاً مع الفعل المضارع الذي لامه واو أو ياء.

يتكون المقطع المديد من صوتين صامتين بينهما صائت طويل، ومثاله في بداية الكلمة وعند الوقف عليها مقطعاً كلمة ضالين: ضال / لين. وفي حشوها المقطع (هام) من كلمة (مدهامتان): مد / هلم / تان وهو هنا مسموح به؛ لأن قاعدة المقطع الذي بعده تبدأ بالصوت الذي انتهى به. ويسمح به عند الوقف، أي قطع الحركة عن

---

(1) المطلبي، غالب فاضل في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد واللين، دار الشؤون الثقافية للنشر، العراق، 1984، ص 293-294 .

(2) المصدر السابق .

(3) الجبوري، محمد يحيى سالم، مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 2006، ط1، ص 107-108 .



فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة ياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة<sup>(1)</sup>

لم يسعَ لم يمَحْ لم يبقَ

فالمقطع الأخير من الأفعال المضارعة "يسعى يبقى يمحو" طويل مفتوح يس

/عى، يم/حو، يب/قى

فلما جزمت انكشئت قمة الأخير منها إلى نصفها فأصبح مقطعاً قصيراً مفتوحاً

ليجعَ : يس/ع

لم يمَحْ : يم/ح

لم يبقَ : يب/ق

ويرى رمضان عبد التواب في معرض تعليقه على كلام ابن جني السابق أن هذه الأقوال تتفق والنظرة الحديثة للعلاقة القائمة بين الحركات القصيرة وأصوات المد حيث يقولون "أحس" كما يحس علماء الأصوات من المحدثين أن الفرق بين الحركات وحروف المد ليس إلا فرقاً في الكمية والزمن الذي يستغرق نطق كل واحد منهما<sup>(2)</sup>

ويرى الروابدة أن القدماء لم يستطيعوا توظيف هذا الفهم الدقيق للعلاقة القائمة بين هذه الأصوات فيما اصطلاحوا عليه في إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم<sup>(3)</sup> ودليله على ذلك قول ابن جني في موضه آخر يقول فيه : "وقد أجرت العرب \_ أيضا \_ الحروف مجرى الحركة في نحو قولهم لم

---

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق محمد حسن إسماعيل واحمد رشدي شحاته، بيروت 2000. ج1، ص 33 .

(2) عبد التواب ، رمضان ، فصول في فقه اللغة ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط3، 1978، 408

(3) الروابدة ، محمد ، إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم ، مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد الثاني عشر 1997 ، ص49

يخشَ ، ولم يسعَ ، ولم يرمِ ، ولم يغزُ ، فحذفوا هذه الحروف للجزم كما تحذف له الحركات في نحو بم يقيم ، ولم يقعد<sup>(1)</sup>

فهل هذه الأقوال لابن جني تتفق مع بعضها البعض وتبدو متسقة وخاصة فيما يتعلق بإعراب الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم وتندرج تحت سياق علمي واحد فإن كان كذلك فمن أين جاءت الفتحة على آخر الأفعال المعتلة في حالة الجزم ، إذا كان الحذف حذف حرف ؟ ألا يدل وجود هذه الحركات التي على أواخرها على حركة طويلة من جنسها حذفت للجزم ، ليس هذا فحسب ، بل نجد من خلال مثال ابن جني نفسه ( لم يقيم ) مبدأ التقصير والإشباع الذي أشار إليه سابقا في العلة نفسها فعند إشباع حركة القاف أصبح الفعل لم يقوم ، وإذا قصرنا الحركة الطويلة حدث الفعل لم يقيم وقد رفضت العربية وجود مثل لم يقوم لطول الكلمة حيث تشكل مقطع طويل مغلق فيها مكروه فعمدت إلى تقصيره فأصبح يقيم بتقصير صوت المد إلى حركة من جنسه وهذا لم يحدث في مثل ( لم يقعد ) مثال ابن جني لأنه عند حذف صوت المد القصير في آخر الفعل في حالة الزم لم يحدث مقطع كالذي حدث في الفعل يقوم في حالة الجزم<sup>(2)</sup>

ويقول رمضان عبد التواب : « كما أنهم يقولون في مثل لم يمت ، إن أصله يموت ، فحين جزم بالسكون ، التقى ساكنان ، التاء والواو ، فحذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين ، وهم هنا ينظرون إلى الخط من ناحية ومن ناحية أخرى يعدّون الواو حرفاً مشكلاً بالسكون ، في حين إنها في هذه الحالة علامة على الضمة الطويلة ، والضمة حركة ، والحركة لا توصف بالسكون ، ولو نظروا إلى النطق ، ودرسوا نظام المقاطع في اللغة العربية ، لعرفوا أنه عند جزم مثل هذا الفعل بالسكون ، أصبح عندنا مقطعان ، الثاني منهما زائد

(1) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ج 1 ، ص 18

(2) الروابدة ، إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم ، ص 50

في الطول ، وهو غير مقبول في العربية ، وعندئذ تقصر حركة هذا المقطع<sup>(1)</sup>

ويرى كمال بشر أنَّ أصوات المد في حقيقة الأمر إلا حركات طويلة لها ما للحركات القصيرة من خواص ومميزات مع فارق واحد هو فارق القصر والطول<sup>(2)</sup>

فلا يمكن وصف الياء في مثل يقضي والواو في مثل يدعو والألف في مثل يخشى بأنها أصوات ساكنة لا تظهر عليها الحركة الإعرابية في حالة الرفع سواء أكان ذلك للتعذر أم للنقل ، لأنها حركات والحركات لا تقبل الحركات باجماع القدماء والمحدثين

ويرى الروابدة أن هناك اشكالية في أقوال العلماء وهي عدَّهم أصوات المد في آخر الفعل المعتل الآخر لامات الفعل، ومعاملتها معاملة الحروف الصحاح ، ورغم اعتقاده أنَّ الأصل الافتراضي في بناء الفعل المعتل الآخر هو كما أشاروا قياساً على الصحيح من الأفعال ، إلا أنَّ هذا الأصل غير مستعمل ، وليس له وجد نظقي على الإطلاق وإنما يساق لبيان القاعدة وشرحها ، لا للتدليل على استعماله في الحقيقة أي أنَّ لام الفعل محذوفة وليست موجودة ، وما هو موجود ، وما ننطق به فعلاً هو صوت مدَّ طويل تكون من صوتين متماثلين أو متشابهين<sup>(3)</sup>

يقول داود عبده : من أمثلة تكون ضمَّة طويلة من ضمتين متواليتين الفعل المضارع ( يدعو ) وأشباهه ، وأصله (يدعوُ) على وزن يفعلُ ، فالواو تسقط لوقوعها بين مددين قصيرين متماثلين هما الضمتان ، ثم يتكون من الضمتين مدَّ طويل من جنسهما نرمز إليه في الكتابة بحرف الواو وكذلك

---

(1) عبد التواب ، رمضان ، فصول في فقه اللغة ، ص408

(2) بشر ، كمال محمد ، دراسات في علوم اللغة ، ط2، دار المعارف ، القاهرة ، 1971 ، ص77

(3) الروابدة ، إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم،، مؤنة للبحوث والدراسات .

وكذلك الحال في المعتل الأليطوحيث الأصل يرمي<sup>١</sup> ثم تتحوّل الضمّة إلى كسرة ، لمماثلة الياء (1)

وتسقط شبه العلة لوقوعها بين علتين متماثلتين هما الكسرتان يتكوّن من مجموعها كسرة طويلة نرّمز إليها في الكتابة العربية بحرف الياء والدّلّيل على صدّة ما نقول عدم سقوطها في المضارع المسبوق بحرف ( لن ) مثل:  
لن" يقضيَ فقد صدّت الياء لأنها لم تقع بين علتين متماثلتين . (2)

ومن هنا فإننا لا نستطيع أن نردد ما قاله القدماء بأنّ عدم ظهور الحركة الإعرابية في آخر الفعل المعتل الآخر للتعذر أو الثقل ، إلا إذا أخذنا بالاعتبار الأصل الافتراضي غير المستعمل قياساً على الصحيح من الأفعال لا ما آل إليه الفعل بعد حذف لامه كما نرى لأن العرب لم تظهر الحركة الإعرابية كما أشار عباس حسن<sup>(3)</sup> ولأن الفعل منته بحركة والحركة لا تقبل الحركة كما أشرنا سابقاً فلذلك فإننا نرى أنّ آخر الفعل المضارع المعتل الآخر هو حركة طويلة ووزن الأفعال مثل يقضي ويدعو ويخشى هو على التوالي يفعي ، ويفعو ، ويفعى وفي حالة دخول الجازم على هذه الأفعال فإن الحركة الطويلة تختصر إلى حركة قصيرة من جنسها توضع على الحرف الذي قبلها .

حذف النون في الأفعال الخمسة:

تجزم الأفعال الخمسة بحذف النون نيابة عن السكون مثل " الزيدان لم يفعلا " وأنتما " لم تفعلوا " والزيدون " لم يفعلوا " وأنتم لم تفعلوا " وأنتم لم تفعلوا " فهذه كلها أفعال مضارعة مجزومة بلم وعلامة جزمها حذف النون نيابة عن السكون .

(1) عبده ، داود ، دراسات في علم أصوات العربية ، مؤسسة الصباح ، الكويت ، ص35

(2) انظر البكوش ، الطيب ، ، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، مؤسسة

عبد الكريم بن عبدالله ، تونس ، ط3 ، 1978 ، ص164

(3) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج1 ، ص183 ، هامش 1

وبعلل سيبويه سبب جعل علامة جزم الأفعال الخمسة حذف النون بقوله<sup>(1)</sup>:  
الإعراب يدخل على آخر حرف في الكلمة وهو النون، فلو جعلت النون حرفاً  
لإعراب لوجب ضمها في حالة الرفع وفتحها في حالة النصب وكان يلزم من ذلك  
أن تسكن، لذا فإن النون جاءت علامة للرفع، لذا وجب حذفها في الجزم، لأن الجازم  
يحذف ما يثبت في الرفع فإن كان في حالة الرفع جعلت النون محذوفة لسكونها  
كذلك نلاحظ أن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء.

---

(<sup>1</sup>) سيبويه، الكتاب، ج3، ص 499 .

## الفصل الرابع

### بناء الفعل المضارع

يبني الفعل المضارع عند اتصاله بنوني التوكيد الثقيلة والخفيفة على الفتح وعند إسناده إلى نون النسوة يبني على السكون

**نون التوكيد الثقيلة والخفيفة من حيث القوة:**

يرى جمهور النحاة أن نون التوكيد الثقيلة أقوى وأكثر تأكيداً من النون الخفيفة، ومما ذكره النحاة في كتبهم ما يلي

ذكر سيبويه في كتابه عن الخليل قوله<sup>(1)</sup> " فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشد توكيداً "

وقد ذكر ابن جني نحوه حيث يقول<sup>(2)</sup>: قال الثقيلة أشدّ توكيداً من الخفيفة

ونرى الاتفاق في الرأي بين سيبويه وابن جني

ويقول الأنباري<sup>(3)</sup>: " وكلتاها لتأكيد الفعل، إخراجاً عن الحال وإخلاصه للاستقبال، والثقيلة أكد في هذا المعنى من الخفيفة "

ويقول الزركشي<sup>(4)</sup>: " النون الشديدة وهي بمنزلة ذكر الفعل ثلاث مرات، وبالخفيفة فهي بمنزلة ذكره مرتين "

ويرى ابن يعيش<sup>(5)</sup>: أنَّ المشددة أبلغ في التأكيد من المخففة؛ لأن تكرار النون بمنزلة تكرار التأكيد

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج3، ص509 .

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1972، ص198 .

(3) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص653 .

(4) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1988، ج2، ص419 .

(5) ابن يعيش، شرح المفصل ج9، ص37 .



## نون التوكيد الثقيلة والخفيفة من حيث الأصالة

اختلف العلماء في أصالة كل من النون الخفيفة والثقيلة  
فيرى البصريون أن نون التوكيد الثقيلة والخفيفة أصلان؛ لتخالف بعض  
أحكامهما (1)

ويرى الكوفيون أن الخفيفة فرع عن الثقيلة (2)، حيث قال الكوفيون: إن الثقيلة  
أصل ومعناها التوكيد (3)

ويرى سيبويه أن كلاّ منهما أصل، فقال (4): اعلم أن كل شيء دخلته الخفيفة  
فقد تدخله الثقيلة، كما أن كل شيء تدخله الثقيلة تدخله الخفيفة.  
وقد عدّ بعض النحاة الخفيفة أصلاً؛ لأن الثقيلة أزيد في اللفظ والمعنى،  
والزيادة عارضة طارئة، والخالي من الزيادة هو الأصل (5)

وردّ الأنباري قول الكوفيين بأن الخفيفة فرع عن الثقيلة بقوله: أما قولهم: إن  
الخفيفة مخففة من الثقيلة، قلنا: لا نسلم، بل كل واحد منهما أصل في نفسه غير  
مأخوذ من صاحبه... وإن اشتراكا في التوكيد، فهما متغايران في الحقيقة، والثقيلة  
أكد في المعنى من الخفيفة (6)

---

(1) المرادي، الجنى الداني، ص141، الأزهرى، شرح التصريح، ج2، ص299، ابن مالك، شرح  
التسهيل، ج1، ص26، حاشية الصبان، ج3، ص212 .

(2) المرادي، الجنى الداني ص141، الرضى، شرح الرضى، ج4، ص493، الأزهرى، شرح  
التصريح، ج2، ص300، حاشية الصبان، ج3، ص212 .

(3) الدسوقي، مصطفى محمد، حاشية الدسوقي، دار السلام، القاهرة ، ط2002، 1، ج2، ص2

(4) سيبويه، الكتاب، ج3، ص580 .

(5) الرضى، شرح الرضى، ج2، ص40 .

(6) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص653 .

## 1.4 بناء الفعل المضارع على الفتح

### 1.1.4 نون التوكيد الثقيلة

لقد تعددت صور تأكيد الفعل المضارع عند العرب، واختلفت أحكام التوكيد ومواضعها، فمواضع يجب أن يؤكد بها الفعل المضارع بالنون، ومواضع يكون فيها التوكيد قريباً من الوجوب، إلى جانب مواضع يكون فيها التوكيد نادراً وقليلًا<sup>(1)</sup>.  
الموضع الأول: أن يكون تأكيد الفعل المضارع بها واجباً، فيجب تأكيد الفعل المضارع بالنون إذا كان مثبتاً مسبقاً جواباً لقسم غير مفصول من لأمه بفاصل<sup>(2)</sup>  
ولو أمعنا النظر فيما سبق وجدنا أنه لوجوب تأكيد الفعل المضارع بالنون أربعة شروط:

1- الإثبات

2- الاستقبال

3- أن يكون الفعل واقعاً في جواب القسم

4- ألا يفصل بين الفعل ولا القسم فاصل

فإذا انطبقت هذه الشروط وجب تأكيد الفعل المضارع بالنون مثل قوله  
وَعَالِي الْجِدَارِ (نَهْلَحْمُرْ صَ النَّاسِ عَ لَحْيَ اةٍ) وَقَوْلُهُ (لَيْ نَلْفَ بَدْلَةَ ضَاهَا)  
فإذا فقد شرط من الشروط السابقة لا يجوز توكيده، كأن يكون الفعل المضارع  
منفياً كقوله تعالى (5) قَالُوا لِلَّهِ فَتَنَّا ذُرُوسُ فُ ( فالفعل (تفتأ) منفي لا يؤكد،  
وتقديره (تالله لا تفتأ) .

وقد ورد المضارع في الشعر مؤكداً بالنون رغم أنه جاء منفياً على وجه  
الشذوذ ومنه قول الشاعر:

---

(1) انظر المبرد، المقتضب، ج2، ص232، ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص85، الأزهرى،  
شرح التصريح، ج2، ص300 .

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص185 .

(3) سورة البقرة آية 96 .

(4) سورة البقرة آية 144 .

(5) سورة يوسف آية 85 .

دَنْ الْمَرْءُ مَا جَدَّ تَنَبَا فِعْلُ الْكَرَامِ وَلَوْ فَاقَ الْوَرَى صَدَبَا (1)

فالفعل يحمدن جاء مؤكدا بالنون شذوذا رغم مجيئه منفيا

آراء النحاة في وجوب التأكيد من عدمه: يرى البصريون أن توكيد الفعل المضارع المستوفي للشروط بالنون واجب يقول سيبويه (2): "ومن مواضعها الفعل الذي لم يجب، الذي دخلته لام القسم، فذلك لا تفارقه الخفيفة أو الثقيلة، لزمه ذلك كما لزمته اللام في القسم"

رأي الكوفيين:

يرى الكوفيون أن اللام والنون يتعاقبان (3) فنقول ليقومن وليقوم ويقوم وقد استدل الكوفيون على هذا الرأي بقول الشاعر (4):

يَا سَدَلْمَى لَا وَقَنَّ أَنْ نِي لَمِ اشْدَتْ مُسَدَّ تَحْلٍ وَ لَوْ أَنْ لَقَتَلُ

والشاهد لأوقن حيث يجيز الكوفيون تعاقب لام التوكيد بعد النون

فالكوفيون يجيزون مثل هذا وربما على لهجة خاصة بقبيلة عربية لم يذكروها أو أنها قبيلة من البادية تحذف لسرعتها في الكلام (5)

الموضع الثاني:

أن يكون توكيد الفعل المضارع قريبا من الواجب (6)

ويكون الفعل المضارع قريبا من الواجب بعد إما الشرطية، والأصل في اللفظ (إن + ما) مفصولة، ولكنها مدغمة فإذا ضمت إن إلى ما، لزم الفعل النون الثقيلة

(1) الصبان، حاشية الصبان، ج3، ص3525 .

(2) سيبويه، الكتاب، ج3، ص509 .

(3) الصبان، حاشية الصبان، ج3، ص319 .

(4) البيت من الطويل انظر هارون، معجم شواهد العربية، ص361 .

(5) انظر أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد

الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1،

2001، ج3، ص142.

(6) ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص86، الصبان، حاشية الصبان، ج3، ص315،

الأشموني، شرح الأشموني، ج3، ص216 .

أو الخفيفة<sup>(1)</sup> وأكثر النحاة يؤيدون هذا الرأي لأنها بمعنى المجازاة وشبيهه بلام القسم في قولهم إما تفعلن لتأكيد معنى المجازاة، كأنه يفيد زيادة عموم فلشبيهه (ما) بلام القسم في كونها مؤكدة<sup>(2)</sup>

فسيبويه يرى في ذلك أنها قريبة من الواجب، حيث يقول<sup>(3)</sup>: ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل ما للتوكيد؛ وذلك لأنهم شبهوا ما باللام التي في لتفعلن، لما وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النون آخره كما ألزموا هذه اللام وهذا يدل على أن توكيد الفعل المضارع بعد الطلب - الجزاء - قريب من الواجب، وقد يترك التوكيد بها نادراً، يقول سيبويه<sup>(4)</sup> فإن شئت لم تقحم النون كما أنك إن جئت بها.

وقد سار الفراء على نهج سيبويه وجمهور النحاة من أنها قريبة من الواجب، حيث يقول في كتابه معاني القرآن<sup>(5)</sup>: "ولا تكاد العرب تدخل النون الشديدة ولا الخفيفة في الجزاء حتى يصلوها بـ إما من التخيير، ليعلم به تفرقة بينهما.

وكأنني بقول الفراء أن اللام وإما حرفا توكيد وهذا ما وضحه ابن يعيش في شرحه بقوله<sup>(6)</sup> "فإنما دخلت النون حيث دخلت (ما) و(أما) مشبهة باللام في لتفعلن، لتفعلن، ووجه الشبه بينهما أنها حرف للتأكيد."

فوجه الشبه بين (ما) التي بعد الطلب أو الجزاء، واللام حين دخولهما على الفعل المضارع أنهما حرفا توكيد.

---

(1) الزجاج معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص334.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص186.

(3) سيبويه، الكتاب، ج3، ص514-515.

(4) سيبويه، الكتاب، ج3، ص515.

(5) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن منظور الديلمي، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي نجار وعبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ج1، ص414.

(6) ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص41.

ويرى الزجاج أن التوكيد بعد (ما) واجب حيث يقول<sup>(1)</sup>: " لم لزمتم النون فعل الشرط مع إن إذا لحقتها (ما) دون سائر أخواتها ؟ وهلا لزمتم سائر فعل الشرط، إذا أدخلت على حرف المجازاة (ما) كما لزمته مع (إن)؟ الجواب في ذلك: أن النون لم تلحق الشروط مع سائر حروف الجزاء كما لحقت مع (إن)؛ لاختلاف موضعي (ما) المؤكدة، وذلك أنه استقبح أن يؤكد الحرف، ولا يؤكد الفعل، وله من الرتبة والمزية على الحرف ما للاسم على الفعل، فما أكد الحرف والحرف أشد تمكناً منه قبح ترك تأكيده مع تأكيد الحرف، وليس سائر الحروف إن في هاهنا الموضع؛ لأنها أسماء وهي حروف، فلا تتكر أن تؤكد هي دون شروطها، ألا ترى أن للاسم من القدمة ما للفعل على الحرف، فيقبح لذلك ترك توكيد الفعل مع الاسم، كما قبح ترك توكيده مع الحرف "

وهناك بعض النحاة من نسب للمبرد أن التوكيد عنده لازم، ولا يحذف إلا في الشعر ومن هؤلاء النحاة ابن يعيش وأبو حيان النحوي والسيوطي فيقول ابن يعيش: "وقد اختلفوا في النون مع (إما) هذه هل تقع لازمة أولاً ؟ فذهب المبرد إلى أنها لازمة ولا تحذف إلا في الشعر تشبيهاً بالأمر والنهي"<sup>2</sup>.

ويذكر السيوطي ذلك أيضاً ومعه بيت من الشعر فيقول " ومن ثم قال المبرد والزجاج إنها لازمة لا يجوز حذفها إلا في الضرورة " كقوله<sup>(3)</sup>:

إما ترى رأسي تغير لونه      شَمَطَا فَأَصْبَحَ كَالثَّغَامِ الْمُدْحَلِ

ويرى أبو علي الفارسي أنه لا يلزم التوكيد في هذا الموضع<sup>(4)</sup>

وخلاصة القول في هذه المسألة أن توكيد الفعل المضارع إذا كان بـ(إن) المؤكدة بـ(ما) قريب من الواجب، وهذا ما عليه معظم النحاة وإن كان بعض النحاة قد خالف ذلك أحياناً بالوجوب كالزجاج والمنع كالفارسي

(1) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن سري بن سهل، إعراب القرآن، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتب المصري، القاهرة، 1420هـ، ج2، ص606 .

(2) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 9 ، ص 41

(3) البيت من الكامل لحسان بن ثابت ديوانه ص184، البغدادي ،خزانة الأدب، ج11، ص248

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص41، الصبان، حاشية الصبان، ج3، ص319

### الموضع الثالث: أن يكون تأكيد الفعل المضارع بالنون كثيراً

ويكون تأكيد الفعل المضارع بالنون كثيراً إذا وقع بعد أداة طلب وهي النهي والأمر والعرض والاستفهام والتمني والتحضيض والدعاء<sup>(1)</sup>

فقد أشار سيبويه إلى بعض هذه الأغراض كالاستفهام حيث يقول: "ومن مواضعها النون غير الواجبة التي تكون بعد الاستفهام؛ وذلك لأنك تريد أعلمني إذا استفهمت وهي أفعال غير واجبة، صارت بمنزلة أفعال الأمر والنهي، فأن شئت أقحمت النون وإن شئت تركتها، كما فعلت ذلك في الأمر والنهي<sup>(2)</sup>

فالاستفهام هنا يشبه الأمر في معناه، فيقول الزمخشري عن تشبيه الاستفهام بالأمر وكذلك الأمر والنهي لأن الحاجة تشتد إلى توكيدهما، والاستفهام شبه الأمر لأن معناه أخبرني<sup>(3)</sup>

أما بالنسبة للتحضيض والعرض والتمني فقد ذكرها سيبويه بقوله<sup>(4)</sup>: وزعم يونس أنك تقول هلا تقولن وإي لا تقولن ، وهذا أقرب لأنك تعرض، فكأنك قلت: افعل لأنه استفهام فيه معنى العرض ومثل ذلك قولن تقولن لأنك تعرض " **الموضع الرابع: أن يكون تأكيد الفعل المضارع بالنون قليلاً**<sup>(5)</sup>

1- بعد لا النافية: فجمهور النحاة لا يجيزون دخول نون التوكيد على الفعل المضارع بعد لا النافية وأن ما جاء من شواهد وأدلة على ذلك يعد ضرورة ونادراً<sup>(6)</sup> ومن ذلك اختلافهم في تأويل قوله تعالى<sup>(7)</sup> (اتَّقُوا ذَنَّاكَ أَلَا يَدْرِي ظَلَمْتُمْ فَاذْكُم مِّنْكُمْ خَصَّةً).

(1) ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص99، الصبان، حاشية الصبان، ج3، ص315

(2) سيبويه، الكتاب، ج3، ص513

(3) ابن يعيش، شرح المفصل ج4، ص185

(4) سيبويه، الكتاب، ج3، ص514

(5) ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص102.

(6) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج2، ص656-657.

(7) سورة الأنفال: 25.

فابن جني أجاز دخول نون التوكيد على الفعل المضارع المسبوق بنفي وعد ه  
قياساً وتشبيهاً له بالنهي<sup>(1)</sup>

ويرى ابن مالك إن كان المضارع المجاب به القسم منفيًا لم يؤكد بالنون إلا  
إن كان نفيه بلا فحينئذ قد يؤكد بها<sup>(2)</sup>

وذكر ابن هشام أن توكيد الفعل المضارع بالنون بعد لا النافية فيه وجهان  
الأول سماعي إذا كانت نافية والآخر قياسي على النهي يعني أن يكون شاذًا<sup>(3)</sup>  
وأما أبو علي الفارسي فيرفض دخول النون على الفعل المضارع بعد النفي؛  
لأنها تجردت من معنى الطلب فيقول صاحب الكافية<sup>(4)</sup> "وعند أبي علي لا تجيء  
بعد النفي اختياريًا لمعريه من معنى الطلب وتجرده من ما المؤكدة في الأول

## 2- توكيد الفعل المضارع بالنون بعد ما الزائدة التي تسبق بإن

بيّن ذلك سيبويه في كتابه قائلًا<sup>(5)</sup>: ومن مواضعهما أفعال غير الواجب التي  
التي في قولك: بجهد متبلغنّ ، وأشباهه

فقد جعل سيبويه توكيد الفعل المضارع بعد ما الزائدة جائزًا؛ لأنه بمثابة الجزاء

## 3- بعد حروف الجزاء التي وقعت ما بينها وبين الفعل مثل أينما وحيثما

ذكر سيبويه ذلك في كتابه قائلًا<sup>(6)</sup> "وما وحيث بمنزلة أين" وكأنه يقصد في  
في أنها حرف جزاء مثل أين

وهذا هو رأي سيبويه في جواز التأكيد بعد حروف الجزاء قوله "ومن  
مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد، وذلك لأنهم شبهوا

(1) أنظر بو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج2، ص657 .

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص210 .

(3) ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص102، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب 324 .

(4) ابن الحاجب، جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر، الكافية في النحو النحوي المالكي  
ت(646) شرحه الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترياذي، دار الكتب العلمية،

بيروت 1995 ج2، ص402-404 .

(5) سيبويه، الكتاب، ج3، ص516.

(6) المصدر السابق، ص518 .

(ما) باللام التي فليتفعن ، لما وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النون آخره كما ألزموا هذه اللام وإن شئت لم تقم النون كما أنك إن شئت لم تجي بها (1)  
وقد جعل ابن يعيش التوكيد بحيثما قريباً من الواجب تشبيهاً لها بلام القسم المؤكدة (2).

#### 4-توكيد الفعل المضارع بعد (لم،لن، لما)

حيث ذكر ابن مالك وابن هشام أن التوكيد بالنون بعد لم أقل أنواع التوكيد (3)  
أما توكيد الفعل المضارع بعد لما فلم يتعرض لها النحاة بل ذكرها المفسرون في القراءات فقد جاء التوكيد بعد لما في إحدى القراءات الشاذة في قوله تعالى (4)  
و (يَمَعًا لَمْ يَلْلَهُ ذِي يَنْجَاهٍ مَدِينًا كُمْ ) قرئت وليعلم بفتح الميم وقيل أراد النون الخفيفة ولما يعلمن فحذفها (5) ولكن أبا حيان خرجها على أن الفتحة إبتاع لفتحة اللام اللام (6)

#### الموضع الخامس: امتناع توكيد الفعل المضارع بالنون الثقيلة:

##### 1-يمتنع توكيد الفعل المضارع إذا كان جواباً لفعل منفي

يرى سيبويه وجمهور النحاة أنه يمتنع توكيد الفعل المضارع إذا كان جواباً للفعل المنفي. وقال سيبويه (7) وإذا حلفت على فعل منفي لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تحلف، وذلك قولك: والله لا أفعل ومن ذلك قوله تعالى (8) قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُكَ وَسُفْ ) والشاهد عدم توكيد الفعل المضارع (تفتأ) لأنه جواب لفعل منفي (تالله لا تفتأ)

(1) المصدر السابق ج3، ص514-515 .

(2) انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص40 .

(3) ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص106 .

(4) سورة التوبة: آية 16 .

(5) الزمخشري، الكشاف، ج1، ص448 .

(6) البحر المحيط، ج3، ص72 .

(7) سيبويه، الكتاب، ج3، ص105 .

(8) سورة يوسف: آية 85 .



2- يمتنع تأكيد الفعل المضارع بالنون إذا دلَّ على الماضي أو الحالية  
يمتنع تأكيد الفعل بالنون إذا دلَّ على الماضي أو الحالية، ولم يدل على  
الاستقبال المسبوق بقسم فالماضي يمتنع توكيده، وأما الحالية فيرى البصريون أنه  
يمتنع وقوع فعل الحال جواباً لقسم<sup>(1)</sup>، بينما يرى الكوفيون أن الفعل الذي يدل على  
الحال ثابت والثابت لا يحتاج إلى تأكيد<sup>(2)</sup>  
ومن الأمثلة على ورود المضارع غير مؤكد بالنون بعد القسم لدلالته على  
الحال قول الشاعر<sup>(3)</sup>:

يَمِينًا بَعْضُ كُلِّ أَمْرٍ يُزَخَّرُ فُ قَوْلًا يَوَلَّعُ

3- يمتنع التوكيد إذا كان الفعل المضارع مثبتاً وجواباً لقسم ومستقبلاً مفصلاً بقد  
يمتنع تأكيد الفعل المضارع بالنون، المثبت والجواب للقسم والذي يدل على  
الاستقبال، ولكنه كان مفصلاً عن فعله بقد  
نحو: والله لقد أذهب ولا يجوز أن يقال: والله لقد أذهبن<sup>(4)</sup>

#### الأفعال الخمسة المسندة إلى نون التوكيد:

إذا أسند الفعل الصحيح الآخر إلى نون التوكيد حذفت نون الرفع إن كان  
مرفوعاً، ثم تحذف واو الجماعة؛ للتخلص من التقاء الساكنين، وأبقيت للضمّة قبل  
نونا التوكيد؛ وذلك للتفريق بين الواو والجمع والأمر الآخر للدلالة على أن المحذوف  
واو<sup>(5)</sup>.

(1) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، المقتصد في شرح الإيضاح ت(471)

تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، 1982، ج2، ص1129 .

(2) المصدر السابق .

(3) الكميّ بن زيد، البيت من المتقارب، انظر، ابن مالك، أوضح المسالك، ج4، ص95،

الأزهري، شرح التصريح ج2، ص301، الصبان، حاشية الصبان، ج3، ص215 هارون،

معجم شواهد العربية، ص389 .

(4) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص665 .

(5) انظر الرضي، شرح الرضي، ج4، ص496 .

يقول سيبويه<sup>(1)</sup>: "إذا كان فعل الجميع مرفوعاً، ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، وذلك قولك **لَفَعْلُنْ** ذالفتذهبُنْ ؛ لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات، فحذفوها استئقالاتاً".

ومن ذلك قوله عز وجل **لَا تَدْخُلْنَ سَدَ الْجَدَرِ** (أم) والشاهد حذف نون الرفع من الفعل المضارع **دَخُلْنَ** لتوالي الأمثال والأصل **لَتَدْخُلْنَ** فحذفت النون التي للرفع وبقيت الضمة دليلاً عليه بين واو الجماعة ونون التوكيد، فحذفت الواو وبقيت الضمة دليلاً عليه.

أما في حالة أسندت النون إلى فعل الاثنين في الرفع فإن نون الاثنين تحذف، ولم تحذف الألف<sup>(3)</sup> حيث يقول سيبويه<sup>(4)</sup>: "إذا كان فعل الاثنين مرفوعاً ، وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين لاجتماع النونات، ولم تحذف الألف لسكون النون؛ لأن الألف تكون قبل الساكن المدغم ولو اذهبتهما لم يعلم أنك تريد الاثنين "

ومنه قوله تعالى **وَلَا تَتَّبِعَنِ إِنَّ ذِي الْعَرْسِ الْمَأْمُورَةِ** (والشاهد) ولا تتبعان) جاء الفعل مؤكداً بالنون، بعد ألف الاثنين، فحذف النون في هذه الحالة للتخلص من توالي الأمثال .

أما في حال أسند فعل جماعة النساء إلى نون التوكيد فإن نون النسوة لا تحذف، بل تبقى، ولكن تزداد فاصلة بينهما وبين نون التوكيد، كراهية اجتماع النونات، وأيضاً لا تحذف خشية اللبس بالمفرد<sup>(6)</sup> .

قال سيبويه<sup>(7)</sup>: "وإذا أدخلت الثقيلة في فعل جميع النساء قلت **اضربن** يا نسوة و**هل تضربن** ؟ **ولتضربن** " ، فإنما ألحقت هذه الألف كراهية النونات، فأرادوا

(1) سيبويه، الكتاب، ج3، ص519 .

(2) سورة الفتح: آية 27 .

(3) انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص37 .

(4) سيبويه، الكتاب، ج3، ص519 .

(5) سورة يونس: آية 89 .

(6) ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص38 .

(7) سيبويه، الكتاب، ج3، ص526 .

أن يفصلوا لالتقاءها، كما حذفوا نون الجميع للنون، ولم يحذفوا نون النساء كراهية أن يلتبس فعلهن وفعل الواحد".

وإن حركت الفعل المضارع المجزوم بالسكون الذي دخلت عليه نون التوكيد حركته بالفتحة ؛ لأن النون ساكنة في الحالين ، وحرك بالفتح لأمن اللبس . ويوضح ذلك سيبويه بقوله : " اعلم أن فعل الواحد إذا كان مجزوماً ، فلحقته الخفيفة والثقيلة حركت المجزوم ، وهو الحرف الذي أسكنت للجزم ؛ لأن الخفيفة ساكنة ، والثقيلة نونان الأولى منها ساكنة ، والحركة فتحة ، ولم يكسروا فيلتبس المذكر بال مؤنث ، ولم يضموا فيلتبس الواحد بالجميع ، وذلك قولك أع لمن ذلك ، وأكرم زيدا، وأكرمنا كرمناه كرمه" (1).

#### 2.1.4 نون التوكيد الخفيفة:

دخول الخفيفة على فعل الاثنين بين المنع والجواز:

البصريون لا يجوز عندهم أن تدخل نون التوكيد الخفيفة في موضعين :  
الموضع الأول : نون رفع فعل الاثنين التي هي للإعراب ؛ لأن نون التوكيد عندما تدخل على الفعل المعرب ترده إلى أصله ، وهو البناء ، فإن سقطت النون بقيت الألف ، فإذا أدخلنا نون التوكيد الخفيفة يحدث واحدة من الآتي (2):

- 1- تحذف الألف وعندها يلتبس فعل الاثنين بالواحد *مِتَّضِدْ رِبِلِيْ ضَرْبِ نَ*
  - 2- تكسر نون التوكيد ، وعندها لا يعرف هل هي نون الإعراب أم نون التوكيد مثل *يَضْرِبَانِ*
  - 3- تبقى ساكنة ، وعندها يجمع بين ساكنين مظهرين في الإدراج مثل *يَضْرِبَانِ*
- الموضع الثاني : وهو فعل جماعة النسوة لا يخلو من أمور إذا لحقته نون التوكيد الخفيفة (3):

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج3، ص518-519 .

(2) الأنباري ، الإنصاف ج2، ص652، الرضي ، شرح الرضي ، ج4، 492، ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج4، ص99-101 .

(3) الأنباري ، الإنصاف ، ج2، ص652، ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج9، ص38 .

أن تلقى النونان مظهرتين ، يؤدي ذلك إلى اجتماع المثلين مثل يَضْرِبُ ذَنْ  
2- إدغام أحدهما في الآخر يؤدي إلى تسكين لام الفعل فيلتقي ساكنان يؤدي  
إلى تحرك اللام فيحدث اللبس بفعل الواحد مثل يَضْرِبُ ذَنْ يَضْرِبُ نَّ -  
يَضْرِبُ ذَنْ ضَرْبَنْ

3- تلحق الألف بـيُوكِهـِرُ النون منعاً للالتقاء الساكنين مثل يَضْرِبُ نَنْ  
أما يونس بن حبيب فقد رفض دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين  
أو جماعة النسوة

وأما من أجاز دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة  
فهم الكوفيون ما عدا الكسائي<sup>(1)</sup> وحجتهم في ذلك:

1. أن النون الثقيلة تدخل هذين الموضعين؛ لأن النون الخفيفة مخففة من الثقيلة  
وعلى رأي الكوفيين فإنه يجوز دخول الخفيفة في هذين الموضعين فالثقيلة  
تدخل على فعل الاثنين وجماعة النسوة دون خلاف، ولكن الخفيفة مختلف  
فيها فهي عند الكوفيين فرع عن الثقيلة، فيجوز عندهم دخولها على فعل  
الاثنين وجماعة النسوة.

2. أن النون تدخل لتوكيد الفعل المستقبل، فيجوز أن تدخل على كل فعل  
مستقبل وقع في هذه المواضع .

#### الوقف على نون التوكيد الخفيفة:

نون التوكيد الخفيفة ساكنة ولا بد أن يسبقها إحدى الحركات الثلاثة وهي  
الفتحة والضمة والكسرة فإذا كانت قبلها فتحة ووقفت عليها قلبت ألفاً يقول سيبويه<sup>2</sup>:  
" اعلم أنه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحاً ثم وقفت جعلت مكانها ألفاً ، كما فعلت  
ذلك في الأسماء المنصرفه حين وقفت؛ وذلك لأن النون الخفيفة والتنوين في موضع  
واحد، وهما حرفان زائدان، والنون الخفيفة ساكنة كما أن التنوين ساكن وهي علامة  
توكيدها أن التنوين علامة المتمكن، فلما كانت كذلك - النون الخفيفة - أجريت  
مجراها في الوقف - التنوين - وذلك قولك: اضربا إذا أمرت الواحد وأردت الخفيفة.

(1) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص650 .

(2) سيبويه، الكتاب، ج3، ص521 .

فالنون في هذه الحالة تشبه التتوين فهناك تشابه كبير بين النون الخفيفة والتتوين، ومن أمثلة ذلك على الوقف على الخفيفة المفتوح ما قبلها من القرآن قوله عزَّ وَجَلَسَ (فَجَالَسَ يَـةِ) وقف الجميع عليها بالألف ومن ذلك قول النابغة الجعدي<sup>(1)</sup>:

لَمْ يَثَّارٌ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ فَإِذِي وَ رَبِّ الرِّاقِصَاتِ لَأَثَّارًا  
والشاهد (لأثَّارًا) أبدل نون التوكيد الخفيفة المفتوح ما قبلها ألفاً عند الوقف، والأصل أثَّارن

وخلاصة القول أنه إذا كان ما قبل نون التوكيد الخفيفة مفتوحاً أبدلت النون الخفيفة ألفاً عند الوقف، وكأن القصد هو التفريق بين النون الأصلية في الكلمة والنون الزائدة اللاحقة لكامل الكلمة

أما خلاف الكوفيين فقد روي عنهم كتابة نون التوكيد الخفيفة بعد إبدالها ألفاً أما في حال سبق نون التوكيد الخفيفة مضموم أو مكسور فإنها تحذف كما يحذف التتوين في حالة الرفع والجر، فالمضموم نحلونريدن يا قوم والأصل اضربون وحذف التتوين في الرفع أفلي المكسور فنحو اضربين يا هند والأصل اضربين<sup>(2)</sup>  
**حذف نون التوكيد الخفيفة:**

وتحذف نون التوكيد الخفيفة في عدة مواضع منها

1- تحذف مع التقاء الساكنين، وعندها لا نحركها لالتقاء الساكنين<sup>(3)</sup>، بل تحذف؛ لأنها تختلف عن التتوين في هذه الحالة، يقول سيبيويه عن ذلك وإذا كان بعد الخفيفة ألف ولام، أو ألف الوصل، ذهب كما تذهب وإو يقل لالتقاء الساكنين، ولم يجعلوها كالتتوين هنا، فرقوا بين الاسم والفعل، وكان في الاسم أقوى؛ لأن الاسم أقوى من الفعل وأشد تمكناً .

(1) البيت من الطويل لنابغة الجعدي، في ديوانه، جمع واضح الصمد، دار صادر، ط1، 1998، ص29 .

(2) الأتباري، الإنصاف 650/2 .

(3) سيبيويه، الكتاب، ج3، ص523، الأتباري، الإنصاف، ج2، ص659 .

فالتتوين لا يحذف بل يحرك بدليل أنه قرأ بعض القراء قوله تعالى <sup>(1)</sup> **قُلْ هُوَ** اللّٰهُ أَحَدٌ **دُ** (1) اللّٰهُ صَمَدٌ **دُ** ) بحذف التتوين أحَدُ ) لالتقاء الساكنين والسبب حذف النون الخفيفة عند التقاء الساكنين بينما حركوا التتوين لتمييز الاسم عن الفعل ولأن الأسماء أقوى من الأفعال <sup>(2)</sup>.

2- تحذف النون الخفيفة في الوقف بعد ضمة أو كسرة نحو اضربن يا زيدون واضربن يا هند فلو أردت الوقف على الفعل فتقلض: رِبْ وَا واضربني فتحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف <sup>(3)</sup>.

3- حذف النون تخفيفاً وهو نادر ولكنه يكثر في الشعر إذا دلّ عليه دليل قال ابن يعيش: وربما حذفت في الشعر وإن لم يكن بعدها ساكن على توهم الساكن فهي تحذف تخفيفاً إذا كان حذفها لا يخلّ بالمعنى، وكانت الفتحة قبلها دليلاً عليها <sup>(4)</sup>.

4 ومن ذلك قوله عزّ وجلّ <sup>(5)</sup> **وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ النُّجُومِ يَغِيظُهُمُ** (قرئ ليبيغي بفتح الياء على تقدير حذف النون الخفيفة وأصله ليبيغين على تقدير قسم محذوف <sup>(6)</sup>).

ومن ذلك قوله علي بن أبي طالب رضي الله عنه <sup>(7)</sup>:  
في أيّ يوميّ من الموتِ أفرّ  
أيوم لم يقدّر أم يوم قدّر

<sup>(1)</sup> سورة الإخلاص: آية 1-2.

<sup>(2)</sup> انظر الرضي، شرح الرضي، ج4، ص496 .

<sup>(3)</sup> انظر ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص102 .

<sup>(4)</sup> السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص79 .

<sup>(5)</sup> سورة ص: آية 24 .

<sup>(6)</sup> الزمخشري، الكشاف، ج3، ص370، أبو حيان، البحر المحيط، ج7، ص377 .

<sup>(7)</sup> البيت من الرجز لعلي بن أبي طالب في ديوانه ص43، وبلا نسبة في خزانة الأدب

والشاهد قوله: أفر حيث حذف النون الخفيفة تخفيفاً ، والأصل أفرن ) وأيضاً حذف نون التوكيد بعد الجزم من قوله (لم يقدر) والأصل لم يقدرأ.

### إعراب الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد:

إنَّ الأفعال الصحيحة المتصلة بنون التوكيد تبني على الفتح واختاروا الفتح لأنها أخف الحركات<sup>(1)</sup>.

ويستوي في ذلك إسناده إلى المفرد المذكر الغائب أو الغائبة كقوله تعالى ﴿لَا لِيُذَبِّذَنَّ﴾<sup>(2)</sup>.

اعلم أنَّ الأفعال كانت مرفوعة أو منصوبة أو مجزومة فهي مبنية على الفتح ولم تسكن، فالنون الخفيفة والثقيلة نونان، الأولى من الثقيلة الساكنة والخفيفة ساكنة فيجتمع ساكنان؛ وقد حركت لتجعل مع النون كالشيء الذي يضم إلى غيره فيجعلان شيئاً واحداً<sup>(3)</sup>.

### الاختلاف في بناء الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد:

يرى المبرد وابن السراج أن الفتحة حركة بناء للتركيب<sup>(4)</sup>

ويرى سيبويه والزجاج والسيرافي: أن الفتحة عارضة للساكنين حيث يقول صاحب الكافية<sup>(5)</sup> " وقال الزجاج والسيرافي، بل الحركة للساكنين معرباً كان الفعل أو أومبنياً ؛ لأنه يلحق النون بعد الفعل عن شبه الأسماء، فعاد إلى أصله من البناء، والأصل في البناء السكون، فلزم تحريكه للساكنين، فحرك بالفتح صيانة من الكسر. وإلى ذلك أشار سيبويه أي وجوب مخافة الوقوع في اللبس: "وإذا كان فعل الواحد مرفوعاً ثم لحقته النون صيرت الحرف المرفوع مفتوحاً؛ لئلا يلتبس الواحد بالجميع وذلك قولهم تَفْعَلُهُنَّ قَدْ خَرُّ جُنُّ يا زيد "<sup>(6)</sup>.

(1) المبرد، المقتضب، ج3، ص19.

(2) سورة الهمزة: آية 4.

(3) المبرد، المقتضب، ج3، ص19.

(4) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج4، ص662 .

(5) ابن الحاجب، شرح الكافية، ج2، ص405 .

(6) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص519 .

## إعراب الفعل المضارع المعتل المسند إلى نون التوكيد:

فعل المضارع المعتل بالألف:

إذا كان آخر الفعل ألفاً أسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، وأردت توكيده بالنون؛ فإنك تحذف آخر الفعل وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة، فتقول: يا "قوم اخشون ويا هند اخشين" <sup>(1)</sup> وذلك بحذف آخر الفعل وهو حرف العلة الألف. أما عند إسناد فعل آخره ألف إلى غير واو الجماعة أو ياء المخاطبة فإننا لا نحذف آخره بل نقلبه عيلاً مفتوحة مع المفرد المذكر والمثنى، كقولك ليخشين سعد، ولتخشين يا سعد ولتخشين يا سعدان، وساكنة مع نون النسوة نحو ولتخشين نان يا هندات <sup>(2)</sup>.

وإنما وجب جعل الألف ياء؛ لأن الكلام في الفعل المؤكد بالنون، وهو المضارع والأمر، ولا تكون الألف فيهما إلا منقلبة عن ياء غير مبدلة مثل (يسعى)، أو مبدلة من ياء، والياء منقلبة عن واو مثل يرضى <sup>(3)</sup>.

### المضارع المعتل بالياء أو الواو:

يقول سيبويه <sup>(4)</sup>: اعلم أن الياء التي هي لام، و الواو التي هي بمنزلتها، إذا حذفت في الجزم ثم ألحقت الخفيفة أو الثقيلة، أخرجتها كما تخرجها إذا جئت بالألف للاتنين؛ لأن الحرف يبنى عليها كما يبنى على تلك الألف، وما قبلها مفتوح كما يفتح ما قبل الألف، وذلك قولك: مَرِينَ زِيَالِخَشَيَنَ وَأَغْيُزَا، وَ نَ  
وإن كانت الواو والياء غير محذوفتين ساكنتين، ثم ألحقت الخفيفة أو الثقيلة حركتها كما تحركها لألف الاثنين، والتفسير في ذلك كالتفسير في المحذوف وذلك قَوْلُكُمُ وَلَا نَ ضَايَنَ .

---

(1) الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الاتحاد العربي، مصر، ط3 ج3، ص223 .

(2) ابن الحاجب، شرح الكافية الشافية، ج3، ص1415 .

(3) الصبان، حاشية الصبان، ج3، ص329 .

(4) سيبويه، الكتاب، ج3، ص528-529 .



ويفتح آخر الفعل المضارع مع النون لتركيبه معها، فإن كان مع آخره واواً أو ضميراً وياء بعد حركة مجانسة حذفت نحو *تقومُنْ* ولتقومن يا هند، أما إذا كانت بعد حركة غير متجانسة وهي الفتحة تثبت محرقة بها نحو *اخذُ شوْ* ن يا قوم بضم الواو واخذُ شدين يا هند بكسر الياء (1).

## 2.4 بناء الفعل المضارع على السكون

### نون النسوة:

وهي إحدى ضمائر الرفع المتصلة التي تلحق أواخر الأفعال الصادرة إلى جماعة الإناث وتكون مفتوحة ساكن ما قبلها، وذلك نحو قوله تعالى *الْمُطَلَّقاتُ* (يَتَرَبَّصْنَ) فالنون ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل وذهب جمهور النحاة إلى أن نون النسوة اسم، في حين يرى المازني أنها حرف وبذلك خالف جمهور النحاة (3).

والفعل المضارع معرب ما لم تتصل به نون نسوة، فيبنى على السكون أو تباشره نون التوكيد وعندها يبنى على الفتح وهذا مذهب سيبويه وذلك حملاً على الماضي المتصل بها (4) والأصل في البناء السكون (5) ويكون الفعل معها مبنياً على السكون نحو الهندات *يَضْرِبُنَ* (6).

يقول ابن مالك وإنما بني المتصل بنون الإناث يكثرُ ن حملاً على الماضي المتصل بها، لأنهما مستويان في أصالة السكون، وعروض حركة البناء في

(1) السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص402 .

(2) سورة البقرة: آية 228 .

(3) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج4، ص284 .

(4) ابن الحاجب، انظر شرح الكافية الشافية، 176/1-177 .

(5) السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص402 .

(6) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 39/1 .

الماضي، وحركة الإعراب في المضارع، وقد روجع الأصل بالنون في الماضي فروجع الأصل بها في المضارع<sup>(1)</sup>.

وقد ذكر النحاة ثلاثة أسباب لبناء الفعل المضارع على السكون عند اتصاله بنون الإناء وهي:

1- الحمل على الماضي؛ وذلك لأن المضارع والماضي يتشابهان في أصالة السكون وعروض الحركة.

2- نقصان شبهه بالاسم؛ لأن النون من خصائص الأفعال.

3- أن النون فاعل وهي جزء من فعله<sup>(2)</sup>.

وبعده الصبان في شرحه بقوله<sup>(3)</sup>: وهذا تعليل للحمل على الماضي في كون الآخر لفظاً لا في البناء على السكون كما عرفت، وهما أي المضارع والماضي مستويان في أصالة السكون وعروض الحركة لما مرَّ من أن الأصل الأصيل في الأفعال البناء، وفي المبني السكون، فإن قلت: إذا كان الماضي والمضارع مستويين في أصالة السكون فلا معنى لحمل المضارع على الماضي، قلت: المراد بالاستواء الاشتراك، ولو مع التفاوت في القوة، ولما خرج المضارع عن أصله وأعرب ضعفت أصالة السكون فيه، فحمل على الماضي الذي لم يخرج فلم تضعف أصالة السكون فيه.

ويرى ابن درستويه والسهيلي أن الأفعال المتصلة بنون الإناء معربة، والإعراب عندهم مقدر منع من ظهورها ما عرض فيه من الشبه بالماضي<sup>(4)</sup>.

أما إذا سبق الفعل المضارع بناصر أو جازم، واتصلت به نون النسوة فعندها لا تحذف منه النون؛ لأنها علامة إعراب، ولم تظهر التأنيث في الفعل؛ لأنه لو سقطت النون لاشتبه بالمذكر نحلو "تَعْفُوْلُنْمِ، يَرِّمِينَ" فجمع المؤنث في

(1) ابن الحاجب، شرح الكافية الشافية، 176/1-177.

(2) السيوطي، همع الهوامع، 73/1.

(3) انظر الصبان، حاشية الصبان، 6/1.

(4) السيوطي، همع الهوامع 73/1، الأزهرى، شرح التصريح، 65/1، الصبان، حاشية الصبان، 93-92/1.

المضارع على حالة واحدة في الرفع والنصب والجزم، فلا تحذف نون النسوة في جميع الأحوال؛ لأنها بمثابة الشيء الواحد في جماعة الإناث، وحتى يتم التفريق بين إسنادها للأفعال الخمسة، أو لجماعة النساء<sup>(1)</sup>.

يقول الخليل: "ونون جميع المؤنث لم تسقط في حال النصب والجزم؛ لأنك إذا أسقطت هذه النون ذهب الضمير وكذلك نقول: لم يدع ودعيهن يدع ودني، استوى الرفع والنصب والجزم"<sup>(2)</sup>

ويعمل الفراء ملازمة نون النسوة للفعل المضارع المسند إليهما في جميع الأحوال، بأنك لو أسقطت نون جمع الإناث من الفعل المضارع، للنصب أو الجزم لم يستبن لهن تأنيث، وليس حال النون في الأفعال الخمسة هكذا. حيث يقول: وإنما قال **إِلَّا يَنْعَفُونَ يَوْمَهُ فَوَ النَّبِيِّ دَعَا قَدْ أَلْكَاحِ** (3) بالنون لأنه فعل النسوة، وفعل النسوة بالنون في كل حال يقال: يضر بنولم يضر بن، لأنك لو أسقطت النون منهن للنصب أو الجزم لم يستبن لهن تأنيث وإنما قالت العرب: (يعفوا) للقوم، ولن يعفوا للرجلين لأنهم زادوا للاتنين في الفعل ألفاً ونوناً، فإذا أسقطوا نون الاتنين للجزم أو النصب دلّت الألف على الاتنين وكذلك واو (يفعلون) تدلّ على الجمع إذا أسقطت النون جزماً أو نصباً (4).

وذهب الزجاج إلى ذلك، ورأى أن الفعل المضارع المسند إلى نون جمع المؤنث يستوي فيه الرفع والنصب والجزم بمعنى أنه ملازم للبناء على السكون، للزوم نون جمع المؤنث فيه، حيث يقول (5): وموضع أن يعفون نصب بأن إلا أن جمع المؤنث في الفعل المضارع تستوي في الرفع والنصب والجزم.

(1) السيوطي، همع الهوامع، ص 125.

(2) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط 1، بيروت، 1985.

(3) سورة البقرة: 237.

(4) الزجاج، الفراء، معاني القرآن، 1/155.

(5) الزجاج معاني القرآن وإعرابه، 1/319.

**مجيء لام الفعل نونا والتقاؤها مع نون النسوة:** وأما إذا كان لام الفعل نوناً ، واتصلت به نونا النسوة ، فالأصل أن تدغم نون الفعل مع نون النسوة فيصيران نوناً مشددة نحو قوله تعالى<sup>(1)</sup>: **لَا تَذْكُرْ لَهُ وَتُذَكِّرْ كَاتِ حَيْثُ مِنْ** .

والأصل يؤمنن وقوله<sup>(2)</sup> **لَا تَذْكُرْ لَهُ وَتُذَكِّرْ كَاتِ حَيْثُ مِنْ** ، والأصل يكونن ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فأصبح بعد إدغام التتوين يكن ، والأصل إذا كان لامه نوناً ، واتصلت به نون النسوة وجب إدغام النونين بحيث تصيران نوناً واحدة مشددة ، الأولى نون الفعل الأصلية والثانية نون النسوة.

### **حذف نون النسوة عند التقائها بنون الوقاية:**

يرى سيبويه وابن مالك وابن هشام أن نون الإناث تحذف من الفعل إذا اتصلت به نون الوقاية وذلك كقول الشاعر:

تَرَاهُ كَالثُّعَامِ يَعْزُ مَسْكَاً

يَسُوءُ يَلْفَلْفًا إِذَا فَلَّيْنِي<sup>(3)</sup>

فسيبويه يرى أن المحذوف النون الأولى، وهي نون الأنث التي للفاعل وليس نون الوقاية فقد عدّ هذا الحذف لأجل كراهية اجتماع ثلاث نونات فحذفوها استئقلاً لها فالمحذوف عند سيبويه النون الأولى أي نون الإعراب<sup>(4)</sup>

واختاره ابن مالك في التسهيل حيث يقول<sup>(5)</sup> : ولما كان الفعل بهذه النون صوناً ووقايةً مما ذكر حوِّظ على بقائها مطلقاً إذا لقيها مثلها وإذا دعت الحاجة إلى الحذف فهي الباقية عند سيبويه.

(1) سورة البقرة: 221 .

(2) سورة الحجرات: 11 .

(3) البيت من الوافر، عمرو بن معد يكرب، ديوانه ، تحقيق مطاع الطرابيشي ، ط2، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، 1985، ص180 .

(4) سيبويه الكتاب 3/519-520، ابن مالك شرح التسهيل 1/140، شرح الرضى 2/450 .

(5) ابن مالك شرح التسهيل، 1/140 .

ورفض معظم النحاة أن يكون الحذف للنون الأولى؛ لأن الفاعل لا يحذف أصلاً وأن المحذوف عندهم هي نون الوقاية (1).

ورجحه ابن جني بقوله (2): لأن الأولى علم الرفع (أي أنها فاعل) والثانية للوقاية إنما جيء بها في الواحد، ليسلم حرف الإعراب من الكسر ويقع الكسر عليها فتركت في الجمع على حد ما كانت عليه في الواحد، فلما اضطر الشاعر في الجمع حرك النون التي هي علم الرفع بالكسر، ولم يمتنع من ذلك لأنها ليس حرف الإعراب فيكره فيها الكسر، وأما (لأيني) في بيت عمر بن معد يكرب، فحذف الأولى منه أبعد في الجواز؛ لأنها علامة الأسماء المضمرة، واختاره السيوطي حيث يقول (3): لأن الأولى ضمير فاعل فلا تحذف وهذا هو المختار عندي، وبهذا أخذ المبرد حيث يقول (4): ولم يجز حذف الفاعل؛ لأن الفعل لا يكون إلا بفاعل

#### دخول نون النسوة على الأفعال المؤكدة بنوني تأكيد:

إذا باشر فعل جمع النساء نون التوكيد الثقيلة، فإن نون النسوة لا تحذف بل تبقى ولكن تزداد ألف فاصلة بينها وبين نون التوكيد؛ كراهية اجتماع النونات فتقول: اضربنَّ نانَّ بنون مشددة مكسورة قبلها ألف، قصداً للتخفيف، وأيضاً لا تحذف الألف خشية اللبس بالمفرد (5).

(1) السيوطي، همع الهوامع، 262/1.

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف لكتاب التصريف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، وزارة المعارف، إحياء التراث القديم، مصر ط1، 1960، ج2، ص338.

(3) السيوطي، همع الهوامع، 157/1.

(4) المبرد، المقتضب، 157/1.

(5) انظر ابن يعيش شرح المفصل 38/9، الأصول في النحو، 203/2، المرادي الجنى الداني 176، ابن هشام، أوضح المسالك، 99/4، حاشية الصبان، 92/1.

قال سيبويه<sup>(1)</sup> وا إذا أدخلت الثقيلة في فعل جميع النساء قلضت: رب نان يا سوسة، وهل تض رب نان و لتض رب نان، وإنما ألحقت هذه الألف كراهية النونات فأرادوا أن يفصلوا لانتقائها، كما حذفوا نون الجميع للنونات، ولم يحذفوا نون النساء كراهية أن يلتبس فعلهن وفعل الواحد.

وقال المبغلة: أوقعتها في جمع النساء قلت اض رب نان زيدا زدت ألفا لاجتماع النونات، ففصلت بها بينهما، كما زدت في قول من قال: "أنت فعلت ذاك"، فتجعلها بين الهمزتين، إذ كان التقاؤها مكروها وكذلك رب نان زيدا، وكسرت هذه النون بعد هذه الألف؛ لأنها أشبهت ألف الاثنين، تفعل بالنون بعدها ما تفعل بها بعد ألف التنثية لا تحذف؛ لأنها علامة، ولأنك كنت إن حذفها لا تفرق بين الاثنين والواحد<sup>(2)</sup>.

ويقول ابن جني في ذلك<sup>(3)</sup>: ومن ذلك لحاقها فصلاً بين النونات في نحو قولك للنساء اض رب نان يا فلوقة م نان بكراً، وأصل هذا أن تدخل نون التوكيد وهي مشددة على نون جماعة المؤنث، فيجتمع ثلاث نونات، فكان يلزم أن يقال اضرب ن فكهوا اجتماعهن ففصلوا بينهما بالألف وإلى ذلك يشير ابن مالك<sup>(4)</sup>:

و ألفا زد قبلها م وكدا فعلا إلى نون الإناث أسدا

وأما نون التوكيد الخفيفة فلا يدخلها الألف<sup>(1)</sup>، فلا نقول اض رب نان بنون خفيفة، بل يجب التنقيط اض رب نان بنون مشددة مكسورة، خلافاً ليونس، فإنه أجاز وقوع الخفيفة بعد الألف ويجب عنده كسرها.

(1) سيبويه، الكتاب، 526/3 .

(2) المبرد، المقتضب، 23/3 .

(3) ابن جني، سر صناعة الإعراب، 722-721/2 .

(4) ابن مالك: أبو عبدالله جمال الدين علي بن عبدالله بن مالك الطائي الأندلسي، ألفية ابن مالك، ص 49، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1989 .

---

(<sup>1</sup>) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988/2، 203، المرادي الجنى الداني 176، ابن هشام، أوضح لمالك 99/4، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب 486 .

وقال سيبويه أيضا عن الخفيفة مع نون النسوة<sup>(1)</sup> وا إذا أردت الخفيفة في فعل جميع النساء، قلت في الوقف والوصل ضد ر بن زهلي، ضد ر بن زيدا، فيكون بمنزلته إذا لم ترد الخفيفة، وتحذف الألف التي في قولهم: ر بنان ؛ لأنها ليست باسم كألف اضرباوا إنما جئت بها كراهية النونات، فلما أمنت النون لم تحتج إليها فتركناها، كما أثبت نون الاثنين في الرفع إذا أمنت النون؛ وذلك لأنها لم تكن لتثبت مع نون الجميع التقائهما، ولا بعد الألف كما لم تثبت في الاثنين فلما استغنوا عنها تركوها وقال المبرد في ذلك<sup>(2)</sup>: وأما الألف التي ادخلتها للفصل بين "النونات" فلم تكن لتحذفها؛ لأن الخفيفة إنما تقع في موقع الثقيلة فإن قلت: فأجيء بها، وأحرك النون لالتقاء الساكنين، كان ذلك غير جائز؛ لأن النون ليست بواجبة، وأنت إذا جئت بها زائدة، وأحدثت لها حركة، فهذا ممتنع وإن تركتها على سكونها جمعت بين ساكنين" ، وتحريك النون بالكسر للتخلص من المقطع الثقيل

(ص ح ص ص)

وأما يونس والكوفيون ، فيجيزون وقوع الخفيفة بعد الألف<sup>(3)</sup>، قال سيبويه<sup>(4)</sup>:  
وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربان زيدا واضربنان زيدا ، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها ولا تقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم.  
وقال المبرد<sup>(5)</sup>: وكان يونس بن حبيب يرى إثباتهما في فعل الاثنين وجماعة النسوة فيقول: اضربان زيدا، وللنساء: اضربنان زيدا، فيجمع بين ساكنين، ولا يوجد مثل هذا في كلام العرب إلا أن يكون الساكن الثاني مدغماً والأول حرف لين.

(1) سيبويه، الكتاب، 526/3 .

(2) المبرد، المقتضب، 23/3 .

(3) ابن السراج، الأصول في النحو، 203/2، شرح الكافية الشافية، 1418/3 .

(4) سيبويه، الكتاب، 527/3 .

(5) المبرد، المقتضب، 23/3 .



## المضارع المضعف ودخول نون النسوة عليه:

يرى ابن عقيل أن الفعل المضارع الصحيح إذا أسند إلى نون النسوة وجب عنده فك الإدغام حيث يقول: فإن أسند إلى ضمير بارز متحرك -وذلك نون النسوة- وجب فك الإدغام للقولاء يَ مَلَلْن دُ وِينَشْ وَيَذُ فِ فَن (1).

وأما إذا أدخلت عليه الجازم فيجوز فيه أمران: الفك وهي لغة أهل الحجاز (2) نحو: لم يحلل ومنه قوله تعالى (3) (مِ يَنْ تَعْمِدْكُمْ عَن يَنْه) والآخر جواز الإدغام نحو: لم يحلّ وقوله تعالى (4) (نَرُ تَعْمِدْكُمْ عَن يَنْه) وإذا أسند الفعل المضارع المضعف المكسور العين أو الأمر منه إلى نون النسوة جاز فيه وجهان: الإلتزام نحو يَ قَرَرْنَ

الثاني: حذف عينه ونقل حركتها إلى الفاء نحو يَ قَرْنَ ومنه قراءة الجمهور قوله تعالى (قَرْنَ) نَ فُيْ وَيُتَكُنْ بكسر القاف وقَرْنَ من الوقار بينما قرأها عاصم ونافع بالفتح وقَرْنَ من قار كما تقول: خفن من خاف، أو بمعنى قر بالمكان (6) وأما إذا كان كان الفعل المضارع المضعف مفتوح العين فلا يجوز فيه إلا الإلتزام (7) ومنه قوله عز وجل (8) (لِ يَشْسُدْ لِرِ يَفْعَ ظِلَالَهُ اِدْعَ أَظْهَرَهُ) الأفعال المعتلة ودخول نون النسوة عليها

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 273/4 .

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 252/4، شرح الأشموني، 160/2، حاشية الصبان، 492/4 .

(3) سورة البقرة: 217 .

(4) سورة المائدة: 54 .

(5) سورة الأحزاب: 33 .

(6) انظر أبي زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1982 577، الزمخشري، الكشاف عن حقائق التأويل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل 66/5، ابن هشام، أوضح المسالك 347/4، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 246/4 .

(7) ابن هشام، أوضح المسالك 347/4، ابن عقيل، شرح ابن عقيل 924/4 .

(8) سورة الشورى: 33 .

إذا أسندنا المضارع إلى نون النسوة، فإن كانت لامه واواً أو ياء سلمتا: تقول  
لِنَسُوْنَ وَنَ عُوْنٌ غَزُوْنَ " وتقول النسيوْتَرْمِيْنُوْهَ سَرِيْنُوْهَ عَطِيْنٌ ،  
وَيَسْدُ تَدْعِيْنٌ ، وينادين " قال تعالى <sup>(1)</sup> **إِلَّا لَيْنَ عَفُوْنَ** <sup>(2)</sup> فإن كانت لامه ألفاً قلبت ياء  
مطلقاً ، نحو: يرضين، ويخشين، ويتداعين ويتتاجين وإذا أسند المضارع إلى ياء  
المؤنثة المخاطبة، حذفت اللام مطلقاً واواً كانت أو ياء أو ألفاً وبقي ما قبل الألف  
مفتوحاً للإيذان بنفس الحرف المحذوف، وكسر ما قبل الواو أو الياء لمناسبة ياء  
المخاطبة، تقولنَّ ضَيْلِيْنَ يَنْوِتْدَعِيْنَ وَتَرْمِيْنَ وَتَدْنِيْنَ وَتَعْطِيْنَ  
وَتَسْدُرُ ضَيْيْنَ . <sup>(2)</sup>

وتحذف لامه في المضارع المجزوم وفي الأمر أيضاً ، إلا إذا أسند إلى نون  
النسوة أو ألف الاثنين تقول النسوة لم يَعْْرِفُوْهُنَّ هِيْنَ وتقول أيضاً يا نسوة عِيْنٌ، وَذِيْن  
وَهِيْن <sup>(3)</sup>

(1) سورة البقرة: 237 .

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 302/4-303 .

(3) المصدر السابق .

## الخاتمة

وفي نهاية هذا البحث أقدم خلاصة لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

1- اضطراب علماء اللغة القدامى وعلماء اللغة المعاصرين في إعراب الفعل

المضارع وبخاصة الفعل المضارع المعتل الآخر .

2- يرى علماء اللغة القدامى أن الفعل المضارع المعتل الآخر يرفع بضمة

مقدرة على آخر الفعل ، ويرى علماء اللغة المعاصرين أن الفعل المضارع

مرفوع بضمة ظاهرة على اللام المحذوفة والمعوضة بإشباع حركة ما

قبلها.

3- يرى علماء اللغة القدامى أن الفعل المضارع المعتل الآخر في مثل ( أن

يسعى ) ينصب بحركة مقدرة على لام الفعل، ويرى علماء اللغة

المعاصرين أن الفعل المضارع المعتل الآخر ينصب بحركة مقدرة على

لام الفعل المحذوفة، وأن هذه الألف حركة طويلة، فالحركة لا تقدر على

الحركة .

4- يرى علماء اللغة القدامى أن الفعل المضارع المجزوم في مثل (يسع )

مجزوم بحذف حرف العلة ، وعوض عن الحرف المحذوف حركة من

جنسه ، في حين يرى علماء اللغة المعاصرين أن الفعل مجزوم بتقصير

الحركة الطويلة ، فالألف عبارة عن حركتين حذفت واحدة بسبب الجزم

وبقيت الأخرى .

## المراجع

- الأزهري، خالد بن عبدالله، (2000م). شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1.
- الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى، (د. ت). شرح الأشموني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الاتحاد العربي، مصر، ط3.
- الأعشى، (د. ت). ديوان الأعشى، تحقيق فوزي عطوي، الشركة اللبنانية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان
- ابن الأنباري، عبد الرحمن محمد بن عبدالله، (1997). أسرار العربية تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.
- الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله، (1998). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين، تحقيق محمد محيي الدين.
- بشر، كمال محمد، (1971). دراسات في علوم اللغة، ط2، دار المعارف، القاهرة.
- البغدادى، عبد القادر، (1997م). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط4.
- الزجاجي، أبو القاسم إسحاق، (1926م). الجمل في النحو، صححه ابن أبي شنب، جول كريونل بالجزائر.
- الجبوري، محمد يحيى سالم، (2006). مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت471)، (1982). المقتصد في شرح الإيضاح تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق.
- جرير، بن عطية، (1986). ديوان جرير، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت.
- الجعدي، نابغة، (1998). ديوانه، تحقيق واضح الصمد، دار صادر بيروت، ط1.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1972). اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1960). المنصف لكتاب التصريف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، وزارة المعارف، إحياء التراث القديم، مصر ط1.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (2000). سر صناعة الإعراب، تحقيق محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاته، بيروت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1999). المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1990). الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، بغداد.
- الجهري، محمد عبد المنعم، (2004). شرح شذور الذهب، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، ط1.
- ابن الحاجب، أبو عمرو، (1989). الأمالي لابن الحاجب، تحقيق فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل.
- ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر، (ت646) (1995). الكافية في النحو شرحه الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستريازي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- حسان بن ثابت، (2006). ديوان حسان، تحقيق وليد عرفان، ط1، دار صادر.
- الحساني، عادل نذير بيبري، (د. ت). التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث قراءة في كتاب سيبويه، العراق، ط1.
- حسيني، أبو بكر، (2006). تقدير الحركات الإعرابية رؤية في ضوء التفكير الصوتي الصرفي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلة الأدب واللغة، عدد5، مارس.
- الحملوي، أحمد، (2001م). شذا العرف في فن الصرف، شرحه محمد أحمد قاسم، المكتبة المصرية، بيروت لبنان.
- أبو حيان الأندلسي، (د. ت). ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، القاهرة.
- أبو حيان الأندلسي، (2001م). تفسير البحر المحيط، تحقيق أحمد عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

ابن خالويه، أبو عبدالله الحسن بن أحمد بن خالويه، (1401هـ). **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق عبد العالم سالم مكرم، دار الشروق، بيروت.

الخباز، أحمد بن الحسين، (2002م). **توجيه اللمع**، تحقيق فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة، ط1.

الخضري، حاشية الخضري، (د. ت). **تحقيق تركي فرحان المصطفى**، دار الكتب العلمية، ط1

الخوارزمي، القاسم بن الحسين، (1990). **شرح المفصل في صناعة الإعراب**، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان.

الدسوقي، مصطفى محمد، (2002). **حاشية الدسوقي**، دار السلام، القاهرة، ط1.

الرضي الاستريادي، محمد حسن، (1996). **شرح الرضى على الكافية تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر**، منشورات جامعة قاريونس، بتغازي، ط2.

الروابدة، محمد، (1997). **إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم، مؤتة للبحوث والدراسات**. المجلد الثاني عشر، ص 49-50.

الزبيدي، عمرو بن معدي كرب، (1985م). **ديوانه**، جمعه ونسقه، مطاع الطرايشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط2.

الزبيدي، (1975). **الواضح في علم العربية**، دار المعارف، ط1.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن سري بن سهل، (1420هـ). **إعراب القرآن**، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتب المصري، القاهرة.

الزجاجي، أبو القاسم إسحاق، (1979م). **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط3.

الزجاجي، أبو القاسم إسحاق، (1929م). **الجمال في النحو**، صححه ابن أبي شنب، الجزائر.

أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، (1982م). **حجة القراءات**، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر، (1988). **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان.

الزركلي، خير الدين، (د. ت). الأعلام، دار العلم للملايين، ط15.  
الزمخشري جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، (1407هـ). الكشف عن حقائق  
التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي، بيروت،  
ط3.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد، (1992م). المفصل في  
صناعة الإعراب، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت،  
لبنان.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، (د. ت). الأنموذج في  
النحو، تحقيق حسن عبدالجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة  
السامرائي، إبراهيم، (1983). الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت  
لبنان، ط3.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي، (1988). الأصول في  
النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3.  
سيبويه، أبو بشر بن عثمان، (1977م). الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، الهيئة  
المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

السيرافي، أبو محمد يوسف بن سعيد، (1976م). شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمد  
علي سلطاني، مطبعة الحجاز، دمشق.

السيوطي، جلال الدين، (1992). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق  
عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة.

شاهين، عبد الصبور (1980). المنهج الصوتي للبنية العربية، بيروت لبنان، دار  
الرسالة.

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، (1997). حاشية الصبان شرح الأشموني على  
ألفية ابن مالك، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتب العلمية بيروت،  
ط1.

الصغاني، محمد بن علي بن أحمد، (1991م). التهذيب في الوسيط في النحو،  
تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت.

الصنهاجي، لأبي عبدالله محمد المعروف بابن أجروم، (د. د. ت). التحفة البهية بشرح المقدمة الأجرومية، تأليف عبد الرحمن هندواوي، دار الكتب العلمية. طرفة بن العبد، ديوان طرفة، (2002). تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، ط3.

عباس، حسن، (د. د. ت). النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة دار المعارف، القاهرة، ط5.

عبد التواب، رمضان، (1983) التطوير النحوي مظاهره وعلمه وقوانينه، دار الرفاعي، الرياض.

عبد التواب، رمضان، (1978). فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.

عبد، داود، (د. د. ت). دراسات في علم أصوات العربية، مؤسسة الصباح الكويت ابن العجاج، رؤية، (د. د. ت). ديوان رؤية، تصحيح وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت ابن عصفور، الإشبيلي، (1997م). الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

ابن عصفور، الإشبيلي، (1980). ضرائر الشعر، تحقيق إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، ط1،

ابن عصفور، الإشبيلي، (1998). شرح جمل الزجاج، دار الكتب العلمية، ط1، تحقيق فواز الشعار

ابن عقيل، أبو الوفاء علي بن عقيل، (1998). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة.

العكبري، أبو عبدالله بن الحسن، (د. د. ت). اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.

بن أبي طالب، علي (1988). ديوانه، جمع وترتيب عبد العزيز الكريم، ط1.



الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن منظور الديلمي، (د. ت). معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي نجار وعبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (1985م). الجمل، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط1.

الفرزدق، (1987). ديوانه، تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية، ط1. فليش، هنري، (1983). العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، تعريب الدكتور عبد الصبور شاهين، بيروت، ط2.

الفيروز آبادي، أبو طاهر مجد الدين، (1972). البلغة في تاريخ أئمة اللغة تحقيق محمد المصري، دمشق.

القاضي، عبد الفتاح، (2002). البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية، مكتبة أنس بن مالك، مكة المكرمة، ط1.

قويدر، (2010). مجلة آداب ذي قار، البصرة، العدد2، المجلد1. كانتنيو، جان، (1966م). دروس في علم أصوات العربية، ترجمة صالح القرماضي، مركز الكميت للدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس.

كثير، عزة، (1971م). ديوان كثير عزة، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة للنشر، بيروت، لبنان.

كشك، أحمد، (2010م). النحو والسياق الصوتي، ط1، دار الغرب للطباعة والنشر، ط1.

المالقي، أحمد عبد النور، (1985م). رصف المباني، تحقيق أحمد بن محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط2.

ابن مالك، جمال الدين بن عبدالله الطائي الجباني الأندلسي، (1989م). ألفية ابن مالك، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن مالك، جمال الدين بن عبدالله الطائي الجباني الأندلسي، (1990). شرح التسهيل، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط1.

ابن مالك، جمال الدين بن عبدالله الطائي الجبالي الأندلسي، (د. ت). شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (1399هـ). المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة.

محمد بحر عبد الحميد، (1980). بين العربية ولهجاتها والعبرية، القاهرة. المخزومي، مهدي، (1986). في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2.

المرادي، الحسين بن قاسم، (د. ت). الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ونديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان. المطليبي، غالب فاضل، (1984). في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد واللين، دار الشؤون الثقافية للنشر، العراق.

ابن الناظم، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، (2000). شرح ابن الناظم للألفية، تحقيق محمد باسل عيون السود، بيروت لبنان، ط1.

النحاس، مصطفى، (1995). من قضايا اللغة العربية، الكويت. النعيمي، حسام سعيد، (1989). أبحاث في أصوات العربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1.

هارون، عبد السلام، (2002). معجم شواهد العربية، مكتبة الخانجي القاهرة. الهرمي، عمر بن عيسى بن اسماعيل، (1081). المحرر في النحو، تحقيق منصور علي محمد عبد السميع، دار السلام للطباعة والنشر.

ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف، (1984). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط1.

ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف، (1992). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، صيدا، بيروت.

ابن هشام أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن محمد بن عبدالله، (د. ت).  
أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد  
الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا بيروت.

الهذليون، (1965). ديوان الهذليين، دار الكتب القومية للطباعة والنشر، القاهرة.  
ابن يعيش، موفق الدين، (د. ت). شرح المفصل، صححه وعلق عليه جماعة من  
العلماء بعد مراجعته على أصول خطية بمعرفة مشيخة الأزهر، مكتبة  
المنتبي، القاهرة